الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

الموضوع

تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية
دراسة حالة الجزائر (2000-2014)

مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب:
- عزري عبد الجبار

الأستاذ المشرف:
- جيلح الصالح

رقم التسجيل:	...../2016
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

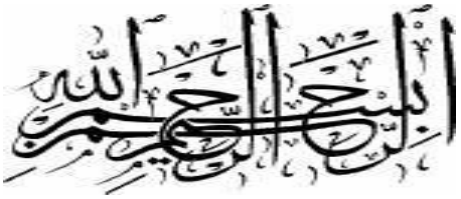

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾

النمل، الآية 19.

الشكـــــرات

بعد شكر الله تعالى وحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم **«من لا يشكر الناس لا يشكر الله»** نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر:

- الأستاذ الكريم **جيلح الصالح** المشرف على هذا العمل والذي كان السند القوي لي لا سيما بفضل تشجيعاته، توجيهاته، و إثراءاته الثمينة والقيمة، فهو لم يدخر أي جهدا لإنجاح هذا العمل.
- إلى كل الأساتذة المتواجدين بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
- العائلة الكريمة والتي قدمت لي الدعم المادي والمعنوي وأحاطت بالعناية الفائقة عملي هذا و كانت دوما تتطلع إليه.
- موظفي مكتبة الكلية الذين وفروا لي معظم الكتب المستعملة في هذا البحث.
- أصدقائي والذين لم يبخلوا علي بملاحظاتهم القيمة والدعم المعنوي الكبير

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو من بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

الإهـــداء

إلى من قال فيهم عز و جل:

(و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما)(الإسراء23)

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي و أخواتي: حليمة، رحيمة، عبد القادر.

إلى الأصدقاء: الطاهر النايلي ، أحمد، عبد االغني، الطاهر ، كسيلة ،حكيم ،لمين،إيمان.

إلى جميع الأصدقاء الذين عرفتهم طول المشوار الدراسي راجيا من الله تعالى أن يوفقهم في حياتهم العلمية و العملية.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التغيرات التي تجري على سعر صرف الدينار الجزائري، وأثره على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وذلك بتتبع التخفيض والإرتفاع لسعر صرف الدينار الجزائري ومدى مساهمته في تشجيع التصدير وكبح الواردات.

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن سعر الصرف الدينار الجزائري، يتأثر بسعر المحروقات بالدرجة الأولى، كما أن الإرتفاع المحقق في الصادرات الجزائرية، مرتبطا أساسا بإيرادات قطاع المحروقات، فأي تغير في أسعار النفط في الأسواق الدولية، له تأثير مباشر على الميزان التجاري وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

ما يمكن الإشارة إليه في الأخير أن الميزان التجاري الجزائري تتأثر بسعر صرف الدولار الأمريكي وذلك راجع لان الجزائر تستورد باليورو وتصدر بالدولار فبمجرد انخفاض الدولار مقارنة باليورو تضيع الجزائر الفرق الناتج عن هذا الانخفاض.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات

Résumé:

Cette recherche vise à étudier les changements qui ont lieu sur le taux de change du dinar algérien, et son impact sur le commerce extérieur à la fois à l'exportation et à l'importation, durant la période 2000-2014, et cela en suivant l'augmentation et la diminution (la réduction et la hausse) du prix du dinar algérien et l'étendue de sa contribution à la promotion des exportations et à la limitation des importations dans l'économie algérienne.

Il a été atteint dans cette recherche à un grand nombre de résultats, notamment que le taux du dinar algérien de change est affecté par le prix du carburant principalement, et a également été constaté l'augmentation des exportations algériennes est proportionnellement associée aux recettes d'hydrocarbures, tout

changement dans le prix du pétrole sur les marchés internationaux a un impact directement sur la balance commerciale et donc sur l'économie nationale.

ce que l'on peut citer finalement c'est que la balance commerciale algérienne est influencée par le taux de change du dollar américain et cela est dû au fait que les importations et les exportations algériennes s'effectuent en euros par rapport au dollar : la baisse du dollar face à l'euro fait perdre à l' Algérie aussi la marge calculée par rapport à cette baisse.

Mots-clés -Taux de change, le régime de taux de change, le contrôle des changes, la dévaluation du dinar algérien, le développement du commerce extérieur en Algérie, la libéralisation du commerce extérieur, les aspects de la réforme du commerce extérieur…

فهرس المحتويات

الفهـــــــرس

العنوان	الصفحة
البسملة	I.
الآية	II.
التشكرات	III.
الإهداء	IV.
ملخص	V.
فهرس المحتويات	VI.
قائمة الجداول	VII.
قائمة الأشكال	VIII.
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	**01**
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	03
المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وخصائصه	03
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف	03
الفرع الثاني: خصائص سعر الصرف	05
المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف ووظائفه	06
الفرع الأول: أشكال سعر الصرف	06
الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف	08
المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف	09
المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي	13
المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي	13
المطلب الثاني: مكونات سوق الصرف الأجنبي وأنواعه	14
الفرع الأول: مكونات سوق الصرف الأجنبي	15
الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي	16

المطلب الثالث: عمليات سوق الصرف الأجنبي	17
المبحث الثالث: سياسات الصرف الأجنبي	19
المطلب الأول: أدوات سياسة الصرف وأهدافها	19
الفرع الأول: أدوات سياسة سعر الصرف	19
الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف	21
المطلب الثاني: النظم المختلفة لسعر الصرف	23
المطلب الثالث: وسائل الرقابة على الصرف والعوامل المحددة له	26
الفرع الأول: وسائل الرقابة على الصرف	26
الفرع الثاني: العوامل المحددة لسعر الصرف	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: التجارة الخارجية في ظل الظروف الدولية الراهنة	**31**
مقدمة الفصل	32
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	33
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية	33
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	33
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	34
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية ومنافعها	35
الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية	35
الفرع الثاني: منافع التجارة الخارجية	36
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	37
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	39
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	39
الفرع الأول: فروض النظريات التقليدية	40

الفرع الثاني: نظرية القيمة المطلقة آدم سميث (1723_1790)	40
الفرع الثالث: نظرية الميزة النسبية لدفيد ريكاردو	42
الفرع الرابع: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806–1873)	45
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية	46
الفرع الأول: نظرية هكشر وأولين (heckacher-Ohlin)	46
الفرع الثاني: لغز لونتيف Leontief Paradox	47
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	48
الفرع الأول: نموذج المنافسة غير الكاملة	48
الفرع الثاني: النظرية التكنولوجية	49
الفرع الثالث: نموذج دورة حياة المنتوج	50
المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية	52
المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية	52
المطلب الثاني: التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد	53
الفرع الأول: المذهب الحمائي في التجارة الخارجية	53
الفرع الثاني: مذهب حرية التجارة الخارجية	55
المطلب الثالث: أنماط وأشكال تدخل الدولة في التجارة الخارجية	56
الفرع الأول: فرض الرسوم الجمركية	56
الفرع الثاني: نظام الحصص وتراخيص الإستيراد	56
الفرع الثالث: سياسة الإغراق	58
المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية	**61**
الفرع الأول: أهداف الرقابة على الصرف في التجارة الخارجية	61
الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة سعر الصرف في ترقية التجارة الخارجية	62
خلاصة الفصل الثاني	64
الفصل الثالث: تغيرات سعر صرف الدينار وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر	**65**
مقدمة الفصل	66

المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر	67
المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر	67
الفرع الأول: المرحلة الأولى (ثبات سعر صرف الدينار الجزائري)	67
الفرع الثاني:المرحلة الثالثة (سبتمبر1986-مارس1987) : تعديل الدينار الجزائري	69
الفرع الثالث: المرحلة الرابعة (مارس1987- منتصف 1992):	69
الفرع الرابع: المرحلة الخامسة(1994 إلى 2007): التعويم المدار للدينار الجزائري	70
المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر	71
المطلب الثالث: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر	73
الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990	73
المطلب الرابع: تقييم سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وآثارها	77
الفرع الأول: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري	77
الفرع الثاني: آثار تخفيض الدينار على الاقتصاد الجزائري	78
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	80
المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية	80
الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1969)	80
الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)	82
المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية	84
الفرع الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية	84
الفرع الثاني: دوافع تحرير التجارة الخارجية	86
الفرع الثالث: ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	88
المطلب الثالث: جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية	89
المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية	92
المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالصادرات	92
الفرع الأول: تطور الصادرات وسعر الصرف (2000-2014)	92

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2000-2014)	94
الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات خلال (2000-2014)	96
المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالواردات	100
الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية وسعر الصرف (2000- 2014)	100
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2000-2014)	101
الفرع الثالث: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)	104
المطلب الثالث: تقييم سياسة الصرف وآثارها على التجارة الخارجية	106
خلاصة الفصل الثالث	107
خاتمة عامة	110
قائمة المراجع	112

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	مدخلات الإّنتاج لصادرات والواردات في الولايات المتحدة الأمريكية	47
(02)	جدول يوضح وتيرة التفكيك الجمركي	91
(03)	علاقة الصادرات الجزائرية وسعرالصرف لدينارالجزائري(2000-2014)	92
(04)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2000-2014)	94
(05)	التوزيع الجغرافي للصادرات خلال (2000-2014)	96
(06)	البلدان العشرة الأوائل لصادرات الجزائر خلال الفترة (2004-2009)	99
(07)	تطور الواردات الجزائرية وسعر الصرف لدينار الجزائري(200-2014)	100
(08)	التوزيع الجغرافي للواردات خلال (2000-2014)	102-101
(09)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000-2014)	104

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمنج	**12**
(02)	شكل يوضح الحلقة الفاضلة (vertueuse) للعملة القوية	**22**
(03)	شكل يوضح مسار دورة حياة المنتوج.	**50**
(04)	تطور حجم الصادرات وسعر الصرف للفترة (2000-2014)	**92**
(05)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2000-2014)	**94**
(06)	التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2000-2014)	**99**
(07)	تطور حجم الواردات وسعر الصرف للفترة (2000-2014)	**100**
(08)	التوزيع الجغرافي للواردات خلال (2000-2014)	**102**
(09)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000-2014)	**105**

مقدمة عامة

مقدمة عامة.

تعتبر التجارة من أهم دعائم الحياة الإقتصادية لأي مجتمع، إذ من خلال عملية تبادل السلع والخدمات وتوفيرها في الوقت والمكان المطلوب، تساهم في سد حاجيات المنتجين والمستهلكين، وبما أن أي بلد لا يستطيع إنتاج كل ما يحتاجه من السلع، تظهر الحاجة للتجارة الخارجية بين الدول، وهو ما جعل العالم بحكوماته ومنظماته الدولية يسعى بكل الطرق للتوسع في المبدلات التجارية، وهذا التوجه يبرر من خلال زيادة الإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة الخارجية سواء في مجال السلع أوالخدمات، خاصة بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وتحول معظم الدول لإقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات، وزادت حركة التجارة الخارجية بين الدول بإنشاء المظمة العالمية للتجارة.

لكن التحرير غير المنضبط للتجارة الخارجية، وخاصة في مجال الإستراد، يؤدي لعواقب مضرة بالإقتصاد الوطني، مثل إختلال ميزان المدفوعات وتدهور القاعدة الإنتاجية، وإفلاس المؤسسات المحلية إذا لم تكن لها القدرة على المنافسة، كما أن إختلال الميزان التجاري لصالح الواردات يؤدي نزيف مخزون إحتياطي البلد من العملة الصعبة، ليحولها لمجرد سوق للسلع الأجنبية، مما يتطلب التعامل الحذر مع تحرير التجارة الخارجية والإنفتاح الإقتصادي، وذلك بتبني سياسة إقتصادية مبنية على أسس سليمة لمواجهة الصدمات التي قد ينعرض لها الإقتصاد الوطني.

وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسية الإقتصادية، وذلك لكونها تشكل –إلى جانب السياسات الأخرى– آلية فعالة في حماية الإقتصاد الوطني، ليس فقط ما في ما تمارسه من تأثير على المبادلات الخارجية. ولكن حتى على المستوى الداخلي، فسعر الصرف يؤثر على مختلف الأسواق، سواء كانت أسواق السلع، أسواق عوامل الإنتاج، أو السوق النقدية، وقد إختلفت الدول في تطبيقها لسياسة سعر الصرف المناسبة لها وفقا لخصائصها وظروفها الإقتصادية، وقد سعت العديد من الدول النامية من جهتها إلى إعادة النظر في تقييم عملتها مقابل العملات الأخرى بما يخدم إقتصادها، خاصة وأنها تعاني من إختلالات حادة على مستوى الإقتصاد الكلي أو التوازنات الداخلية والخارجية،

يعتبر الإقتصاد الجزائري نموذجا للإقتصاديات الدول النامية، حيث مر بمراحل مختلفة في تطوره، فقد إنتهجت الدولة في بداية نشأتها نظام التخطيط المركزي، فكانت التجارة الخارجية مقيدة وخاضعة لقوانين وقرارات السلطات العمومية، وذلك لحماية المؤسسات العمومية من منافسة السلع الأجنبية، كما كان سعر صرف الدينار محددا من طرف البنك المركزي، وذلك من أجل الدفاع عن العملة الوطنية، أما فترة أواخر الثمانينات والتسعينيات فتعتبر من أصعب الأوقات التي مر بها الإقتصاد الجزائري، حيث كان يعاني من تدني معدلات النمو الإقتصادي وتزايد عجز الموازنة العامة، وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، وهذا بفعل انهيار أسعار النفط، وهو ما فرض على الجزائر إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة

الديون والحصول على قروض جديد، وكانت هذه الإتفاقيات مشروطة بتطبيق تعديلات هيكلية في الإقتصاد لدخول إقتصاد السوق من تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الدولية كمحاولة لتقليص العجز في ميزان المدفوعات والإختلال في الميزان التجاري، وبما أن الجزائر تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات، حيث يسيطر فيها على معظم الصادرات، وهو ما جعلها تعاني من أحادية التصدير، وبما أنها تلجأ لاستيراد معظم احتياجاتها، بفعل ضعف كفاءة وعدم تنافسية الجهاز الإنتاجي، فقد استمرت الجزائر في تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الأخرى من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات والحد من الواردات، قصد محاولة تحقيق التوازن أو الفائض في الميزان التجاري باعتباره من مؤشرات القوة الاقتصادية لأي دولة.

لقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في تحرير التجارة الخارجية مسايرة لتوجه الإقتصاد العالمي، وقد واكب ذلك عملية تحرير تدريجي لسعر صرف الدينار من خلال عدة تخفيضات متتالية له، وهو ما يدفعنا لمحاولة معرفة وتقييم الأثر الذي نتج عن تغيير سعر الصرف في التجارة الخارجية للجزائر.

من خلال ما تقدم يمكننا بلورة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي إنعكاسات التغيرات التي حدثت في سعر الصرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية الجزائرية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما مدى مساهمة سياسة تخفيض سعر صرف الدينار المنتهجة في تدعيم وتنمية الصادرات الجزائرية في المدى الطويل؟
- ما مدى مساهمة سياسة تخفيض سعر صرف الدينار المنتهجة في ضبط وكبح الواردات الجزائرية في المدى الطويل؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري وقيمة الواردات والصادرات والميزان التجاري للجزائر.

الفرضيات:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى:** ترتبط التجارة الخارجية للجزائر بصادراتها وارداتها، بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، أكثر من ارتباطها بسعر صرف الدينار.
2. **الفرضية الثانية:** يتأثر سعر صرف الدينار بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، أهمها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

3. **الفرضية الثالثة:** تساهم سياسة تخفيض الدينار الجزائري المنتهج من طرف الجزائر، في تخفيض حصيلة الواردات.

4. **الفرضية الرابعة:** لم تساهم سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري، المنتهجة من طرف الجزائر في زيادة حصيلة الصادرات.

أسباب اختيار الموضوع:

- إعتقادنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية وسعر الصرف بصفة خاصة.
- للموضوع تأثير كبير على حياتنا كأفراد، إذ يتأثر كل منا بتغيرات سعر صرف العملة الوطنية والتجارة الخارجية في معيشته، وحياته المهنية، مما يجعل من فهمه دور كبير في التعامل مع آثاره.
- يعتبر موضوع الساعة، خاصة ما تشهده أسعار المحروقات من تراجع كبير، ما دفع الجزائر للبحث عن السبل الكفيلة لتنمية الصادرات خارج الحروقات والحد من الواردات لكبح نزيف الاحتياطي من العملة الصعبة، وتأتي سياسة سعر الصرف من الأدوات المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في ما يلي:

- الإتجاه المتزايد على المستوى العالمي بصفة عامة إلى تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعرف الصرف، وبما أن كل منهما يتأثر بالآخر، فإن التعرف على العلاقة بينهما في إطارها النظري، ومحاولة التحكم فيها على المستوى العملي، يمكن من التنسيق بين سياسة تحرير التجارة الخارجية وسياسة تحرير سعر الصرف، بما يسمح بتنمية الصادرات والتحكم في الواردات.
- كما أن سعر الصرف ليس مجرد نسبة أو علاقة بين عملتين، بل هو أداة إقتصادية ذات تأثير كبير على الإستثمار الإنتاج، الإسترداد والتصدير، السياسة النقدية لكل دولة، مما يجعل من أي تغيرات تحدث فيه ذات أثر كبير على الإقتصاد الوطني بأبعاده الكلية والجزئية
- كما يعتبر سعر الصرف والتجارة الخارجية من أدوات الربط بين الإقتصاد الوطني وباقي الإقتصاديات في العالم، مما يجعل منهما عنصران حيوين لأية دولة.

أهداف البحث:

نسعى من هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، ومحاولة إسقاط تلك العلاقة على الجزائر.

- محاولة التعرف على الأساب الحقيقية التي دفعت الجزائر لإجراء تخفيضات متتالية في سعر صرف الدينار، وتتبع أثر ذلك على التجارة الخارجية، وذلك في إطار السياسة الصرفية المنتهجة.
- إظهار دور سياسة سعر الصرف في تطوير وضبط التجارة الخارجية للجزائر، بما فيها من صادرات وواردات.
- محاولة التعرف على مدى نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في الجزائر، في تنمية الإقتصاد الوطني بصفة عامة، والتجارة الخارجية بصفة خاصة.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة تحليل موضوع البحث، سنلجأ لاستخدام المنهج الاستنباطي، لمعرفة وتفسير العلاقة بين متغيري البحث (الصادرات والواردات، سعر الصرف)، في إطارها النظري والتجريدي، ويكون ذلك من خلال تقديم وعرض النظريات والدراسات الاقتصادية التي تطرقت لمتغيري البحث، والعلاقة بينهما في إطارها النظري، وذلك من خلال تناولال المتغير المستقل للبحث، وهو سعر الصرف بسياساته المختلفة، والمتغير التابع وهو التجارة الخاجية بأبعادها(الصادرات والواردات)، ثم محاولة تقديم خلاصة للتفسيرات النظرية للعلاقة بين المتغيرين.

كما سنلجأ للمنهج الإستقرائي من خلال دراسة بين تغيرات سعر صرف الدينار، والتجارة الخارجية في الجزائر والعلاقة بينهما على مستوى الجزائر في الفترة المدروسة، وذلك باستخدام الإحصائيات، بالإضافة لتتبع التطور التاريخي للظاهرتين المدروستين، وذلك بتحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية، ومحاولة الوصول للعلاقة بينهما، وبين متغير سعر الصرف، وهو ما يمكن من إستنتاج العلاقات التي تربط بيهما.

الدراسات السايقة:

1. **عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامع بغرداية، 2012/2010.**

تهدف هذه الدراسة لتقييم مدى تحقيق الأهداف التي من أجلها فقامت الجزائر بتحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية، وتقييم مدى تأثير تحرير سعر الصرف في دعم أو إعاقة عملية تحرير التجارة الخارجية، ومن خلال دراسة قياسية احصائية توصل البحث لجملة من النتائج أهمها:

- توجد علاقة موجبة قوية بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري وقيمة الصادرات، كما توجد علاقة سالبة قوية بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري وقيمة الواردات، مما يجعل تسيير سعر الصرف يساهم في التحكمن في حركة التجارة الخارجية والسعي لتحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري.

- تعود أسباب تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية في الجزائر إلى أساب مركبة، فمن جهة فرضتها الوضعية السيئة للاقتصاد الجزائري الناجمة عن تدهور أسعار المحروقات في منصف الثمانينات، ومن جهة أخرى لرغبة لضغوط الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي كشرط لجدولة الديون والحصول على القروض الجديدة، كما أنها تدخل ضمن متطلبات وأسس الإصلاح الاقتصادي ومسايرة التوجهات العالمية في التحول نحو اقتصاد السوق.
- يتأثر سعر الصرف الحقيقي للدينار بسعر برميل النفط على المدى القصير والمتوسط، وكذا بفروق الانتاجية بين الجزائر وبين الشركاء التجاريين في المدى الطويل، إضافة للتوسع في الكتلة النقدية.

1. حشمة عبد الحميد، دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013

تهدف مذكرة الماجستر الى دراسة تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، تم الأخذ بعين الإعتبار خاصية الإقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فجملتها بعملة الأورو، توصل البحث لجملة من النتائج أهمها:

- توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري.
- إنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.
- إعتماد الإقتصاد الوطني على قطاع المحروقات فيتأثر باهم الصدمات التي تحصل على مستواه.

2. بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثارها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الغقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة دوكتوراه، جامعة وهران، 2013/2012.

يعالج موضوع هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والمبادلات التجارية الجزائرية، حيث أن إختيار نظام سعر صرف معين يعتبر من بين أصعب العمليات الإقتصادية التي لها علاقة تأثير تبادلية مع التجارة الخارجية، بحكم أنه لا يمكن لأي دولة أن تعتزل عن العلاقات الإقتصادية الدولية في مختلف جوانبها وميادينها. والجزائر بإعتبارها طرفا في هذه العلاقات تصرف منتجاتها ويستورد أخرى بإستنادا إلى عملتين اليورو والدولار وعلى هذا الأساس سيكون الإقتصاد الجزائري على خلاف إقتصاديات دول أخرى متأثر بدرجة كبيرة بتقلبات سعر صرف العملتين الأمر الذي يولد إنعكاسات على نشاطه الإقتصادي. وعلى هذا الأساس توصل البحث لجملة من النتائج أهمها:

- من الملاحظات التي يمكن إستخلاصها أن الجزائر من بين الدول التي تتأثر من تقلبات الصرف بين الدولار واليورو، ويحدد ذلك المكاسب المالية المحققة.

- يظل الإحتياطات من الذهب الأضمن على عكس الإحتياطي النقدي الذي يرتبط كثيرا بتقلبات الصرف، لاسيما أن الجزائر حالة إرتأت أن تشكل جزء منه باليورو، والجزء الأخر بالدولار لضمان هامش أوسع من الحركة بعدما كان الإحتياطي يرتكز أساسا على الدولار.
- إطلاق اليورو حافظ على بقاء الإتحاد الأوربي كشريك إقتصادي وتجاري أول للجزائر، إذ زادت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوربي نتيجة لزيادة المنافسة في منطقة اليورو والتي أدت إلى البحث عن أسواق جديدة في دول العالم الثالث.
- إرتفاع الدولار أمام اليورو يؤدي إلى زيادة مداخيل الجزائر، فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر، في المقابل اليورو هي غملة نفقاتها.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تهتم الدراسة الحالية بتحليل كل من الصادرات والواردات الجزائرية من كل جوانبها، سواء على المستوى القيم الإجمالية، التوزيع القطاعي والجغرافي لها، مع ذكر التغيرات التي طرأت في فترة الدراسة، وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري.

هيكل الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي المطروح وإختبار صحة الفرضيات المذكورة والإلمام بجوانب موضوع البحث ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث فصول، الفصل الأول والثاني نظريين والفصل الثالث دراسة حالة الجزائر.

نتطرق في الفصل الأول إلى ماهية سعر الصرف وأهم النظريات المفسرة له، والسياسات المستخدمة في إدارته وتوجيهه.

في الفصل الثاني نتناول المفهيم الأساسية لتجارة الخارجية، وأهم النظريات التي حاولت تفسيرها، والسياسات المتبعة في ممارستها.

أما الفصل الثالث فنحول إسقاط المفاهيم النظرية على حالة الجزائر، من خلال تتبع تطور تغيرات سعر الصرف والتجارة الخارجية، ومحاولة رصد علاقة التأثير في التجارة الخارجية من خلال التخفيضات التي انتهجتها الجزائر في سعر صرف الدينار.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

مقدمة الفصل

تكمن أهم الإختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي، في إن تسوية التبادل الدولي تتم بالعملات الأجنبية، في حين تتم تسوية التبادل المحلي بالعملة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة، أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الدول المختلفة، سببها كيفية قياس هذه القيم النقدية، وكيف تتم معادلتها ومن ثم تسويتها.

من هنا تبرز أهمية دراسة الصرف الأجنبي، وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات ومدى قبولها عالميا، وبالتالي تحويلها فيما بينها في ظل المعاملات الإقتصادية المالية والتجارية التي تجري بين مختلف دول العالم، ويسمى الوسيط الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات الأجنبية بسوق الصرف الأجنبي، وبالتالي يعتبر سعر الصرف بالغ الأهمية لأي إقتصاد كان، كونه يؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية كتأثيره على نظام الأسعار في الإقتصاد، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على ميزان المدفوعات.

ومنه يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة، التي تعكس المركز التجاري لدولة ما مع العالم الخارجي، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إستيراد السلـع من إحدى الدول الأجنبية، يزيد مـن الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلية، بينما التصدير يزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، كما يزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، وهذا كله يبرز ويؤكد أهمية سعر الصرف في مالية الدولة والنشاط الإقتصادي والتجارة الخارجية.

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.**
- ✓ **المبحث الثاني: سوق سياسات الصرف الأجنبي.**
- ✓ **المبحث الثالث: سياسات الصرف الأجنبي.**

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تظهر أهمية سعر الصرف عندما يتم تبادل مختلف العملات بين الدول، فكل دولة لها عملتها الخاصة بها، تستعملها في عمليات الدفع الخارجية، وتظهر ضرورة إستعمال العملات الخارجية أي عملات الدول الأخرى، عندما تكون هناك علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه.

في هذا المبحث سنحاول الحديث عن تعريف سعر الصرف وخصائصه وأشكاله ووظائفه كما سنتطرق إلى نظريات سعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وخصائصه.

بما أن كل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات التجارة والسداد الداخلية، ولكن تظهر الضرورة إلى إستعمال عملات أجنبية عندما تقوم معاملات تجارية أو مالية بين أطراف تعمل داخل الدولة مع أطراف أخرى تعمل خارجها، وهو يطرح اشكالية إيجاد سعر صرف بين العملتين المحلية والأجنبية.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف (بالإنجليزية Exchange rate، بالفرنسية Taux de change) العنصر المحوري في الاقتصاد المالي الدولي، كما يعتبر العنصر الرئيس في الفكر المالي الحديث، لما له من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة، وللتعرف على ماهية سعر الصرف نورد فيما يلي أهم التعاريف المفسرة لهذا المصطلح وخصائصه.

يوجد عدة تعاريف لسعر الصرف وسنحاول من خلال ما يلي إبراز أهم هذه التعريفات.

– يعتبر سعر الصرف مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد أخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض على العملات، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فإرتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.[1]

– هو عدد الوحدات من العملة المحلية (عدد الجنيهات)، التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (كالدولار الأمريكي)، فيقال: إن سعر الصرف الأجنبي (الدولار) هو 7.75 جنيه مصري مثلا[2].

– سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عمليتين، ولا يوجد إتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي، وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة، وتقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص،103.

[2] السيد متولي عبد القادر، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 115.

من العملة الوطنية، وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية.[1]

– ويعرف أيضا أنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.[2]

– ينظر لسعر الصرف باعتبار العملات أو النقود سلعة مثل غيرها من السلع، حيث يتم تبادل العملات الأجنبية مع أطراف من الدول التي تقوم بإصدار هذه العملات، ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية، هذا الثمن هو سعر صرف العملة الأجنبية بما يقابلها من العملة المحلية[3].

تحول عملية تبادل العملات المختلفة النقود إلى سلعة، ويسمى سعر البيع أو الشراء لعملة مقابل أخرى سعر التبادل بسعر الصرف.

رغم الاختلافات التي نلاحظها في تعاريف سعر الصرف، إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

- عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس.
- أن عملية المبادلة تتم وفقا لسعر معين.
- تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.
- تعد أداة ربط بين إقتصاد بلد ما، وباقي إقتصاديات دول العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية.
- يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة، وذلك بربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق الأصول، السلع، وعوامل الإنتاج، وذلك وعلى المستويين الكلي والجزئي.
- من خلال سعر الصرف، يمكن معرفة عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما، هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة بين العملتين، بحيث يعبر عن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بسعر الصرف 1 $ = 73 دج، أي أن الدولار يتم تحويله إلى 73 دج.

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نضرة عامة على بعض القضائية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1999، ص: 80.

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 97.

[3] مولاي بوعلام، **سياسات سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1990-2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجوائر، 2005، ص 3.

هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر[1]:

– **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن، قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى في المركز المالي في لندن.

– **التسعير غير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

يضيف بعض الكتاب أسلوبا ثالثا لتسعير العملات، وهو التسعير المتقاطع، وهو محاولة معرفة سعر الصرف بين عملتين من خلال العلاقة المعروفة بين هاتين العملتين وعملة ثالثة، فمثلا لو أن مستثمرا أمريكيا يرغب في شراء جنيهات استرلينية بدنانير جزائرية مثلا فحتى يتعرف على عدد الجنيهات الإسترلينية التي يمكن الحصول عليها في مقابل الدنانير الجزائرية ، لابد وأن يكون ذلك من خلال الدولار[2].

الفرع الثاني: خصائص سعر الصرف.

يمارس سعر الصرف دورا مهما في التأثير على مختلف نواحي البنية الإقتصادية، حيث ينعكس على مجموعة من المؤشرات الإقتصادية الأساسية: معدلات النمو، معدل التضخم، مستوى البطالة، وضع ميزان المدفوعات، والتي تعتبر كمؤشرات لقياس وتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة إقتصادية، ففي البلدان المتقدمة عادة ما تحدد الإدارة الاقتصادية هدف استقرار النمو ومعدلات التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف، فيما نجد أن معظم البلدان النامية تسعى إلى تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات كهدف رئيس لسياسة إدارة سعر الصرف[3].

لسعر الصرف ثلاثة خصائص نذكرها بإيجاز: [4]

أ. **المقاصة:** هي إستعمال الحقوق في تسديد الديون، أي أنها ترتكز على تسوية الحقوق والديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة، والمقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدتين، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة ،لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة، أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدولة الأخرى، ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتم الطرفان.

---

[1] لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 96.

[2] منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 436 .

[3] نشأة مجيد حسن الونداوي، **تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002)، باستخدام نموذج التعديل الجزئي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82، جامعة بغداد،2010، ص 112.

[4] خالدي سلمى، **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 201–2014 ، ص 7.

ب. المضاربة: وهي من العمليات الآجلة التي تتم في السوق الآجلة، ويقصد بها محاولة المضارب الحصول على أرباح تتمثل في الفرق بين سعر البيع والشراء بين فترتين زمنيتين مختلفتين في سوق واحدة، ويقوم المضارب بعمليات بيع أو شراء وفقا لتوقعاته، فإذا توقع ارتفاع في أسعار الصرف، يقوم بالشراء حاليا والبيع لاحقا، ويسمى هنا مضارب على الصعود، وإذا توقع العكس فيبيع حاليا ليشتري لاحقا، وهنا يسمى مضارب على النزول، وعليه فالمضارب يعرض نفسه للمخاطر على أمل الحصول على أرباح، وتتوقف هذه الأرباح على مدى صدق توقعاته وتحليلاته.

ج. التغطية: تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة، وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية الناتج عن القيام بعمليات صرف آجلة.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف ووظائفه.

يعتبر سعر الصرف وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، كما يشكل أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي، وهو ما يبين أن لسعر الصرف أشكال ووظائف نستعرضها فيما يلي.

الفرع الأول: أشكال سعر الصرف.

عادة يتم التميز بين عدة أنواع من أسعار الصرف وأهمها[1]:

1- **سعر الصرف الإسمي :** يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، والمقصود بها التعريف هو سعر الصرف الإسمي (الجاري)، والذي لا يأخذ يعين الإعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء).

2- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوردات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا جيدا لقياس القدرة التنافسية في الأسواق التنافسية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهور في القدرة التنافسية الدولية.

فلو أخذنا على سبيل المثال الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي :

$$ER = \frac{En.pdz}{pus}$$

[1] أمين صيد ، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص24.

حيث (ER) يمثل سعر الصرف الحقيقي، و(En) سعر الصرف الإسمي، (pus) مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة بأمريكا، (pdz) مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة في الجزائر.

وعليه فأن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار، يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار، كلما إنخفضت القدرة التنافسية للجزائر والعكس صحيح .

3- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر الصرف الفعلي يساوى متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، فهو مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، ولابد أن نخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر التغيرات النسبية، وهو ما يعبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي Ea ويمكن أن يعبر عنه بالعلاقة التالية[1]

$$Ea = \sum_{i=1}^{N} [ai / Eipi]$$

حيث (ai) هي حصة البلد (i) من مجموعة حصص البلد المعني للدراسة (A).

(P) هو المستوى العام للأسعار في البلد (A) أو المثبت للناتج البلد(a).

(pi) هو المستوى العام للأسعار (i) أو المثبت للناتج للبلد (i).

(Ei) هو سعر الصرف الاسمي للبلد(A).

4- سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي يؤدي إلى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف.

إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادي، وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة.

بحيث يعتمد سعر الصرف التوازني على العرض والطلب على الصرف، وحتى يتسنى لنا الحصول على نقطة توازن تمثل سعر الصرف التوازني لابد من تحقيق المساواة بين العرض و الطلب.

[1] أمين صيد، **مرجع سابق**، ص 25.

الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف.

تستخدم النقود في التعاملات الإقتصادية والتجارية الدولية لنفس الإعتبار الذي تستعمل من أجله في التعاملات الداخلية، لكن إستعمال النقود في التعاملات الدولية يصطدم بمشكلة أساسية: عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب، وهذا هو مجال سعر الصرف الذي يقوم بمجموعة من الوظائف يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ. وظيفة قياسية:

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف، لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية[1].

ب. وظيفة تطويرية:

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة بإتجاه سوق شريك تجاري معين، أين توجد ميزة نسبية لسلع البلدA في سوق البلدB، بالتالي تشجيع تلك الصادرات، و من جانب أخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء عن فروع صناعية معينة، أو الإستعاضة عنها بالإستيراد، حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع إستيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

وهنا يمكن الإستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث أحدث الإرتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني، إلى إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، وهو ما أدى إلى إنتعاش الصادات اليابانية في قطاع صناعة السيارات بشكل عام، وبإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص[2].

ج. وظيفة توزيعية:

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل إرتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم[3].

[1] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 147.

[2] أمين صيد، **مرجع سابق**، ص ص26-27.

[3] عرفان تقي الحسني، **مرجع سابق**، ص 150.

المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف.

يقصد بنظريات سعر تحديد الصرف، النظريات التي تفسر العوامل التي تقف وراء تحديد سعر صرف عملة معينة سواء بالذهب أو بالعملات الأخرى عند حدٍّ معين، وهل هي عوامل حقيقية أم نقدية أم غيرها، كما تحاول تفسير إختلافات أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات الإقتصادية:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية.

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل[1] Gustav Cassel في أوائل العشرينات من القرن العشرين. وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج .[2]

من هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل إرتفاعا، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر إرتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D، وهذا ما يؤدي إلى إتجاه الدولة D نحو تخفيض قيمة عملتها مقارنة بعملة الدولة E، وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

ولقد تم إختبار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة على المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات الأقل أهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل إستجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية .

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- إختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة: أسعار الإستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات.....الخ.
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
- هناك عناصر أخرى غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، وليس بكامل ميزان المدفوعات.
- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

[1] **غوستاف كاسل أو جوستاف كاسل** (بالإنجليزية: Justaf Cassel) من مواليد 1866 في استوكهولم، اقتصادي سويدي، أسهم في تطوير النظريات الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بالشؤون المالية الدولية. اشتهر عقب الحرب العالمية الأولى بنظريته المعروفة بنظرية تكافؤ القوة الشرائية التي ترمي إلى بيان العوامل التي تتحكم في قيمة عملة بلد ما، من حيث علاقتها بعملات البلاد الأخرى. توفي في 1945.

2 عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 118.

- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات، ومن ثم لاتوجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.

ويتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية على عاملين هما: سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار. وسيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم الرقابة.

2- معدل الفائدة (تكافؤ أسعار الفائدة)

بدأ جون مايناردكينز[1] John Maynard Keynes منذ عام 1923 باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والفائدة، أخذا بعين الإعتبار مسالة سعر الصرف الأجل، هذه العلاقة مطبقة في حالة إفتراضية لوجود عمليتين، حيث توضح أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة (على العملتين)، مع فارق سعر الصرف المحتسب (سعر الصرف الفوري) وبتعبير أخر، فارق الفائدة يصبح مساويا لفارق الصرف الموضح بالنسبة المئوية في سعر الصرف الفوري بين العملتين وفق العلاقة التالية:[2]

$$\frac{F-S}{S} \cong rd - rf$$

rf: هو معدل الفائدة في الخارج. rd: هو معدل الفائدة في الدخل،

S: السعر الفوري لوحدة من النقد الأجنبي لما يقابلها من وحدات بالنقد الأجنبي.

F: سعر الصرف لأجل وحدة واحدة من النقد الأجنبي بما يقابلها من وحدات بالنقد الوطني.

فمثلا: إذا كان معدل الفائدة في البلد (أ) اكبر من معدل الفائدة في البلد (ب) فان ذلك سيؤدي على تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو البلد (أ) وبالتالي زيادة الصرف الأجنبي على العملة المحلية لهذا البلد مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف العاجل لعملة البلد (أ) مقابل عملة البلد (ب)، لكن من غير الممكن الاحتفاظ بهذه الوضعية لان سعر العاجل لعملة البلد (أ) ينخفض بعد مدة الاستثمار (ثلاث أشهر مثلا): وذلك عند قيام المستثمرين الأجانب بتحويل عملة البلد (أ) (رأس مال +الفوائد) إلى عملتهم المحلية أي عملة البلد(ب) مما سيؤدي إلى زيادة عرض عملة البلد (أ) وبالتالي إنخفاض سعر صرفه (بعد مدة الإستثمار)، أي السعر الأجل، ويتم التوصل إلى التوازن بفضل الحكيمات المطبقة في الأسواق النقدية.

[1] **جون مينارد كينز John Maynard Keynes**: اقتصادي إنجليزي 5 يونيو 1883 - 21 أبريل 1946، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) 1936، وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت، كانت لكينز مساهمة كبيرة سنة 1929 في حل ازمة الكساد العالمية. حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الازمة وما هو المخرج منها، وشارك في اجتماعات بريتون وودز عام 1944، وقدَّم مشروعاً لإصلاح النظام النقدي العالمي على أساس عملة عالمية موحدة باسم بانكور. لم يؤخذ بمشروع اللورد كينز.

[2] أمين صيد، **مرجع سابق**، ص 46-45.

رغم الإيجابيات التي تقدمها هذه النظرية، إلا أنها تعرضت للإنتقادات، من أهمها :

- إمكانية وجود حوادث تعيق تحركات رؤوس الأموال مثل الرقابة على الصرف.
- معدلات الفائدة لا تمثل سوى عامل من العوامل الموجهة لسلوك المراجعين، وهناك عوامل أخرى كالسيولة وسهولة التوظيف.
- إمكانية حدوث أثار تذبذبية من خلال المضاربة.

3- نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لدولة ما، وخاصة التي تتبع نظام الصرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات عجزا، وهوما يعني رصيد سالب، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه إنخفاض في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائض، يستدل البعض عن صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود وسرعة تداولها وإرتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية إنخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل ميزان المدفوعات.[1]

4- النظرية الكمية:

تسمى كذلك بالمدخل النقدي في تحديد سعر الصرف، وتقضي بأن أسعار الصرف إنما تتحدد في خطوات توازن أو تساوي أرصدة كلا من جانب الطلب والعرض على العملة الأجنبية، حيث أن عرض النقود يحدد بواسطة السلطة النقدية، أما الطلب على النقود فإنه يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي للدولة وعلى المستوى العام للأسعار وعلى سعر الفائدة[2].

إن إرتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في إقتصاد دولة ما، يحدد في سعر الصرف من خلال إرتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي إرتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول المنافسة.

بإعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد إنخفض، وزيادة إقبال المقيمين على إقتناء هذه السلع من الخارج، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف، وتجدر الإشارة إلا أن المبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم، وهو المتسبب الرئيسي في إحداث الإختلال على مستوى ميزان المدفوعات.

---

[1] عبد الجليل هجيرة، **اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر** رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشور، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه،التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 – 2012، ص،58-57

[2] زاهر عبد الحيم خضر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، (1994-2010)**، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 40

5- نموذج ماندل فلمنح Mundell –Fleming في تحديد أسعار الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج[1] Marcus Fleming سنة 1962 وروبرت ماندل[2] Robert Alexander Mundell سنة 1963، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف، يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز النموذج على الإقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على إتجاه أسعار الفائدة، في باقي دول العالم، ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة، والذي يعتبر متغيرا خارجيا[3].

يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كإستجابة لإنخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، ويعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في الإقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهرا، ولهذا يعتبر هذا التوازن مجرد شبه توازن، وحتى يتحقق التوازن الكامل لابد من الإستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

شكل رقم 1: تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمنج

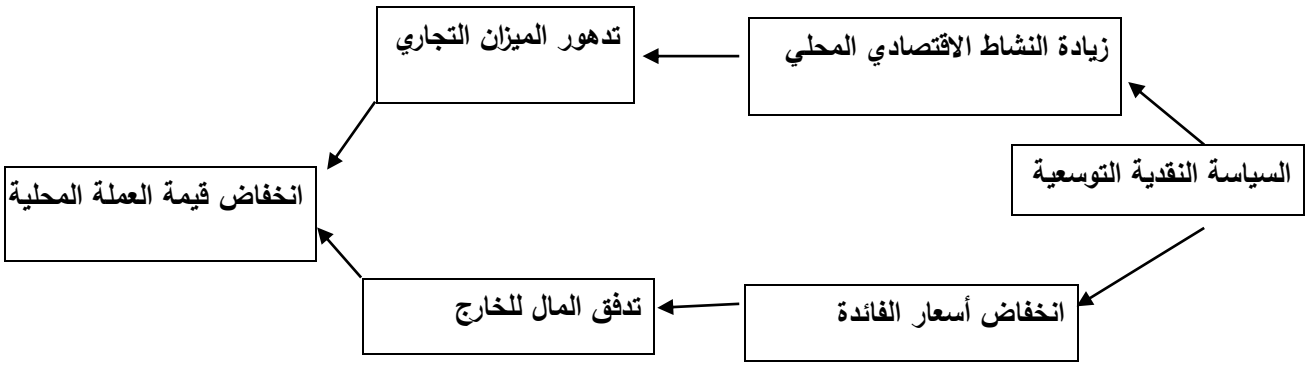

المصدر:عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص،127.

[1] **جون فليمينغ ماركوس (1976- 1911)**: نائب مدير قسم الأبحاث في صندوق النقد الدولي لعدة سنوات، في الفترة (1960 - 1962) نشر مع روبرت موندیل مقالات مستقلة حول الآثار قصيرة المدى للسياسة النقدية والمالية في الاقتصادات المفتوحة.

[2] **روبرت موندیل Robert A. Mundell**: من مواليد 1932، أستاذ للاقتصاد في جامعة كولومبيا في نيويورك منذ عام 1974، وهو الأب لنظرية مناطق العملة المثلى، ورائد لنظرية في السياسة النقدية والمالية ومزجها مع نظرية التضخم وسعر الفائده والنمو النقدي، وميزان المدفوعات.

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص،127.

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي.

يعتبر سوق الصرف الأجنبي من أكثر الأسواق إتحادا وسعة في العالم، وتتوافر له وسائل إتصال فورية بين المراكز المالية العالمية، ويضم سوق الصرف مختلف أسواق العملة، والتي تتعامل مع سلع مثل الجنيهات، والدولارات، والماركات وغيرها[1].

ويتم التعامل في الصرف الأجنبي في إطار سوق الصرف الأجنبي أحد مكونات سوق المال، ويتركز هذا السوق عادة في مراكز المال العالمية، حيث يتم إجراء صفقات التبادل بين مختلف العملات القابلة للتداول والتحويل مع بعضها البعض، هذه الأسواق المالية عادة ما تتمركز في مدن المال الرئيسية الكبرى في العالم مثل: لندن، نيويورك، زيوريخ، فرنك فورت، أما في الدول الصغيرة فيتولى البنك المركزي أو وزارة ما كوزارة المالية أو الخزانة أو الإقتصاد أداء وظائف سوق الصرف بالإشتراك مع بعض البنوك التجارية.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات إتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل: رويتر Reuters[2]، تيلي ريت Telerate[3]، وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة، وهذا نتيجة إختلاف التوقيت في هذه الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل، وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ وسنغافورة، وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق نيودلهي بالعمل لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط، وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل.[4]

يقصد بسوق الصرف الأجنبي عموما السوق الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأقوى، ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم، حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة دولار.[5]

الواقع أن سوق الصرف الأجنبي تقترب أكثر من أي مثال أخر من نموذج الإقتصاديين للمنافسة الكاملة. فهذه السوق أكثر الأسواق إتحادا في العالم، وتتوافر لها وسائل إتصال فورية بين المراكز الرئيسية، وتتعامل في

---

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص 123.

[2] **رويترز Reuters** تأسست في آخر عام 1851 عن طريق مؤسسها رجل الأعمال الألماني جوليوس رويتر وقد بدأت بالأخبار المالية، ثم توسعت في عام 1858 لتغطي الأخبار العامة كذلك،

[3] تيلي ريت Telerate : شركة أمريكية متخصصة في توفير البيانات المالية للمشتركين في الأسواق المالية، مثل أسعار الأسهم والسندات التجارية، ديون الشركات، العملات، وأسعار الفائدة والسلع.

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 107 – 108 .

[5] محمد العربي ساكر، **مرجع سابق**، ص: 104.

سلع (جنيهات إسترلينية، دولارات، ماركات وغيرها) متطابقة ومتماثلة تماما، وهي لا تهتم إلا قليلا بنفقات النقل لإن العمليات عادة ما تتم عن طريق أرصدة البنوك وليس عن طريق شحن النقود. [1]

ويعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه السوق الذي تتبادل فيه عملات مختلف الدول، وتتحدد فيه أسعار الصرف الأجنبي، وتبادل العملات الأجنبية في جميع البنوك والمؤسسات، ذلك أن طبيعة الصرف الأجنبي لا تختلف عن طبيعة المبادلات الأخرى، في حين تستطيع أن تبادل سلعة بأخرى على أساس سعر معين بنسبة سعر الأولى إلى الثانية، كذلك يمكن مبادلة العملة الخارجية بالعملة المحلية على أساس سعر العملة الأولى بالنسبة للثانية. [2]

ويقصد بسوق الصرف الأجنبي إلتقاء الذين يعرضون العملات الأجنبية مع الذين يطلبون هذه العملات، والسوق بهذا المعنى ليس له مكان محدد بخلاف الأنواع الأخرى من الأسواق المالية، والتي يجب أن يكون لها مكان محدد وزمان محدد تباع وتشترى من خلاله الأوراق المالية. [3]

المطلب الثاني: مكونات سوق الصرف الأجنبي وأنواعه.

يعتبر أسواق الصرف من أكبر الأسواق في العالم في الوقت الحالي، حيث كان حجمها هامشيا بعد الحرب العالمية الثانية، لأن أسعار العملات مقابل بعضها كان ثابتا، ولذلك لم تكن المؤسسات المالية والبنوك تشعر بأي مخاطر بسب التعاملات في السوق، ولكن بدأت هذه المخاطر بالتصاعد مع ظهور تعويم العملات عام 1973، بقرار من الرئيس الأمريكي نيكسون، وأصبح التعامل في هذا السوق من أخطر الأسواق وأدت عدم الخبرة والدراية بالتعاملات في السوق إلى إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين كما يتميز سوق العملات الأجنبية عن غيرها من الأسواق المالية بعدم وجود مكان محدد لإتصال البائعين والمشترين، ففي سوق الأسهم مثلا يتصل المشترون والبائعون مع بعضهم البعض بمكان يسمى بورصة الأسهم والسندات وحتى التعامل بالسلع المادية المختلفة، فهناك في أسواق خاصة بكل منها مثل أسواق السكر، القهوة، القمح...إلخ، يجتمع فيها البائعون والمشترون والوسطاء، أما في أسواق العملات فلا يوجد مكان معين يتم الإتصال فيه بين البائعين والمشترين، وإنما تتم عمليات الإتصال بأجهزة الهاتف والتلكس.

1 زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص: 80.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي– مدخل حديث**– دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ص 273.

[3] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 119.

الفرع الأول: مكونات سوق الصرف الأجنبي.

يتكون سوق الصرف الأجنبي كأي سوق آخر من ثلاث عناصر هي السلعة والنقود والمتعاملون، ولكن الفارق هنا هو أن السلعة هي النقود الأجنبية وتقاس قيمتها بالنقود المحلية وإن المتعاملون هم على ثلاث أنواع

وهم كالتالي: [1]

1. البنك المركزي. [2]

يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية، وهو بذلك يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية ينفذ أوامر الحكومة بإعتباره بنك الدولة بخصوص معاملات في العملة، وهذا كله من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، كما تدخل البنك المركزي يكون بصورة منتظمة بإعتباره منظمة رسمية.

2. البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية. ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

3. المضاربون. [3]

يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة و بالبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحوال و ظروف سوق الصرف و يمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين:

أ- المضارب المرتبط بالزبون: يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد وفي إطار اتجاهات الأسعار يقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق قيامه ببيع أو بشراء عملات معينة.

ب- المضارب المرتبط بالسوق: تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون وذلك من أجل محاولة تقدير إتجاهات تحركات أحوال السوق.

---

[1] صديق وداد، **أثر تغير سعر الصرف على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر (1970-2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015، ص ص 43-42.

[2] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008 ص 37.

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:34.

4. سماسرة الصرف:

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الإتصال بين البنوك و إعطاء معلومات عن الشعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات، وتعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم به الوسطاء المستقلون الذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساعة باريس هناك أزيد من 20 سمسار يكافئون عن طريق عمولة سمسرة.[1]

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي.

تنشأ الحاجة إلى الصرف عندما تنشأ تعاملات تتطلب إستعمال العملات الأجنبية مثل التجارة الخارجية، البعثات التعليمية بالخارج، السياحة، زيارة الأراضي المقدسة، وتنقسم أسواق الصرف الأجنبي إلى أسواق التالية:

1. أسواق الصرف الحاضرة أو الآنية.

أسواق الصرف الحاضرة أو الآنية هي الأسواق التي يتم فيها بيع وشراء العملة الأجنبية طبقا للسعر الحالي وإتمام عملية التسليم والإستلام للعملة الأجنبية في الوقت نفسه[2]، وتعد العمليات الآنية هي الأكثر أهمية في سوق الصرف وتستحوذ على الإهتمام الأكبر، لأن تحركاتها مستمرة فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات وعادة ما يتم تسليم وتسلم للعملات المباعة خلال يومي عمل عدا يوم التعاقد على العملية، وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي، وهناك حالات يتم فيها التسليم في نفس اليوم وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة وإن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآنية والآجلة وتستخدم سوق الصرف الآني كأساس لتسويات الدولية وكذلك جهاز للإئتمان الدولي[3].

2. سوق الصرف الآجلة.

هو عبارة عن سوق لبيع أو شراء العملات الأجنبية، على أن يتم التسليم في موعد لاحق في المستقبل، وأن يتم الدفع على أساس معدل للصرف يتحدد في الحاضر، ويتخذ التجار وضع التسليم الآجل، عند شراء عملة لا يتصف سعرها بالثبات، وذلك لتقليل الريبة والمخاطرة التي ألتي تحيط بأعمالهم التجارية على المدى الطويل إلى الحد الأدنى، ومن أكثر المعاملات شيوعا تلك التي تتم بين البنوك وتكون مدتها شهر، أو ثلاث أو ستة أشهر[4].

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 109.

[2] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 122.

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، **مرجع سابق**، ص ص:34 ،35.

[4] الدكتور بسام الحجار، **مرجع سابق**، ص:127.

ويتحدد سعر الصرف الآجل غالبا على أساس التوقعات، فإذا توقع البائع والمشتري للعملة الأجنبية إتجاه سعر الصرف إلى إرتفاع فإنهما سوف يضيفان علاوة على السعر الحاضر، وبذلك يكون السعر الآجل أعلى من السعر الحاضر بقيمة هذه العلاوة، وإذا حدث العكس وكان هناك توقع الإنخفاض سعر الصرف، فإن سعر الصرف الآجل سوف ينخفض عن سعر الصرف الحاضر بقيمة الخصم. [1]

3. سوق مقايضة العملات.

يعتبر سوق مقايضة العملات إمتداد للسوق الآجل والمقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، وعليه فعملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقا. [2]

المطلب الثالث: عمليات سوق الصرف الأجنبي.

توجد مجموعة من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف حسب هدف المتعاملين ونشاطهم فهناك المعاملات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيامها، وهناك المعاملات خلقتها الأسواق نفسها وأكتشفها المتعاملون أثناء بحثهم عن فرص الربح، وهناك عمليات هدفها الإستفادة من التناقضات الموجودة في الأسواق الصرف، وعليه فإن من أهم عمليات الصرف الأجنبي ما يلي: [3]

أولا: التغطية.

ويقصد بعمليات التغطية تلك العمليات التي تهدف إلى تحويل مقابل أصول مستثمرة في عملية ضعيفة ، أو يخشى إنخفاض قيمتها إلى عملة أخرى قوية من أجل حماية تلك الأصول أو الحقوق وبنفسه الكيفية تغطي الإلتزامات المقومة بعملات يخشى إرتفاعها أسعارها.

فمن الواضح أن تلك العمليات تبرم لتغطية أو لتفادي مخاطر سعر الصرف المرتبطة بعمليات تجارية أو تلك المرتبطة بأصول أو إلتزامات بقيم يعبر عنها بعملة أجنبية، فطالما أن القيمة التي يتفق عليها في تعاقدات التصدير أو الإستيراد السلعي أو الخدمي سيتم الوفاء بها في تاريخ مستقل بأحد طرفي التعاقد بعملة أجنبية، فإنه تنشأ مخاطر متعلقة بتغير سعر الصرف الحاضر لهذه العملة في ما بين وقت التعاقد ووقت الوفاء، ويكون دور التعاقد الآجل في تفادي الخسارة التي يواجهها أحد الطرفين نتيجة تغير في سعر الصرف.

فالمصدر الذي يخشى إنخفاض في سعر صرف العملة الأجنبية التي يقبض بها حصيلة صادراته، يلجأ إلى تعاقد الآجل، بينما يلجأ المستورد لهذا التعاقد لتجنب الخسارة التي تنشأ من إرتفاع سعر العملة الأجنبية كما أن المستثمر الذي يخشى من إنخفاض محتمل في القوة الشرائية لإستثماراته بعملة معينة نتيجة هبوط في سعر

[1] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص122.

[2] **نفس المرجع**، ص 123.

[3] صديق وداد، **مرجع سابق**، ص: 46.

صرف هذه العملة، فإنه يلجأ إلى التغطية بالبيع الآجل لما يمثل القيمة الدفترية لإستثماراته، وتسبب عملية التغطية كثيرا من الإزعاج في أسواق الصرف خاصة عندما تشير التوقعات إلى إحتمال تغير سعر الصرف عملة ما بمعدل كبير، أي إذا ما بقي سعر الصرف على حاله ولم يعرف الإنخفاض طوال مدة العقد الآجل.

ثانيا: المضاربة.

ويقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءا على توقعاته فحسب، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضاربين إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر صرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين، إذن فالمضاربة هي عكس التغطية، لأن المضارب يكون مقبلا وباحثا عن مخاطر الصرف الأجنبي على أمل الحصول على الربح، متخذا بنفسه الموقع المكشوف بالنسبة للعملة التي يضارب عليها، فإذا تحققت تنبؤاته حول التغيرات المستقبلية للأسعار الفورية سيحصل مناله وإلا فإنه سيخسر، ويطلق عادة على المضارب الذي يتوقع إرتفاع قيمة العملة المعنية بالمضاربة على الصعود، أما المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضاربة على الهبوط، والمضاربون هم عادة الأفراد والشركات ذات الثروات الكبيرة أكثر منها البنوك[1].

ثالثا:القيام بتسوية المدفوعات الدولية (المقاصة الدولية).

وذلك لتسهيل عمليات التجارة الدولية،وبعبارة أخرى نقل القوة الشرائية الدولية من دولة إلى أخرى،على أساس أن هناك الكثير من العملات غير مؤهلة لتسوية المدفوعات وعليه لابد من شراء العملات القيادية لإنجاز تلك التسويات. [2]

رابعا: المراجحة.

تقوم فكرة المراجحة على أساس الإستفادة من فروقات أسعار الصرف الممكن حدوثها في لحظة ما في أسواق الصرف المختلفة، حيث يوجد المتاجرون بإستثمار في إنتظار فرص إختلاف الأسعار حيث يقومون بعمليات البيع والشراء، وكلما إتسعت فروقات أسعار العملة الواحدة مقارنة بالعملات الأخرى، كلما إتجه الكثير من تجار العملة الذين يطلق عليهم المحكمين أو المراجحين ببيع العملات المتواجدة لديهم بالعملة التي تمكنهم من الحصول على أعلى الأرباح بمبادلاتها مرة أخرى[3].

خامسا: مستقبليات وخيارات العملة الأجنبية.

مستقبليات العملة الأجنبية عبارة على أدوات مالية وهي تمثل إلتزاما قاطعا لشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة بسعر معين، أما عن خيارات العملة فهي عبارة عن عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة، تحدد عادة بثلاثة أشهر، وعقود الخيار هي عمليات آجلة

[1] عرفان تقي الحسيني، **مرجع سابق**، ص ص 183-184.
[2] عبد الكريم جابر العيساوي، **مرجع سابق** ص،274.
[3] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص123.

أو مستقبلية وأهم ما تتميز به هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في إختيار بين إتمام العملية أو التخلي عنها مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدما[1].

المبحث الثالث: سياسات الصرف الأجنبي:

أضحت سياسة سعر الصرف، سياسة اقتصادية قائمة بذاتها تنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كنظام الأسعار، وحجم التجارة الخارجية، ووضع ميزان المدفوعات، بل وأصبحت آلية تنتهجها الإدارات الإقتصادية لمعالجة الإختلال التي يمكن أن تأثر على الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها شروط التبادل الدولي. [2]

وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أدوات سياسة الصرف وأهدافها بالإضافة إلى النظم المختلفة لسعر الصرف وكذا طرق مراقبة سعر الصرف والعوامل المحددة له.

المطلب الأول: أدوات سياسة الصرف وأهدافها.

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة إقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم إستقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها.

الفرع الأول: أدوات سياسة سعر الصرف.

لتجسيد سياسة سعر الصرف تستند إدارة الإقتصاد إلى العديد من الوسائل والأدوات أهمها:

أولا: سياسة تخفيض قيمة العملة (تعديل سعر الصرف).

لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، هذا في حال نظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام صرف عائم، فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور قيمة العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط[3]:

- إتسام الطلب العالمي على المنتجات الدولة بقدر كاف من المرونة ، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة إقتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لإرتفاع في طلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات.

[1] صديق وداد، **مرجع سابق**، ص: 45.

[2] أمين الصيد، **مرجع سابق**، ص 60.

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص : 134، 135.

- ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية، وعدم إرتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الإرتفاع في صورة إرتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدولة المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة بتخفيض عملتها مما يزيد الأثر المترتب عن التخفيض.
- إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

الإستجابة لشروط مارشال– ليرنر والقاضي بأن تكون $e_m + \acute{e}_m \rangle 1$ أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

ثانيا: مراقبة الصرف.

تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة لخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ما يلي[1]:

- منع التسوية القبلية للواردات.
- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافر للخارج قصد السياحة.
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين يستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات المقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

ثالثا: إستخدام سعر الفائدة.

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر إنهيار العملة، ويؤدي إرتفاع سعر الفائدة في بلد ما إلى تدفق رؤوس الأموال إلى هذا البلد فيزيد الطلب على عملته المحلية ويرتفع سعر الصرف، ففي النظام النقدي الأوربي مثلا إعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني، فعمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار الفائدة أعلى من أسعار الفائدة الألماني، غير أن الإجراء (التكلفة المرتفعة للقرض) هددت النمو الإقتصادي في فرنسا[2].

رابعا: إقامة سعر صرف متعدد.

يرمي نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هي إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو القطاعات المراد دعمها

[1] أمين صيد، **مرجع سابق**، ص ص 63.64

[2] صديق وداد، **مرجع سابق**، ص: 50.

وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات الغير أساسية تخضع لسعر صرف عادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المفضلة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملية، ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقتضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف[1].

خامسا: إستخدامات إحتياطات الصرف.

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر عملتها، فعند إنهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية. أما في ظل نظم الصرف العائمة، تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا إن الإحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة الكثيفة[2].

الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

أولا: مقاومة التضخم.

تلعب سياسة الصرف دورا هاما في مكافحة ظاهرة التضخم، ولقد إعتمدته (سعر الصرف) العديد من الدول كمثبت إسمي لتخفيض معدل التضخم بإستخدام نظام الربط المتحرك. حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، إذ في المدى القصير يكون لإنخفاض تكاليف الإستراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية وهو ما يؤدي إلى تحسين تنافسيتها[3]،

وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueuse) للعملة القوية، وتم إعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا إنطلاقا من سنة 1983[4].

[1] أمين الصيد، **مرجع سابق**، ص64.

[2] **نفس المرجع**، ص، 63.

[3] أمين الصيد، **مرجع سابق**، ص60.

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق** ، ص: 132.

الشكل رقم 2: يوضح الحلقة الفاضلة (vertueuse) للعملة القوية

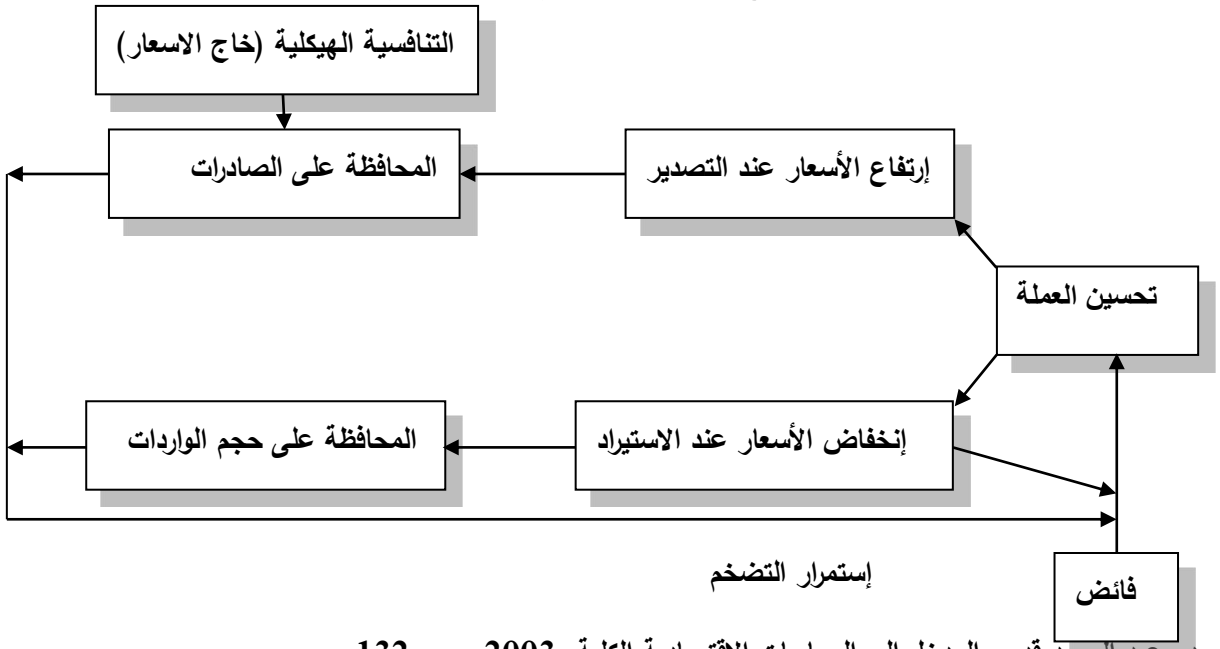

المصدر:عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، 2003 ، ص،132

ثانيا : تخصيص الموارد:

من أهداف سعر الصرف الحقيقي توسيع قاعدة السلع الدولية، وهي السلع القابلة للتصدير من خلال تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا من خلال إستراتيجية إحلال الواردات كما يؤثر سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج فإنخفاضها يؤدي إلى زيادة إستخدام عنصري العمل ورأس مال في قطاع التصدير[1].

ثالثا: توزيع الدخل.

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية للقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنحفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي (إرتفاع سعر الصرف الحقيقي)، فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص إستثمارها، وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد إلى أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية .....الخ[2].

[1] صديق وداد، **مرجع سابق**، ص: 48.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 133.

رابعا: تنمية الصناعات المحلية:

من أجل دعم الصناعة المحلية وتنميتها يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض سعر الصرف، مثلما إعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض العملة لحماية سوقها المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات رغم أنها غيرت سياساتها ما بين 1970-1990 وتحت ضغط الو .م .أ بإعادة تقييم سعر الين إلا أن الفوائض التجارية إستمرت في التزايد[1].

المطلب الثاني: النظم المختلفة لسعر الصرف.

تعرف أنظمة سعر الصرف بمجموع القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف أي سلوك سعر الصرف، فقد عرفت خلال العشرينيات تطورا من أنظمة الصرف الثابتة إلى أنظمة صرف أكثر مرونة، هذه التطورات كانت بالأحرى تدريجية، كان أهمها إنهيار نظام Bretton Woods (1971)، تاريخ بداية العملات الرئيسية العالمية في التعويم، ففي البداية إستمرت أغلب الدول المتقدمة في ربط عملتها بالعملات الرئيسية وعموما الدولار، وأيضا بسلة من العملات أو على حقوق السحب الخاصة، ومع بداية الثمانينات عرفت هذه الأنظمة تطورا واضحا إتجاه سعر الصرف المرن[2].

على العموم، يمكن أساسا تقسيم نظم الصرف في العالم إلى نظم الأسعار الثابتة ونظم الأسعار المعومة.

أولا: نظام ثبات الصرف:

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينيات القرن الحالي عندما عادت الدول الأوربية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية. والدول المتخلفة والتابعة في صورة الصرف الذهبي. ويترتب على إحتفاظ كل دولة بسعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، ومع ذلك فإن ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا إذا توافر شرطين: أولهما، أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحدا في كل دولة. وثانيهما، أن تكون إنتقلات الذهب عديمة النفقة[3].

وتجدر الإشارة إلى انه في ظل نظام ثبات الصرف تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الإستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي. مدام يرضى بتقلب الأثمان والدخول تبعا لدخول أو خروج الذهب،

[1] صديق وداد، **مرجع سابق**، ص: 49.

[2] شرقرق سمير، **تطور أنظمة المصارف في الدول النامية، ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مقالة منشورة في مجلة المؤسسة وقضايا التنمية رقم 05، جامعة سكيكدة، 2005، ص 238.

[3] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 84.

وذلك إن هذا النظام يخضع إلى حد بعيد إتجاه النشاط الإقتصادي الداخلي توسعا وإنكماشا لحالة ميزان المدفوعات[1].

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى: [2]

أ- أما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والإستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي. و كما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي. ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة سنة 1996.

ب- أما سلة عملات: وعادة ما يتم إختيار العملات إنطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي أو الربط حاليا باليورو باعتباره إمتدادا لسلة العملات .

ت- ضمن هوامش محددة: سواءا تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات وهذا يتم تحديدا مجال التقلب المسموح به.

ثانيا: نظام سعر الصرف المرن.

تعتبر أنظمة أسعار الصرف المرنة عن تلك الأنظمة التي تتحدد وفقها القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى، وأنظمة أسعار الصرف المرنة تختلف في درجة المرونة، وهي على أنواع[3]:

1. أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد.

2. أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاث أنواع، بحيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية، وهذه الأنواع هي:

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص 116، 115 .

[3] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص،163.

أ- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات.

وفق هذا النوع، يجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغييرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة، وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

ب- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار.

وفق هذا النوع ، يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات تتم بناءا على التقديرات وعادة ما ترتكز على مجموعة من المؤشرات مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الإحتياطات الدولية وتطورات أسواق النقد الموازية.

ت-أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر.

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام إنطلاقا من آلية العرض والطلب في السوق، بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية، كما يتأثر بالإضطرابات المفاجأة على ميزان الحساب الجاري.

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف.

ساد نظام الرقابة على الصرف في ظل النقود الورقية وأتبعته بعض الدول خلال الثلاثينيات وبعد الحرب العالمية الثانية، وبمقتضى هذا النظام تحتكر الدولة شراء وبيع العملات الأجنبية، وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح، بكميات قليلة نسبيا، وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة، بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه، بل إن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي، إنما يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف، وذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إداريا[1].

إذن تعني الرقابة على الصرف: إشراف الدولة على سوق الصرف من خلال تقييد حركات العرض والطلب على النقد الأجنبي، بواسطة تثبيت أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الأساسية منها، وهي تهدف إلى تحقيق إستقرار أسعار صرف العملة الوطنية، عند مستوى يحقق التنمية الإقتصادية، أما نظام الرقابة على الصرف فهو مجموعة الأدوات والإجراءات التي تحقق هذه الأهداف، والتي سنتطرق إليها فيما يلي.

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص: 88- 89.

رابعا: نظام إستقرار سعر الصرف.

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى إتفاق بروتن وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام إستقرار الصرف. وقد حاول ذلك الإتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين متناقضين: ثبات أسعار الصرف، بما يعنيه من ضرورة علاج الإختلال في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق إحداث تغييرات في مستوى النشاط الإقتصادي القومي، وخاصة عن طريق الإنكماش وإنخفاض مستوى العمالة في دولة العجز، وحرية الصرف، بما تعنيه من إستقلال الدولة في إتباع السياسة الإقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الإقتصاد القومي بهدف إستقرار مستوى النشاط الإقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة[1].

المطلب الثالث: وسائل الرقابة على الصرف والعوامل المحددة له.

الرقابة على الصرف هي عملية الإشراف الحكومي المنظم على العرض والطلب على العملات الأجنبية، والهدف من ذلك هو تعبئة موارد النقد الأجنبي، والتأثير في أسعارها، وتنظيم تقلباتها واتجاهاتها حسب سوق الصرف الخارجي، وحسب السياسة الاقتصادية الواجب تطبيقها، وغالبا ما تلجا الدولة الى اتباع سياسة الرقابة على الصرف عندما تصبح تعاني من عجز في ميزان المدفوعات.

في ظل الرقابة على الصرف تصبح الخزانة العامة أو البنك المركزي هي الجهة المخولة قانونا لبيع وشراء العملات الأجنبية، وهذا يعني تسليم حصة الدولة من النقد الأجنبي الى السلطات النقدية للدولة، والتي تحتكر بدورها سلطة توزيع هذه الحصيلة بين الاستخدامات المختلفة والتي تقوم بدورها بتحديدها وفقا لسلم محدد من الاولويات.

تعتبر وسائل الرقابة على الصرف هي أدوات تستخدمها الدولة من أجل رفع أو خفض سعر عملتها أو المحافظة على قيمتها في أسواق الصرف.

الفرع الأول: وسائل الرقابة على الصرف.

نظرا لأن نظام التعويم الحر والمطلق لسعر الصرف، يؤدي إلى صعوبات ومخاطر كثيرة على الاقتصاد القومي، والتي تنتج من تحرير سعر الصرف، وترك أمر تحديده لقوى العرض والطلب على العملات، ولهذا ذهب الكثير من الاقتصاديينإلى المطالبة بإدارة التعويم، من خلال تدخل السلطات النقدية قصد تلطيف التذبذبات الحادة بالعملة الوطنية، كما أكد البعض منهم على ضرورة فرض رقابة على عمليات الصرف الأجنبي للحفاظ على القيمة الخارجية للعملة، وسائل الرقابة على الصرف تدرج في صنفين وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

[1] زينب حسين عوض الله ، **مرجع سابق**، ص: 91.

1. الوسائل المباشرة.

تتمثل في عدة وسائل يستخدمها البنك المركزي، الذي يمثل سلطة الرقابة على الصرف الأجنبي للدولة، وندرجها فيما يلي: [1]

أ. **التدخل المباشر**: في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطان النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند تراجع عملتها، تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

يتضمن التدخل المباشر في سوق الصرف قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف، وذلك عن طريق شراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند مستوى السعر المحدد، فعندما تحدد الدولة سعر أعلى لعملتها يكون الطلب عليها أقل من العرض، فيتدخل البنك المركزي لشراء العملة الوطنية حتى يتساوى الطلب والعرض عند مستوى السعر المحدد.

ب- **تقييد الصرف الأجنبي**: يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة وتقييدها وأهم الوسائل لذلك نذكر مايلي:

- **التخصص طبقا للأولويات:** يتم تخصيص العملات الاجنبية لتمويل الواردات الضرورية مثل الغذاء، وتستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع.
- **أسعار الصرف المتعددة:** تقوم الدولة بالتمييز بين أسعار الصرف الأجنبي، على أساس إختلاف مصادر الصرف، والأغراض التي تستخدم في تمويلها.
- **الحسابات المجمدة:** تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة بالبنك المركزي، حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بالعملة المحلية لصالح الدائنين الأجانب.

ج- **إتفاقية المقاصة:** يتم الاتفاق بين دولتين على فتح لكل منهما حسابا بالدولة الأخرى بعملتها المحلية ببنكها المركزي، حيث يتم إجراء تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم بينهما.

د- **إتفاقيات الدفــع:** تعتبر إتفاقيات ثنائية أكثر شمولا، حيث تشتمل إضافة إلى المعاملات بالسلع معاملات، مثل الخدمات، رسوم الشحن، خدمة الديون،.....الخ.

[1] عطاء الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2012. ص:43 .

2. الوسائل غير المباشرة.

أهم الوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في[1]:

أ- قيود الكمية: تتمثل في تقييد وحظر الواردات عن طريق حصص الإستراد وسياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، وتهدف إلى الحد من الواردات بالرفع من الضرائب والرسوم الجمركية وهذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات.

ب- تقديم إعانات التصدير: تهدف هذه الإعانات على تنشيط الصادرات وزيادة قيمتها الكلية، وتكون أكثر فعالية في حالة مرونة الصادرات مرتفعة.

ج- رفع أسعار الفائدة: رفع يؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها على حركات رؤوس الأموال داخل وخارج الدولة، فبزيادة سعر الفائدة تزداد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج ويقل خروج رؤوس الأموال من الدولة، وبالتالي الزيادة في الطلب على العملة المحلية و إرتفاع قيمتها الخارجية.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لسعر الصرف.

هناك العديد من العوامل الهمة والتي يمكنها التأثير على سعر الصرف لعملة ما، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير ذلك، بحيث يمكن أن نقسمها إلى[2]:

أولا: العوامل الاقتصادية: تتمثل في المؤشرات الاقتصادية للكلية، والتي يمكن للسلطات النقدية والمالية التي تتدخل فيها من خلال السياسات المالية والنقدية، وبالتالي تدعم سعر صرف العملة المحلية، ومن أهم هذه المتغيرات:

1- **عرض النقود:**

كان الكلاسيك يرون من خلال النظرية الكمية للنقود، بأن هناك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه، وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامة العلاقة" ملتون فريدمان" على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار، إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.

2- **أسعار الفائدة:**

إن حركة رؤوس الأموال الدولية وإنتقالها ما بين الإقتصاد الدولي، إنما تتحرك بحثا عن الفائدة، ففي البلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول، فإن ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الإنتقال إليه، مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل، وبالتالي تدهور سعر صرفها.

[1] عطاء الله بن طيرش، **نفس المرجع السابق**، ص 45.

[2] خالدي سلمى، **مرجع سابق**، ص 8.

3- معدلات التضخم:

يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل عل تقليل إسترادات الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر تغير سعر الصرف العملات المختلفة. [1]

4- ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف و ذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات. [2]

5- الموازنة العامة:

تلعب الموازنة العامة للدولة دور كبير في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل التقليص في حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية.

ثانيا: العوامل غير الإقتصادية:

تشتمل على عدة عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الإقتصادية في التأثير على سعر الصرف، ويمكن إجمالها فيما يلي[3]:

1- الاضطرابات والحروب:

تلعب الإضطرابات السياسة والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الإقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الإقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن إقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا، ويفقد الثقة بعملة البلد جراء إرتفاع معدلات التضخم.

---

[1] محمد العربي ساكر، **مرجع سابق**، ص 97.

[2] عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب، **نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية**، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986، ص 7.

[3] خالدي سلمى، **مرجع سابق** ، ص 9.

2- **الإشاعات والأخبار:**

تعد الإشاعات من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر على درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر، وأن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

3- **الخبرة في سوق المال:**

خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية، والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر الصرف العملات.

خلاصة الفصل

يحظى سعر الصرف بأهميّة بالغة كونه نقطة مركزيّة في الإقتصاد المالي الدوليّ، ويكمن دوره في التسوية التي يجريها على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وتعدلّه، وخاصة في الدول المتقدّمة، وكما أنه الأساس الذي يتم الإستناد إليه في مبادلة العملة الأجنبيّة بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى قيمة العملة النقدية في دولة ما بالنسبة لدولة أخرى أجنبية.

وبما أن التجارة الدولية تتطلب حركة تدفقات للسلع والخدمات في شكل صادرات أو واردات، فإنه يقابلها حركة تدفقات نقدية لتسوية ثمن هذه السلع والخدمات، مما يولد الحاجة لمعرفة سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة ليست من العملات الصعبة كالدولار واليورو، وهنا تظهر المكانة الحيوية سعر الصرف في تسوية المدفوعات الدولية، كما تظهر أهمية معرفة سياسة تحديد سعر الصرف التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية لإقتصاد بلد ما، ولحماية الإقتصاد المحلي من تقلبات أسعار الصرف والمحافظة على إستقراره، وإيجاد نظام تحديد سعر الصرف لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات، والميزان التجاري لأي بلد وللبلدان السائرة في النمو بشكل خاص.

الفصل الثاني:

التجارة الخارجية في ظل الظروف الدولية الراهنة

مقدمة الفصل

تعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة الإعتماد المتبادل بين دول العالم، ويتزايد هذا الإعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الأسوق، حيث ترتكز التجارة الخارجية على التبادل والتمويل الدولي من زاويتي النظرية والتطبيق، ففي المجال النظري، تسعى نظرية التجارة الخارجية إلى تحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأصول المالية، فضلا عن توضيح الوسائل التي تتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية، من خلال أسواق الصرف الأجنبي، حيث قد يترتب على ذلك حدوث إختلالات في موازين مدفوعات الدول وحدوث تغييرات في أسعار الصرف، ويترتب على ذلك وضع سياسات لتصحيح الإختلالات السابقة في ظل النظم النقدية الدولية المختلفة، ثم تتبع أثار هذه السياسات على رفاهية المجتمع.

أما في المجال العملي، فقد تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية، بسبب ارتفاع ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، وكما هو معروف فإن هذه العلاقات تنطوي على العديد من المعاملات الإقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات و الواردات السلعية والخدماتية و حركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، وبما أن المبادلات تتم بعملات معينة قد تختلف عن العملة المحلية، فقط نتج عن ذلك مشكلات لكل الدول، وخاصة الدول النامية، ومن أبرز هذه المشكلات هي اختيار سياسة سعر الصرف التي تساهم في تطوير التجارة الخارجية لهذه الدول، وخاصة في مجال ترقية الصادرات

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.**
- ✓ **المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.**
- ✓ **المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية.**

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية. ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر إتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر، وتقل فيها حدة الإختلافات بين مستويات الأسعار. [1]

تقع حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام من العلاقات التبادلية الدولية يتصف بالشمولية، يطلق عليه مصطلح العلاقات الإقتصادية الدولية، والتي تسمح بصورتها العامة بدراسة جميع أوجه النشاط الإقتصادي الذي يقوم بين الدول، والتي تخضع لأنظمة سياسية وإجتماعية وثقافية تختلف عن بعضها البعض، وتشمل هذه العلاقات حركات الهجرة الدولية (تنقل الأشخاص)، وحركات السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال. [2]

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

إذا كانت التجارة الداخلية تتم داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة، فإن التجارة الخارجية تتم بين دول العالم المختلفة، من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول، وهي تنطوي على عنصرين هامين هما: الاستيراد، والتصدير.

تتميز التجارة الخارجية بأنها نشاط شديد التعقيد، فهي تتطلب تدخل عدة أطراف لقيامها: المصدرين، المستوردين، والبنوك التجارية، دون أن ننسى شركات وسائط النقل بمختلف أنوعه: بحري، جوي، وبري، بالإضافة إلى تدخل الإدارات الجمركية، وشركات التأمين والخدمات اللوجستية على مستوى الموانئ.

لتوضيح مكانة التجارة الخاردية في الاقتصاد القومي، ارتأينا أن نتناول هذا المطلب، مفهوم التجارة الخارجية، وأهميتها للنشاط الاقتصادي والعلاقات الدولية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

ينصرف مفهوم التجارة الخارجية إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، والتجارة الدولية بهذا المفهوم لها جذور تاريخية بدأت مع الإنسان ودخوله في التجمعات الإنسانية المتحضرة، وما يزيد توضيح أن التجارة الدولية ليست بالمفهوم الحديث الذي يعرفه الإنسان لأول مرة، ولكن المستحدث فيه هو تطور مضمونها

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، طبعة 2009، ص 7 .

[2] جاسم محمد، **التجارة الدولية** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ، ص 8 .

ووسائلها، بشكل يتفق مع التطورات التي جرت وتجري على النظام الإقتصادي العالمي والعلاقات الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية الدولية. [1]

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية، متمثلة في حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. [2]

يقصد بالتجارة الدولية عملية مبادلة السلع والخدمات التي تتم ما بين دولة وأخرى، أو تلك المبادلات التي تتم مابين المقيمين في دولة ما والمقيمين دول أخرى. [3]

المفهوم العام للتجارة الخارجية: هو أن المعاملات الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في إنتقال السلع، الأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. [4]

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث، إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات إقتصادية، تقطن وحدات سياسية مختلفة. [5]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها الدول كل دول العالم، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا، فلو نظرنا إلى دول غرب أوربا التي تزيد عدد سكانها عن 320مليون نسمة، لوجدناها تعيش على مساحة محدودة نسبيا من الأرض ذات الموارد الطبيعية المحدودة، مما جعلها في حاجة إلى التعاون مع دول العالم أخذا وعطاء.

ويتضح مما سبق مدى أهمية التجارة الخارجية لدول العالم، فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا. [6]

---

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، طبعة الأولى 2012، ص 14 .

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص 8 .

[3] صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 21 .

[4] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية** ، مركز الكتاب الأكديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص11 .

[5] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12 .

[6] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص 9 .

وتعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (إقتصادي) من المجتمعات، سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية المجتمع عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات، فيما يخص مجالات الإستهلاك، الإستثمار، وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وقد ساهمت إتفاقية تحرير التجارة الدولية والإقليمية خلال العقود الأخيرة في زيادة حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول، مما ضاعف من تأثيرالتجارة على النواحي الإقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم، ولعل أحد أهم خصائص التجارة الدولية هو إمكانية كسب جميع الدول من التجارة دون أن يخسر أحد، وذلك لما تتركه من آثار إيجابية على الكفاءة والرفاه الإقتصادي. [1]

وتكمن أهمية التجارة الخارجية من خلال إعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الإستراد، وإنعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري. [2]

وتبرز أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية، لأنها غير قادرة في بدايات تطورها على تصنيع ما هو موجود لديها من مواد أولية أو زراعية أو ثروات معدنية، ولذلك فهي بحاجة إلى تصديرها إلى الدول التي تحتاجها، وهي بالذات الدول الرأسمالية المتقدمة، كما أنها بحاجة إلى مختلف السلع الصناعية نتيجة عجز إقتصادها في المراحل الأولى من تطورها عن توفيرها نتيجة تخلفها، وهي لذلك تعتمد على الدول الرأسمالية المتقدمة في تلبية هذه الحاجة كذلك. [3]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية ومنافعها.

توجد عدة أسباب لقيام التجارة الخارجية نذكر منها مايلي:

الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول، إلى جذور المشكلة الإقتصادية، أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فبغض النظر عن الزمان أو المكان، فهناك محدودية في الموارد

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 13 .

[2] جمال جويدان الجمل، **مرجع سابق**، ص 12 .

[3] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 19-20 .

الإقتصادية، حيث أن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقة، وإن تفاوت ذلك مع الزمان والمكان . [1]

مما سبق نستطيع أن نجمل أسباب قيام التجارة الخارجية في الأسباب التالية:

أولا: أسباب إقتصادية.

- زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع الاقتصادية، بسبب تطور التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير، وعجز السوق المحلي عن إستيعاب هذا الإنتاج. [2]
- الإرتفاع المتزايد لتكاليف الإستثمارات في المعدات، الآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.
- الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية، بظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات. [3]

ثانيا: أسباب سياسية.

- الرغبة المتعاظمة لبعض الدول، في الإستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة، وبالتالي السيطرة على إقتصاديات هذه الدول، والذي يؤدي إلى مفهوم التبعية الإقتصادية، والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصا إفريقيا، وكما كان سائد في المستعمرات. [4]
- ظهور إتجاه متزايد من قبل بعض الدول للإستيلاء والسيطرة الإقتصادية، على دول معينة ولأسباب سياسية، خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والأخرى. [5]

الفرع الثاني: منافع التجارة الخارجية.

تحقق التجارة الخارجية منافع أو مكاسب عديدة، للدول التي تتم بينها مثل هذه التجارة، وتباين هذه المنافع والمكاسب تبعا لقوة الدول المرتبطة بتطور إقتصادها.

ويمكن ذكر بعض أهم هذه المنافع والمكاسب فيمايلي:

- زيادة الانتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيحه التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل الدولي، وهذا ما يؤدي إلى إستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة لزيادة الإنتاج لدى دولة معينة اعتمادا لا على سوقها المحلي فحسب، بل على السوق الخارجية من خلال التبادل الدولي

[1] طالب عوض، **التجارة الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر الجديدة، 2013، ص 11.
[2] جاسم محمد، **مرجع سابق**، ص12 .
[3] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص19 .
[4] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص19 .
[5] جاسم محمد، **مرجع سابق**، ص13 .

- تتيح التجارة الخارجية وجود حجوم كبيرة للإنتاج وبالشكل الذي تتوفر معه أمكانيات أكبر المنتجين يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم على زيادة الإنتاج عن طريق إستخدام فنون إنتاجية متطورة يتم فيها إستخدام قدر واسع من رأس المال الإنتاجي بالشكل الذي يرفع الإنتاجية ويسمح بزيادة الإنتاج، إضافة إلى الإمكانيات من خلال الحجم الكبير والإمكانيات الضخمة التي ترافقه على تطوير الفنون الإنتاجية عن طريق ما يخصص هذه الإمكانيات للبحث والتطوير التكنولوجي الذي يدفع إلى المزيد من التوسع والنمو الإقتصادي، ولاشك أن كل هذه الأمور لا يمكن تحقيقها بذات المدى بدون الإعتماد على التبادل الدولي الذي يسمح بوجود حجوم كبيرة من المشروعات بحيث لا ينتج من اجل السوق المحلية فقط، وإنما من أجل السوق الخارجية عن طريق تصدير منتجاتها لأكثر من دولة.
- رفع مستويات المعيشة والمرتبط بكون أن التخصص وتقسيم العمل الدولي المستند إلى المبادلات الخارجية والإنتاج لغرض السوق المحلية وما يتيحه هذا من حجم كبير للإنتاج سينعكس حتما بشكل إنخفاض في كلفة المنتجات ، وبالتالي إنخفاض أسعار المنتجات، إضافة إلى تحسين جودة الإنتاج، وما يؤدي إليه ذلك من توفير السلع والخدمات للمستهلكين بسعر أقل ونوعية أفضل.
- تتيح التجارة الدولية إستفادة الدول ذات العلاقة، حيث تتخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الآخرى في ذلك، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج فيها، وتقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها وتصديره للخارج، وتستورد السلع التي ترتفع كلفة إنتاجها فيها مقارنة بغيرها نتيجة ضعف قدرتها على إنتاجها.
- إن محدودية السوق المحلية وعدم إمكانية تصريف الإنتاج المحقق، أو الذي يمكن أن يتحقق يؤدي إلى هدر وضياع إقتصادي يتمثل في أن الجزء من الإنتاج الذي لا يتم تصريفه، يبقى خارج الإطار الإنتفاع الإقتصادي منه، وما يمثله هذا من تبديد في الموارد المستخدمة في إنتاجه. وكذلك فإن محدودية السوق المحلية وعدم إمكانية تصريف الإنتاج، اعتمادا على الأسواق الخارجية من خلال التجارة الدولية يؤدي في الحالات ليست بالقليلة إلى استخدام جزئي للطاقات الإنتاجية المتاحة. [1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

يعتبر تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية لأية دولة احدى الوسائل الضرورية لتفسير للوضع الراهن للتجارة الخارجية، وتحديد المعوقات التي تحد من تطور التجارة الخارجية، ولاسيما مجال الصادرات، ومن ثم اقتراح بعض التدابير التي من شأنها التخفيف من هذه المعوقات، ومن أهم العوامل التي قد تسهل أو تعيق ممارسة التبادل التجاري لأي دولة هي: [2] .

1 فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص ص29-31 .

[2] عبدالرؤوف رهبان، **الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العددان الثالث والرابع، 2013، ص ص 516- 530.

1.الموقع الجغرافي: يمثل الموقع الإطار الجغرافي الذي يحدد علاقات المكان بغيره من الأمكنة، وهو من أكثر العناصر تأثيراً في شخصية الدولة، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة لها وبقية دول العالم.

2.وفرة الموارد: تشكل الموارد بجميع أنواعها أحد أهم العناصر التي تدخل في التجارة الخارجية لأي دولة، وتوافر هذه الموارد على أرض الدولة يعني إمكانية تصديرها إلى الدول الأخرى، أما في حال عدم توافرها فهي بحاجة لاستيرادها من الدول الأخرى، وفي الحالتين تدخل هذه الموارد في التجارة الخارجية للدولة، وتتضمن الموارد عادة الموارد الزراعية وخامات المعادن والطاقة، وكذلك المنتجات الصناعية.

إن سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول، وتركز مصادر الثورة في بعضها والذي يؤدي الى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية .حيث العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد.وتزداد اهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد او إمتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

3.تطور النقل والمواصلات: النقل عملية متممة للإنتاج، فهو يوجِد المنفعة المكانية للمنتجات بنقلها من أقاليم الإنتاج إلى أقاليم الاستهلاك، لذا فإن الإنتاج أياً كانت طبيعته يعد عديم القيمة أو محدوداً في قيمته إذا لم تتوافر له وسائل النقل، وعلى ذلك لا تتكامل عملية إنتاج السلع، والمنتجات المختلفة إلا بنقلها إلى أسواق التصريف بوسائل النقل المناسبة.

وتؤثر نفقات النقل في تيار والاتجاه العام للتجارة. حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس مما يؤدي الى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه الى نفقات النقل[1].

4.السياسات التجارية: تعرف السياسات التجارية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة، إذ يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة، تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي.

5.ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات: كانت نتاجا لقوى الاحتكارات التي صارت تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية، وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة لها، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية، قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية،.بيروت، 1996، ص 82

6.الاختلاف في الميزة النسبية بين الدول: حيث جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة العلمية والتكنولوجية بين الدول، بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كل دولة، وطبعا تعتبر العرفة والتكنولوجيا من أهم عوامل الإنتاج في النشاط الاقتصادي الحالي[1].

7.العلاقات الدولية: تعد التجارة الخارجية لأي دولة المرآة التي تعكس علاقاتها مع بقية دول العالم، ولاسيما العلاقة الاقتصادية التي تعبر عنها التجارة الخارجية أفضل تعبير، وتسعى الدول للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، من أجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأعضاء في هذه التكتلات، ومن أجل تحقيق أكثر المكاسب الاقتصادية عن طريق تأمين أسواق واسعة أمام منتجاتها, وكذلك سهولة الحصول على منتجات الدول الأخرى الضرورية للاقتصاد الوطني لهذه الدول.

8.مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن الدولة المتخلفة اقتصاديا، يجعلها ذلك أكثر حرصا على تقييد التجارة الخارجية، عكس الدول المتقدمة ذات القاعدة الاقتصاديةالقوية، التي تلجأ غالبا إلى سياسة تجارية مرنة ومنفتحة[2].

9.أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: فأسعار المواد الخام والسلع تامة الصنع، والطلب والعرض العالمي والمحلي على هذه العناصر، يوثر على سياسات التصدير والاستيراد لأية دولة، فرتفاع الطلب العالمي للنفط مثلا، يؤدي لارتفاع أسعاره، وهو ما يشجع الدول المنتجة له على زيادة الانتاج والتصدير[3].

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تحليل النظريات والإتجاهات الفكرية الحديثة المرتبطة بالتجارة الدولية، وصولا إلى تفسير متكامل لقيام التجارة الدولية، وقد تتالت محاولات تقديم تفسير مقنع للتجارة الخارجية بين الدول الصناعية والدول النامية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية.

ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لمذهب التجاريين، الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية، للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة الإقتصادية في ذلك الوقت، فجاءت النظرية التقليدية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، مبنية أن قوة الدولة الإقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، وإنما أيضا فيما يتوافر لديها من موارد إقتصادية حقيقية. [4]

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 13.

[2] شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 22

[3] حمشة عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 12

[4] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 17 .

الفرع الأول: فروض النظريات التقليدية.

نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية، وكانت حرية التجارة امتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الاقتصادية، وحسب رأيهم فإن الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمر واضح، وقد قامت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها [1]:

1. الفرض الأول: حرية تنقل عناصر الإنتاج، سواء كانت عمالة، رأس المال، داخل البلد الواحد، وعدم إمكانية تنقلها من بلد لأخر.

2. الفرض الثاني: تتحدد قيمة مبادلة أي سلعة بكمية العمل المتضمن فيها، حيث أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع.

3. الفرض الثالث: التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لكل دولة على حدى، وبالتالي ينحصر أثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.

4. الفرض الرابع: أن هناك بلدين فقط يتم التبادل بينهما، والهدف من ذلك تسهيل وتبسيط التحليل، على أنه يمكن تمديد تطبيق نتائج هذه النظرية على المستوى الدولي.

5. الفرض الخامس: تأخذ النظريات التقليدية بمختلف تقسيماتها بمبدأ حياد النقود، حيث يتم تحديد المتغيرات الحقيقية للنظام الإقتصادي بطريقة مستقلة عن متغيرات النقدية.

6. الفرض السادس: عدم وجود نفقات نقل، أو أي عوائق أخرى أمام التجارة بين الدول، وهذا يؤدي إلى تطبيق الأسعار العالميةمع الأسعار الوطنية.

7. الفرض السابع: تفترض كذلك النظريات التقليدية أن أذواق المستهلكين معطاة، ولهذا ليس من المنتظر أن تحدث تغيرات مفاجئة في أذواق المستهلكين كنتيجة لتوافر سلع معينة في الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: نظرية الميزة المطلقة (أدم سميث1723_1790)

قدم آدم سميث في كتابه عن ثورة الأمم wealth of nations نقدا للفكر التجاري، حيث بدأ بتعريف ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية، أي قدرتها على إنتاج السلع والخدمات، وليس قدرتها على مراكمة الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة، فإن الإهتمام يجب أن ينصب على البحث عن السبل الكفيلة بزيادة القدرة الإنتاجية بدلا من جمع المعادن النفيسة. [2]

يعتبر آدم سميث أول من قام بمحاولة تفسير التجارة الخارجية والتخصص الدولي بصورة علمية، وقد تم ذلك انطلاقا من قانون النفقات المطلقة في التجارة بين الدول المختلفة، كما يعد هذا القانون نتيجة منطقية لنظراته في طبيعة الثروة والعوامل المحددة لها.

[1] يوسف مسعداوي، **نفس المرجع**، ص 21.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012 ، عمان، الأردن ص 38.

لقد انتقد آدم سميث التجاريين فيما يخص طبيعة الثروة، وتدخل الدولة في تقييد الواردات وزيادة الصادرات لإبقاء الميزان التجاري في حالة فائض، وفيما يخص الثروة فهو يرى أن ثروة الأمة لا تتمثل فيما يمكن أن تحصل عليه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) فقط كما يرى التجاريون، بل تشمل بالإضافة إلى ذلك جميع السلع الإنتاجية والاستهلاكية الصالحة لإشباع الحاجات الإنسانية والتي تعتبر مقياسا لقوة الدولة.

وهو ينادي بحرية التجارة الخارجية على عكس التجاريين الذين ينادون بتقييدها، حيث يرى بحرية التجارة بين الدول المختلفة، وبين جميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها.

وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة بين الدول المختلفة يقول

" إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا " [1]

لقد برهن آدم سميث في كتابه ثورة الأمم أن التجارة تجعل البلد يستفيد من مزايا تقسيم العمل بين أفراد المجتمع الواحد، الذي بدوره يؤدي إلى التخصص وبالتالي زيادة الإنتاجية والناتج الوطني للدولة، فزيادة الإنتاجية والناتج الوطني للدولة يتوقف على سعة السوق في جانب، وعلى مقدار رأس المال المستخدم في جانب آخر.

إذن فزيادة رأس المال المستخدم في النشاط الاقتصادي يعد شرطا ضروريا لتقسيم العمل ومن ثم التخصص بين الأفراد في البلد الواحد.

كما أكد سميث على أن نفس المبدأ يؤدي إلى نفس النتيجة إذ طبقت أطراف التبادل الدولي.

فحرية التجارة تؤدي إلى تقسيم العمل الدولي الذي من شأنه أن يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية مثل المناخ، الموارد الطبيعية، اليد العاملة، التجهيزات الرأسمالية، الاقتراب من الأسواق، من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض الإنتاج لديها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة، وبالتالي فإن (السوق) التجارة الخارجية هي امتداد (للسوق) التجارة الداخلية.

فالتبادل الدولي يتيح للطرفين المتبادلين منافع أكبر من ذي قبل، ليس فقط في زيادة الرصيد من المعدن النفيس، بل في زيادة السلع والخدمات واتساع نطاق السوق، وما يزيد عنه من تقسيم في العمل وبالتالي زيادة في الناتج الكلي الذي بدوره يزيد في قدرة الدولة على الإدخار لتمويل (الاستثمار) الزيادات الإضافية في مقدار ما تملكه من رأس المال وبالتالي الزيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة.

[1] جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992، ص 18.

وعليه يمكن القول أن التجارة الخارجية تساهم في القضاء على القيود التي تقف أمام تطوير ظاهرة التخصص، وتقسيم العمل الناشئ عن ضيق السوق المحلية. [1]

وأخيرا يمكن القول أن قيام التجارة الخارجية يؤدي إلى اتساع دائرة سوق أطراف التبادل الدولي عن طريق خلق أسواق جديدة لمنتجاتها.

وقد وجهت انتقادات في أفكار آدم سميث وأخذ على مبادئه أنها تنادي بأن تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تتوفق فيها وهي لا تبالي بذلك فالدولة التي لا تتوفق في أي فرع من فروع الانتاج, فهناك عدد من الدول لا تستفيد بأي تفوق وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية لأن سلع الدولة المتوفقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد، ومن أهم الإنتقادات على نظرية النفقات المطلقة ما يلي[2]:

1. عدم تفرقة النظرية بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بينها، سواء في مجال كل منهما، أو في الأشخاص المتعاملين فيهما، أو الخصائص والنظريات التي تحكم كا منهم.
2. إشتراط النظرية ضرورة توافر مبدأ حرية التجارة، سواء في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية، كشرط أساسي لوجود تقسيم العمل والتخصص، وهو ما يصعب التسليم به واقعيا، حيث تتدخل الدول أيا كان النظام الاقتصادي الذي تتبعه بدرجة أو بأخرى في مجال التجارة سواء الداخلية أو الخارجية بهدف المحافظة على تحقيق أهدافها الأساسية والإستراتيجية في هذا المجال.
3. أغفلت النظرية إيضاح موقف الدول التي تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج جميع السلع، وهل سنجد في مثل هذه الحالة أي أساس لقيام التبادل التجاري مع غيرها من الدول أو لا، وكذلك موقف الدول النامية والمتخلفة والتي قد لا تجد أي مزايا مطلقة لديها لإنتاج جميع أنواع السلع، وهل سيكون من مصلحتها حينئذ على الإستراد كل ما تحتاجه من سلع من الدول الأخرى التي تملك مزايا مطلقة في إنتاجها.

رغم أن هذه الانتقادات لا تنقص كثيرا من قدر نظرية سميث، لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت، وكانت صناعة بريطانيا قوية ولم تكن هناك خشية عليها من منافسة الدول الأخرى.

الفرع الثالث: نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو. [3]

في القرن التاسع عشر قام الإقتصادي الكبير الانجليزي ديفيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة، وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية: الإقتصاد السياسي والضرائب عام 1817، وقد أعلن ريكاردو في الفصل

[1] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2002-2003 ص 9 .
[2] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سابق**، ص 50 .
[3] جمال جويدان الجمل، **مرجع سابق**، ص 26 .

السابع من كتابه غير العادي عن قانون الميزة النسبية، وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي الكثير من الدول، وخاصة الدول النامية منها، قد لا يتوفر لديها ميزة نسبية في أي من سلعها، وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة، أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للإستفادة من الوفرة في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة إقتصاديا، وبالطبع لا يمكن إستخدام نظرية الميزة المطلقة في هذه الحالة لتفسير التجارة الدولية، وبالتالي يبرز السؤال التالي: كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة ؟[1]

وقد جاء جوهر الميزة النسبية لريكاردو، لإلقاء الضوء على هذا السؤال الهام على وجه التحديد، وقد بين ريكاردو، أن شروط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا، لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية في إحدى السلع، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو بالميزة النسبية، في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها، وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على إختلاف التكاليف النسبية للسلع بين الدول، وليس التكاليف المطلقة، ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة، حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شريكائها التجاريين.

وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها[2]:

- وجود دولتين تقومان بالتبادل التجاري بينهما، ووجود سلعتين كمحل للتبادل، حيث دولة تصدر سلعة واحدة، وتستورد السلعة الأخرى من الدولة الثانية كل
- حرية التجارة والمنافسة الكاملة، أي غياب أي قيود على التبادل التجاري بين الدولتين، سواء كانت القيود في شكل قوانين أو رسوم مركية
- تكلفة الإنتاج تقاس من خلال العمل (ساعات العمل) وهو ما يعرف بنظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج سلعة.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الكلاسيكي إفترض مجموعة من الإفتراضات الأخرى، التي تجرد الواقع منها، ومن هذه الإفتراضات ما يلي:

- أن الموارد الإقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، وأن كل نوع من أنواع تلك الموارد متماثل تماما، أي لايتم زوال الموارد ونفادها، أو اكتشاف موارد اقتصادية جديدة، مثل الموارد الطبيعية والمعدنية.
- أن عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، رأس المال، الأرض)، تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى أخر على المستوى المحلي، وفقا لعوائد الحدية للأنشطة المختلفة ولكن لا يمكن أن تتحرك عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى.

[1] جمال جويدان الجمل، **مرجع سابق**، ص 27 .

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 44-43.

- ثبات مستوى المعرفة الفنية والتكنولوجية والعلمية كما هي داخل كل دولة، مع إمكانية إختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.
- أن تكلفة الإنتاج ثابتة، بمعنى أن ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كما هي بغض النظر عن الكمية المنتجة منها.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، فلا تبقر أي عناصر كالعمالة أو رؤس الأموال عاطلة وغير مستغلة في العمليات الانتاجية.

تقييم نظرية التكاليف النسبية: [1]

لقد ساهمت نظرية التكاليف النسبية في دفع النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية إلى الأمام، بعد أن عجزت نظرية التكاليف المطلقة في إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي كحالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق ومع ذلك لا تتخصص في إنتاجها وتصديرها، وكذلك حالة قيام التجارة بين بلدين، بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

ففي هذه الحالات يرى ريكاردو أن التبادل الدولي يمكن أن يتم ويكون مفيدا للبلدين المتبادلين ولكن ليس على أساس التفوق المطلق بل على أساس التفوق النسبي، وذلك عندما يكون معدل التبادل الدولي محصورا بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين، وهكذا تكون نظرية التكاليف النسبية قد أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، ولذلك فهي تعتبر امتدادا لنظرية التكاليف المطلقة، وهي بذلك تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وهي لا زالت في العديد من جوانبها صحيحة، وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن.

بالرغم من ذلك فإن نظرية التكاليف النسبية لريكاردو قد تعرضت لبعض الإنتقادات

ومن أهم إنتقادات نظرية التكاليف النسبية مايلي: [2]

- إعتماد ريكاردو في تفسير نظريته على نظرية العمل في تحديد القيمة، وبالتالي فإنه يكون قد إعتمد على عامل واحد فقط من عوامل الإنتاج (العمل) لتحديد قيم العمل المنتجة في حين أن العمل يشترك مع رأس المال أو الأرض أو الإثنين معا في العملية الإنتاجية.
- صعوبة معرفة التكاليف النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية، فالمنتجون في أي دولة من الدول يكونون على عدم دراية كاملة بتكاليف إنتاج السلع المماثلة للسلع الذي يقومون بإنتاجها في دولهم، وعلى ذلك فإن البديل لمقارنة التكاليف النسبية هو الإلتجاء إلى مقارنة الأسعار بالنسبة للسلع المتماثلة التي يعرضها المنتجون في السوق الدولية. ولقد انتقدت النظرية على أساس أنها لم تهتم بالأسعار.

[1] عبد الرشيد بن ديب، **مرجع سابق**، ص 20 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سابق**، ص ص52-51 .

●إفتراض حالة التوظف الكامل لعوامل الإنتاج، ولا يعني هذا الإفتراض أن حدوث التقلبات في النشاط الإقتصادي هو أمر غير محتمل الحدوث في نظر ريكاردو أو غيره من الكلاسيك بصفة عامة ، ولكنهم أكدو أن قوى السوق الحرة كفيلة دائما بإصلاح أي خلل في توازن الإقتصاد القومي بطريقة تلقائية.

●إفتراض عدم قدرة عناصر الإنتاج على الإنتقال: تفترض النظرية عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك على المستوى الدولي، وهو إفتراض غير صحيح بصفة مطلقة، فحقيقة قد يستحيل إنتقال بعض عناصر الإنتاج مثل الأرض، وقد تصعب الهجرة السكانية الكبيرة، بسبب الكثير من الموانع والقيود التي تفرضها الدول، وقد تتسم رؤوس الأموال بالبطء في الإنتقال من بلد لآخر، لكن مع ذلك فرؤوس الأموال والعمالة يمكنها الحركة عبر الدول، خاصة مع تسارع العولمة.

الفرع الرابع: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل(1806-1873).

إكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية التكاليف النسبية، ببيان أن التخصص الدولي وفقا لمبدأ التكاليف النسبية، يعود بالفائدة على البلدين، طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحدين الأدنى والحد الأقصى لسعر إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى، وبالتالي لم تستطع نظرية التكاليف النسبية، أن تحدد مقدار الربح الذي يحصل عليه كل طرف من طرف التبادل الدولي، لذلك جاءت نظرية جون ستيوارت ميل لتبرز فكرة الميزة النسبية، فبينما يرى ريكاردو أن التكلفة النسبية هو تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج، فإن جون ستيوارت ميل يفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي، حيث يرى أن معدل التبادل الداخلي يتحدد وفقا لنفقات الإنتاج النسبية في الداخل، وهذا لاينطبق على التبادل الدولي، وقد أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي[1].

ولهذا فإن مساهمة جون ستيوارت ميل تعتمد على الإفتراضات التحليلية التالية:[2]

- وجود دولتين فقط تقومان بالتبادل التجاري لسلعتين فقط، حيث كل دولة تصدر احدى السلعتين وتستورد السلعة الأخرى.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي، أي لا يكون هناك تطور في وسائل وأساليب الإنتاج عبر الزمن، وهو ما يؤدي إلى عدم تغير خصائص السلع وتطويرها من خلال الابتكار.
- أن قيمة السلعة يتحدد بتكلفة إنتاجها من كل عوامل الإنتاج (عمل، ورأس المال، والأرض، والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط
- أن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة، أي السلع قابلة للتجزئة، ويمكن تبادل أي كمية من السلع.

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص39 .

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص 42-41 .

وقد أثبت جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس تكلفة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع أخرى، وهو المعدل الذي يقع ما بين الحدين الأدنى والحد الأعلى، حيث يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته، ولما كانت صادرات البلد هي واردات البلد الأخر وارداته هي صادرات البلد الأخر، فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين، لابد أن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات وواردات البلد الأخر، وأي معدل أخر غير هذا المعدل يؤدي إلى الإختلال بين قيمة الصادرات والواردات، بحيث يقع أحد البلدين في فائض ويقع الأخر في عجز.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية.

إقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية، إلى قانون التكاليف النسبية، حيث أن ما يدعو إلى القيام بالتبادل بين الدول هو إختلاف التكاليف النسبية، إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب إختلاف التكاليف بين الدول، إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هكشر، وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية، والكسب الناتج منها، وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن[1].

الفرع الأول: نظرية هكشر- أولين (heckacher-Ohlin) .

كان الفضل في إظهار الأساس النظري لهذا النموذج في التجارة الدولية إلى الإقتصادي السويدي هكشر heckacher وتلميذه Ohlin في مطلع القرن الماضي، حيث توصلا إلى نتيجة هامة، هي أن إختلاف التكاليف، أي الأسعار النسبية بين الدول يعود إلى إختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول.

من هنا لاحظ هكشرheckacher في البداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة أي العرض في عوامل الإنتاج المختلفة، وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية، ينتج عنها أيضا كنتيجة منطقية إختلافات في الوفرة النسبية أي العرض النسبي، لهذه العوامل والفكرة الأساسية التي إعتمد عليها هكشر وأولين في تحليل هذه الإختلافات في الموارد عبر الدول[2].

وقد لاحظ أولين Ohlin بأن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين، ستتمتع بسعر توازني منخفض نسبيا لهذا العنصر، وبالتالي فإن السلع التي تستخدم كميات كبيرة نسبيا من هذا العنصر في إنتاجها، سيكون لها أيضا أسعار المنخفضة نسبيا، مما يعني أن يكون للدولة ميزة نسبية في السلع التي تستخدم بكثافة في إنتاجها عنصر الإنتاج الوفير نسبيا فيها، يتبين من ذلك أن هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على إختلاف وفرة عوامل الإنتاج عبر الدول.

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 45 .

[2] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص ص44-43 .

وهنا علينا ملاحظة أن الميزة النسبية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب إختلاف الميزة النسبية بين الدول، وبالتالي في قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية، هو مفهوم ديناميكي متحرك يتبدل مع الزمن، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير مع الزمن بسبب العوامل المحددة له، فعرض العمل مثلا يتأثر بمعدل النمو السكاني والهجرات السكانية في دولة ما، كما وأن تركيبة القوى العاملة تعتمد على السياسة التعليمية والظروف الإقتصادية والإجتماعية، التي يمكن أن تتغير خلال الزمن، مما يعني أن مركز الدولة في التجارة الدولية لا يمكن أن يكون ثابت على مر الزمن، وذلك بسبب هذا البعد الديناميكي المتغير لمفهوم الميزة النسبية. [1]

الفرع الثاني: لغز لونتيف Leontief Paradox.

لقد إستهل ليونتييف[2] في مقال له نشر سنة 1954، أن هناك فكرة واسعة الإنتشار تختلف بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، وملخص أن هذه الفكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتميز في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة لرأس المال،وحسب نظرية هكشرو أولين فإنها يجب أن تتجه الي تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل. [3]

ولكي يتأكد ليونتييف من صحة هذا التوقع، فقد احتاج بيانات عن درجة كثافة رأس المال في هيكل صادرات وواردات أمريكا، وهذه البيانات يمكن الحصول عليها مباشرة من جدول المدخلات والمخرجات. [4]

والجدول التالي يظهر مدخلات رأس المال والعمل، اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات.

جدول رقم (1): مدخلات الإنتاج في الصادرات والواردات في و م أ

عناصر الإنتاج	الصادرات	الواردات
رأس المال	2550000 دولار	3091000 دولار
عنصر العمل	182عامل	170 عامل
رأس المال– العمل في السنة	14 دولار	18 دولار

وكما يتضح من الجدول، فإن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال– العمل، مقارنة بالصادرات الأمريكية، ومعنى ذلك أن أمريكا تستورد سلعا كثيفة رأس المال، وتصدر سلعا كثيفة العمل، وبالطبع فإن هذه النتيجة تتعارض مع نظرية هكشر وأولين، ولذلك عرفت هذه النظرية بلغز ليونتييف.

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص 46 .

[2] لونتيف Leontief Paradox إقتصادي أمريكي من أصل روسي حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

3 رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الإقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص29.

[4] شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سابق**، ص101.

محاولات تفسير لغز ليونتييف.

حاول ليونتيف تفسير سبب الإختلاف في نتائج إختباراته عن ما هو متوقع، بحسب نظرية هكشر وأولين وذلك من خلال مايلي[1]:

- يرى ليونتييف أن عنصر العمل بين الدول غير متجانسة فاختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تؤدي إلى إختلاف إلى المهارات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاجية.
- وقد إعتبر ليونتييف أن عنصر العمل (العامل) الأمريكي متفوق من حيث مستويات التعليم والخبرة والتدريب والمهارة على غيره مما جعله أكثر إنتاجية.

وقد حاول الاقتصادي بيتر كينن Peter Kenen أن يقيس كمية رأس المال البشري المتراكم في عنصر العمل، حيث أعتبر أن رأس المال البشري هو ناتج عن تراكم في المعرفة والتعليم عبر الزمن، وقد إستخدم القيمة الحالية لمردود التعليم كمؤشر تقريبي لرأس المال البشري، وبعد إضافة هذه القيمة المقدرة إلى رأس المال المادي، وجد أن أمريكا أكثر كثافة رأسمالية من وارداتها، مما ينسجم مع نظرية هكشر وأولين.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة.

بعد أن تناولنا النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، ثم النظرية النيوكلاسيكية، يمكن القول بوجود إجماع بين هذه النظريات على قول مبدأ الميزة النسبية، كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية، ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب إختلاف الميزة النسبية.

وقد ترتب على ذلك وجود قدر غير يسير من تدفقات التجارة الدولية، تحتاج إلى نظريات جديدة تفسرها، فهناك من يرى أنها بديل لنظرية نسب عوامل الإنتاج، بينما يرى فريق آخر أنها مكملة لنموذج هكشر وأولين[2].

الفرع الأول: نموذج المنافسة غير الكاملة.

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة، وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، فهناك أشكال متنوعة من الإحتكار واحتكار القلة والمنافسة الإحتكارية، وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل.

ومن أبرز الكيانات الإقتصادية ذات الصبغة الإحتكارية والعاملة في التجارة الدولية الشركات متعددة الجنسيات، حيث تتعامل هذه الأخيرة في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية، مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق، وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم، فالمنافسة العالمية

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سابق**، ص102.

[2] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص55 .

تجبر كل منشأة في دول صناعية مختلفة، أن تنتج نوعا واحدا أو على الأكثر عددا محدودا من نفس المنتوج، بدلا من أصناف وأنواع مختلفة، وهذا غاية في الأهمية لأنه يؤدي إلى تخفيض في تكلفة إنتاج الوحدة.

الفرع الثاني: النظرية التكنولوجية. [1]

لقد طور ميشال بوزنر Michael Posner، سنة 1961 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية وذلك بتوسع نتائج أنشطة البحث والتطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي. وذلك بإحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين ومن قبل مستهلكين موجودين في الخارج. ويؤدي تصديرهاإلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منتج منافس. ومحدد التجارة هنا يعتمد من جهة على الفجوة التكنولوجية.

ويرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بن الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلعة جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل. مما يؤهل هذه الدولة على إكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق إنتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، ولكن الإشكال أن Posner لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد في هذه الدولة أو تلك.

وتعتمد النظرية التكنولوجية في الإقتصاد الدولي المعاصر على عدد كبير من الفروض الأساسية، التي تختلف في مضمونها وإتجاهاتهاعن تلك الفروض الأساسية، التي إعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية، وفيما يلي بعض الفروض. [2]

- أن تدفق المعلومات عن التجارة الدولية عبر الحدود السياسية، يعد أمرا مقيدا وخاضعا للعديد من القيود، التي تعوق حركة إنسيابها بين الدول، والمعلومات ليست سلعة حرة على النحو الذي إفترضته النظريات الكلاسيكية، وإنما هي سلعة مقيدة يتطلب الحصول عليها، القيام بتضحيات تتمثل في تحمل الدول الراغبة في الحصول عليها لنفقات معينة، يطلق عليها الإقتصاديون إسم " نفقة المعلومات".
- القدرة الجزئية لعناصر الإنتاج على التنقل دوليا، حيث تسلم النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية، تمشيا مع نظرية رأس المال البشري، بقدرة رأس المال المادي على التنقل بين الدول في صورة آلات ومعدات وغيرها من التجهيزات الإنتاجية.
- التسليم بإمكانية حدوث ظاهرة إنعكاس أو تبديل كثافة عناصر الإنتاج في المرحلتين الأولى والثانية لدورة المنتج، وهما مرحلة المنتج الجديد ومرحلة المنتج الناضج، أو بتعبير آخر يصعب القطع في هاتين المرحلتين

1 رنان مختار، **مرجع سابق**، ص36.

2 حسن السيسي، **مرجع سابق**، ص71 .

حول ما إذا كانت سلعة دورة المنتج سلعة كثيفة العمل، أم سلعة كثيفة رأس المال عند المستويات المختلفة للأسعار النسبية لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها.

- الأخذ بمنهج التحليل الديناميكي، حيث تدخل النظرية عنصر الزمن في الحساب، وتبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى إنتقال وضع التوازن الإقتصادي في الدولة محل الدراسة، قبل قيام التجارة الدولية إلى وضع التوازن الإقتصادي في هذه الدولة بعد قيام التجارة الدولية.

الفرع الثالث: نموذج دورة حياة المنتوج.

تم تقديمه من طرف فرنون Vernon في سنة 1966، وفقا لهذا النموذج فإنه عند تقديم منتوج جديد، فإنه عادة ما يتطلب عمالا على مستوى عال من المهارة الإنتاجية، وعندما يكتمل المنتوج ويصبح ناضج، فإنه يصبح من الممكن إنتاجه بواسطة وسائل إنتاج عامة وبواسطة عمال أقل مهارة، وعليه فالميزة النسبية في إنتاجه، تنتقل من الدولة المتقدمة إلى الدولة الأقل تقدما حيث العمل أرخص نسبيا، وعليه تمر عملية إنتاج السلع منذ إكتشافها بعدة مراحل يعتمد في إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضي إستيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة[1].

إن دورة حياة المنتج الجديد أو الصناعة الجديدة تمر بثلاث مراحل رئيسية مبنية في الشكل التالي، وهي:

شكل رقم (3): مسار دورة حياة المنتوج.

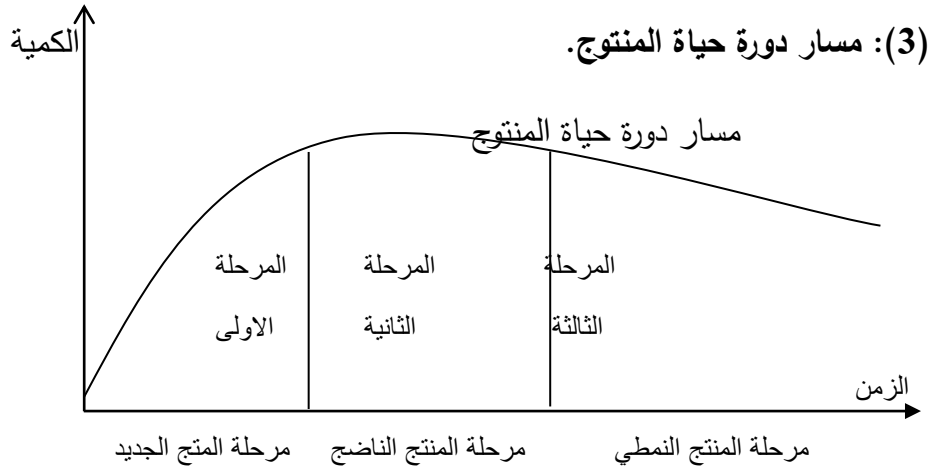

من الشكل السابق يتضح أن المنتج الجديد يمر بالمراحل التالية[2]:

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص64 .

[2] **.http://www.mhabash.com**

1. مرحلة المنتج الجديد:

تتميز المرحلة الأولى من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتج الجديد إلى الوجود، وعليه، فإن الإنتاج يقتصر في البداية عدد محدود من المنتجين وعلى عدد محدود من الدول كذلك، وبأعتبارها مرحلة تجربة، فإن المعروض من المنتج الجديد سيكون في حدود ضيقة وبكميات قليلة، في كل من الأسواق الوطنية والدولية، وذلك قبل تقدير حجم الطلب، وإختبار أذواق المستهلكين، حيث يبدأ تقديم المنتج الجديد للمستهلك المحلي في البداية، وذلك لاعتقاد الشركة المبتكرة، أن مخاطر التسويق المحلي أقل كثيراً من المخاطر التي تصاحب التسويق الخارجي، فضلاً عن استمرار التعديلات التي تجري على المنتج خلال مرحلة الإنتاج التجريبي، كما أن تفضيلات وأذواق المستهلكين والعوامل البيئية الدولية، قد تحتم ضرورة مواءمة المنتج وتعديله، ليتوافق مع تفضيلات وأذواق المستهلكين في الأسواق الخارجية.

وعلى هذا النحو فإن هذه المرحلة تشهد تصدير كميات بسيطة، من دول الشركات المبتكرة، كالولايات المتحدة، إلى الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، والتي تتشابه في هيكل الطلب مع الدولة التي نشأ فيها الابتكار، بالإضافة للقدرة للشرائية المرتفعة للمستهلكين في هذه الدول، خاصة وأم المنتج في هذه المرحلة يكون مرتفع السعر.

2. مرحلة المنتج الناضج:

بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الإختراع (الولايات المتحدة الأمريكية مثلا)، فإن قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوربا الغربية المتطورة، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول، قصد إشباع الطلب المتزايد هناك.

في هذه المرحلة فإن الطلب في الدول المتقدمة، يبدأ في الانخفاض نتيجة لقيامها بتقليد وإنتاج هذا المنتج في الداخل، ومن ثم يبدأ إنتاج الدول المتقدمة إلى الارتفاع مشيراً بذلك إلى اقتراب الإنتاج المحلي من تلبية الاستهلاك المحلي، بل وتصدير المنتج بالقرب من نهاية هذه المرحلة، ومع ذلك فإن صادرات الشركة المخترعة، تشهد حالة من الاستقرار نظراً لاتجاه واردات الدول النامية من المنتج إلى التزايد عبر الزمن، وتشهد هذه المرحلة اتجاه المنافسة إلى التزايد، ليس فقط بين الشركات الأمريكية بعضها البعض، ولكن أيضاً بين الشركات الأمريكية والشركات المنتجة في الدول

كما تشهد هذه المرحلة أيضاً قيام بعض الدول النامية مرتفعة الدخل، وحديثة العهد بالتصنيع باستيراد المنتج الجديد من الدول المخترعة، كما تتجه نفقات الإنتاج إلى الانخفاض نتيجة لاتساع السوق وتحقيق وفورات الحجم، وحيث تستمر الشركة المخترعة في تفوقها التكنولوجي، فإن أسعار البيع في هذه المرحلة تكون مرتفعة، لتعكس الحالة الاحتكارية التي تكون عليها الشركة المنتجة، ولتغطية نفقات الجهود التسويقية التي ينبغي القيام بها، لتدعيم ولاء المستهلكين في الأسواق الخارجية لهذا المنتج.

3. مرحلة المنتج النمطي:

تبدأ صادرات الشركات المبتكرة للمنتج في الانخفاض المستمر، وهو ما يؤثر سلبا على ظاهرة اقتصاديات الحجم بالنسبة لها، ولذا تبدأ تكاليف الإنتاج في التزايد، الأمر الذي يعطي الفرصة للشركات المقلدة في الدول المتقدمة في زيادة صادراتها، وهذا ما يدفع الشركات المخترعة إلى نقل نشاطها الإنتاجي أو منح تراخيص الإنتاج للدول النامية، وهو ما يؤدي في النهاية بصادرات الدول المتقدمة الأخرى نحو الانخفاض، بل وقيام الدول المخترعة أصلاً بالاستيراد من الخارج لنفس المنتج، ومن ثم يتم إنتاج المنتج في الدول النامية وبتكلفة منخفضة، نتيجة الاعتماد على الأساليب الفنية للإنتاج، والتي تستخدم نسبة مرتفعة من عناصر الإنتاج المتوفرة في هذه الدول.

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية.

من خلال دراستنا السابقة للتجارة الدولية، وجدنا أن التجارة الحرة بين الدول أن تعود بالفائدة على جميع الدول، وبالرغم من ذلك، فإن الحكومات تتدخل في تجارتها الخارجية، وذلك بهدف تقييد التدفقات التجارية الدولية بطرق مختلفة، وعلينا أن نعرف الأسباب التي تدفع لمثل هذا التدخل الحكومي في حرية التجارة الدولية، فبالرغم من الدلائل النظرية والإحصائية الكثيرة التي تشير إلى أن هذا التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، يؤدي إلى تخفيض رفاهية المجتمع ككل، والإجابة على هذا السؤال، تعود من جهة إلى خلفية عدم الإدراك الحجم السياسي، للتكاليف الحقيقية لمثل هذه السياسات الحكومية ومن جهة أخرى، فإن الحاجة للإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي، قد تكون سببا قويا في كثير من حالات التدخل الحكومي، وتزداد أهمية هذا العامل الأخير في حالة الدول النامية الفقيرة، التي يكون إعتمادها بشكل مباشر على الضرائب والجمارك المحلية كمصدر رئيسي لتمويل نفقاتها الميدانية والعسكرية.

المطلب الأول : ماهية السياسة التجارية

تستخدم التجارة الخارجية في التأثير على جوانب إقتصادية مختلفة بإستعمال أدوات معينة، قصد تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة، وذالك مايسمى بالسياسة التجارية.

وتعرف السياسة التجارية Commercial Policy بأنها: مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية، لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، وإستقرار قيمة عملتها الوطنية[1].

وتعني السياسة التجارية مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تستخدم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالذات التجارة الخارجية منها، ولاشك أن هذه الإجراءات والوسائل، وبالتالي السياسة التجارية التي

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 70 .

يمكن أن تتبع، تختلف من دولة إلى أخرى، حسب ظروفها وأوضاعها وإمكانياتها وإحتياجاتها، ودرجة تطورها الاقتصادي، والهدف الذي تريد تحقيقه من إتباع سياسة تجارية معينة. [1]

كما يقصد بالسياسة التجارية مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية، في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول. [2]

وبالتالي يمكن القول أن السياسة التجارية، هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدولة، لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها ويقيمها الأشخاص كأفراد طبيعيين أو كمؤسسات يقيمون على أرض الدولة، مع أشخاص كأفراد ومؤسسات يقيمون في الخارج.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد.

أدت التفرقة بين التجارة الخارجية والداخلية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية، أحدهما يرى ضرورة تركها حرة دون قيود، لأن هذا يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع، ويرى فريق أخر ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية، لأن هذا يكون في بعض الحالات من الأمور الحيوية التي تقتضيها السياسة العليا، أو يكون ضرورة مؤقتة على أن تعود الدولة بعد ذلك إلى سياسة التحرير.

الفرع الأول: المذهب الحمائي في التجارة الخارجية.

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، من أبرز كتاب هذا المذهب الكاتب الإنجليزي توماس مان Thomas Man، والذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664، والذي عالج فيه مجموعة من القضاية تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري، والتي نذكر من بينها[3]:

- العمل على تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.
- عدم المغالاة في إستهلاك السلع المستوردة.
- قصر التجارة الخارجية على السفن الوطنية.
- عدم التوسع في الإستهلاك لإيجاد فائض التصدير.
- إستيراد المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير.

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص 131 .

2 السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص 123.

[3] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص 129 .

- السماح بخروج النقود فقط عند الضرورة.....الخ.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة الحماية التجارة الدولية، بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة او غير كمية، على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف معينة.

ينادي أنصار الحماية بضرورة تدخل الدولة في تسيير المبادلات الدولية التجارية، بحيث لا تترك الدولة تجارتها الدولية حرة طليقة من كل قيد، وإنما ينبغي أن تقيدها بوسائل الحماية المختلفة، رعاية لمصالحها وأهدافها الوطنية.

ويمكن تلخيص حجج المنادين بالحماية في النقاط التالية: [1]

- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها، حيث تؤدي الحماية إلى التوسع الصناعات المحلية وزيادة توظيف العمال فيها.
- الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج السلع التي يتعذر الحصول عليها في فتراة الحروب وإنقطاع وسائل التبادل الخارجي.
- التعريفة الجمركية ضرورية لتعويض المنتج المحلي عن الفروق بين نفقات الإنتاج في الداخل والخارج، فإذا كانت نفقات الإنتاج لمنتج معين في الجزائر مرتفعة عنها في فرنسا، فيتعين على الدولة الجزائرية أن تفرض تعريفة جمركية لحماية المنتج المحلي
- حماية الصناعات الناشئة: حيث أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى مرتفعة، ولذلك يجب حمايتها حتى تنخفض في المرحلة الثانية، وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر.
- الحماية من الإغراق : يطالب البعض بحماية الصناعات من الإغراق والذي يعرفه البعض بأنه بيع السلعة في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلي.

إلا أنه وجهت إنتقادات إلى تلك الحجج، ومن أهمها.

- إن الحجة التي مفادها أن الحد من الواردات، سيتولد عنه زيادة في صادرات الدولة محل الدراسة، تبقى حجة واهية، لأن تخفيض وارداتنا من الدول الأخرى، معناها إفقار هذه الدول، وهذا ماسيدفعها على الدفاع عن نفسها بإستخدام نفس الوسيلة، وهذا ماسيؤدي إلى الإضرار بالقطاع التصدير للدولة.
- إن سياسة الإحلال محل الواردات، لمعالجة البطالة تبقى مكلفة للغاية بالنظر إلى أن هذه الصناعات لا تتمتع فيها الدول أصلا بميزة نسبية، مما يجعلها تنتج هذه السلع بأسعار أكبر من أسعار الإستيراد.

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص74 .

الفرع الثاني: مذهب حرية التجارة الخارجية.

تحتل التجارة مكانة هامة في إقتصاد السوق، وذلك من خلال الدور المزدوج التي تقوم به، فهي تعمل على عرض الفائض من الإنتاج الوطني، وبالطلب عليه من الأسواق الأجنبية تحصل الدولة على موارد من الصرف الأجنبي من جهة، ومن ثم تستطيع تمويل تلبية حاجات الإستهلاك النهائي للأفراد، والإستهلاك الإنتاجي الضروري للمؤسسات من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، والحصول عليها من الأسواق الأجنبية من جهة ثانية.

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية، يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694-1744)، ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، وأعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل (Bon Prix)، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين.

ويستدل أنصار الحرية عن سياسة التحرير من خلال الحجج التالية[1]:

- تتيح التجارة الحرة للدولة التمتع بمزايا التخصص والتقسيم العالمي للعمل، فإذا كان هناك حرية في التبادل، فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لاسواق عدد كبير من الدول.
- تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بذوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وإنخفاض أسعارها.
- تقوم التجارة الدولية نتيجة إختلاف التكاليف النسبية، ويرجع ذلك إلى عوامل الإنتاج التي توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة.
- يصعب في ظل حرية التجارة الخارجية إنتشار المؤسسات والهيئات الإحتكارية.
- يشير أنصار الحرية إلى أن الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب، وهي بذلك تفقد ثقة المتعاملين في مجال التجارة الخارجية.
- تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، فالتقليل من الواردات يؤدي بدوره إلى نقص الصادرات.

تحتاج سياسة الحماية إلى تشريعات عديدة وكثيرة مايترتب عليها آثار ونتائج إقتصادية متعددة.

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 77 .

المطلب الثالث: أنماط وأشكال تدخل الدولة في التجارة الخارجية.

يمكن القول أن معظم دول العالم تتدخل بشكل أو بآخر في حركة التبادل التجاري، حيث تلجأ هذه الدول على وسائل متعددة بهدف السيطرة على الصادرات والواردات لتحقيق أهداف معينة، وتتجسد هذه الوسائل في الإجراءات التالية.

الفرع الأول: فرض الرسوم الجمركية.

الرسوم الجمركية هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها حدودها، لذلك فقد تكون الرسوم الجمركية على الصادرات أو الواردات، ولكن غالبا ما تفرض هذه الضريبة على الواردات أكثر من فرضها على الصادرات[1].

وتعرف الرسوم الجمركية بأنها ضريبة تفرض على السلع عند عبورها الحدود القومية للدولة، سواءا كانت صادرات أو واردات، بهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية. [2]

الفرع الثاني: نظام الحصص وتراخيص الإستيراد.

يمكن التأثير على مجموع المدفوعات الخارجية عن طريق إجراءات إدارية، تحدد حجم أو قيمة المستوردات، ومن الواضح أن هذا الأسلوب من القيود المباشرة القابلة للتطبيق بسهولة على واردات السلع، بالمقارنة مع واردات الخدمات، فإذا كان نظام التعريفة الجمركية يبقي نوعا من الحرية للأسواق، ويترك دورا لقوى العرض والطلب، فإن نظام الحصص والرقابة الكمية بصورها المختلفة، تلغي هذا الدور تماما.

ويقصد بنظام الحصص فرض قيود على الإستراد خلال مدة معينة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح بإستيرادها أو بتصديرها، وقد توضع القيود في شكل كمي أو شكل قيمي، وقد تكون الحصص موزعة أي تحديد ما يجوز إستيراده من بلد معين أو غير موزعة أي تحديد الحد الأقصى المسموح به، دون تحديد للبلد أو البلاد المسموح الإستيراد منها.

ويستخدم نظام الحصص عادة لتحقيق أهداف متعددة منها[3]:

- حماية الصناعات المحلية في فترة معينة من المنافسة الخارجية، خاصة إذا كانت الدولة في طريق النمو وليس لشركاتها القدرة التنافسية، في مجال الكفاءة الانتاجية والمهارات الفنية والتطور تكنولوجي.
- تحقيق تحسن في توازن ميزان المدفوعات أو لمنع العجز فيه خشية على تدهور قيمة العملة الوطنية نتيجة نقص العملات الأجنبية التي يمكن إنفاقها بكثرة على الإستيراد إذا لم يحدد.

[1] جاسم محمد، **مرجع سابق**، ص130 .

[2] محمود يونس وأخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 136 .

[3] جاسم محمد، **مرجع سابق** ، ص 131.

- توجيه التصدير إلى بلدان معينة تتوافر فيها عملات صعبة، فبهدف الحصول على الدولار واليورو مثلا، تشجع الدولة شركاتها على التصدير إلى السوق الأوروبية والأمريكية مثلا.
- تقييد الإستيراد للسلع الكمالية والتي لن تؤدي إلا إلى استنزاف رصيد الدولة من العملة الصعبة، كما أن ذلك يكون على حساب استيراد السلع الأساسية، إضافة لما له من تأثير سيئ على العادات الاستهلاكية للمواطنين.
- استخدام نظام الحصص، كسلاح وقوة تفاوضية مع الدول التي تفرض قيودا على صادراتها الوطنية، وذلك بهدف فتح أسواق تلك الدول للسلع المحلية.

يؤدي نظام الحصص إلى نقص حجم التبادل التجاري بين البلدان المختلفة، ويختلف عن نظام الرسوم الجمركية في أنه يمنع السلع الزائدة عن الحد الأقصى منعا باتا، أما في ظل نظام الرسوم الجمركية فهناك إحتمال زيادة الكمية إذا زاد الطلب المحلي لأي سبب من الأسباب على السلع المستوردة وبالتالي قد يؤدي في النهاية إلى إغراء الأسواق المحلية بهذه السلعة.

ومن الطبيعي أن يؤدي نظام الحصص إلى فوائد تحصل عليها الدولة، إلا أن عليه بعض الإنتقادات التي تنتج من إدارة هذا النظام بشكل سيئ ومبالغ فيه، ومن هذه الانتقادات: [1]

- من الممكن أن يؤدي على الإحتكار عند تخصيص الحصص للمستوردين المحليين، فقد يتضمن هذا في جوانبه إحتكار بعض المستوردين لعملية الإستيراد وبالتالي التحكم في السوق المحلي.
- من الممكن أن يؤدي إلى التمييز بين الدول، في نظام توزيع الحصص قد يكون هناك تحيز في المعاملة مع بعض الدول دون أخرى، وبالتالي إستيراد السلع المحددة بأسعار أعلى من الأسعار في بلدان أخرى، أما في حالة النظام الكلي، فقد يحدث العكس، بأن يلجأ المستوردون إلى الإستيراد من الدول الأقرب والأقل ثمنا، وبالتالي يتم طرح منتجات في السوق المحلية بمستويات جودة أقل، وهذا يتعارض مع توجه الدول في مسألة حماية المستهلك، وقد تنطبق هذه الحالة مع السلع الأساسية، والتي تتدخل الدولة في تحديد أسعارها في السوق.
- قد تلجأ على إحتكار إستيراد سلع معينة، وهذا قد يحرم القطاع الخاص من استيرادها، وبالتالي يؤثر على توسعه في عملياته الخارجية.
- من الممكن أن يؤدي نظام الحصص في بعض الأحيان إلى التأثير السلبي على ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى إختلاله، نظرا لأنه قد يحدث إنخفاض في الصادرات، بسبب رد الفعل المعاكسة من الدول الأخرى.

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص ص 134-135 .

الفرع الثالث: سياسة الإغراق.

تتبع الدول إجراءات القصد منها منع الإغراق، والإغراق، يعني أن تلجأ دولة معينة ببيع السلع التي تقوم بتصريفها في الخارج، بأسعار تقل عن الأسعار التي تبيع بها في الداخل، وبغية كسب الأسواق الخارجية والقضاء على المنافسين فيها، وقد يتم هذا البيع فيها بأسعار دون كلفة الإنتاج، أو بأسعار تقل عن هامش الربح المحقق لها، حسب مقتضى الحال، ولحين القضاء على المنافسة في تلك الأسواق، ومن ثم البيع بالأسعار التي تحقق لها تغطية الكلفة[1].

1. مفهوم الإغراق.

تعني سياسة الإغراق Dumping، تطبيق نظرية التميز السعري في التجارة الخارجية، ويتم البيع في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن سعر البيع في السوق المحلي للمنتج، بحيث تقل أحيانا عن تكلفة الإنتاج مع تحميل المستهلك المحلي أثر إنخفاض الأسعار في الخارج، أو بعبارة أخرى هو قيام الدولة الأجنبية المصدرة ببيع السلعة في سوق الدولة المستوردة بسعر إقل عن سعر بيع نفس السلعة في السوق المحلية للدولة المصدرة أو بأسعار تقل عن سعر بيع المنتجين المحليين في الدولة المستوردة أو بيع المنتجين الأجانب الأخرين. [2]

هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الإحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن مستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية خاصة إذا كان هدفه القضاء على المنافسة المحلية ثم إستغلالها برفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت. [3]

كما يعرف الإغراق بأنه تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه وبالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة، ويشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية[4]:

- أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين، أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة ،والأخر منخفض في السوق الأجنبية، ولا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج، كما يذهب إلى ذلك بعض الفقهاء في القانون التجاري نظرا لصعوبة الاتفاق على تحديد تكلفة الإنتاج الفعلية.
- أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت، أما إذا إختلف الوقت، بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعا، ثم إنخفض الثمن خلال الفترة الماضية بين تصدير السلعة ووصولها، نتيجة لظروف العرض والطلب فلن يكون هناك إغراق، وعليه لا بد من مقارنة الأثمان في نفس الوقت.

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص 159 .

[2] جمال جويدان الجمل، **مرجع سابق**، ص121 .

[3] عطاء الله بين طيرش، **مرجع سابق**، ص 9.

[4] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص140 .

- أن تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي والخارجي، فإذا حدث إختلاف في شروط البيع أدى إلى إختلافات تبرر التفاوت في السعر، فلن يكون هناك إغراق، مثل ذلك أن تباع السلعة نقدا في أحد السوقين، وبالآجل في السوق الآخر، أو أن تعرض السلعة في الداخل مغلفة ومعبأة، بينما تباع في السوق الخارجية بدون تغليف أو تعبئة.
- أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، ويؤدي ذلك إلى إرتفاع الطلب على السلعة في الخارج، وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.
- ويشترط لتحقيق سياسة الإغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع إستيراد هذه السلع من الخارج، حيث أن عودتها بالسعر المنخفض إلى سوق المنتج وكأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها.

2. أنواع سياسات الإغراق.

سياسات الإغراق ثلاث وهي [1]:

أ. الإغراق العرضي:

- وهذا النوع يظهر بظروف طارئة مثل الرغبة، بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفظة، وكذلك خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية، وإضطرارهم إلى التخلص من فائض الإنتاج في الخارج، حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية، ثم العمل على رفعها لاحقا.
- ويسمى بإغراق فجائي ويفسر في كونه يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من المنتوج أو تغيير نوع الإنتاج[2]

ب.الإغراق المؤقت: وهو يهدف إما لتحقيق هدف محدد وينتهي بتحقيقه، مثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية طارئة، أو لمنع إقامة مشروعات جديدة، أو محاولة طرد منافسين من السوق المستهدف.

ت.الإغراق الدائم: وهو سياسة دائمة منهجية من قبل المنتج، ولا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر، يفترض الإغراق الدائم وجود إحتكار في السوق الوطنية، والإحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، والمحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه، وبصفة خاصة حسب مرونة الطلب السائدة في السوق، ويرتبط بسياسة دائمة تستند لوجود إحتكار في السوق الوطني، يعتمد هذا الإحتكار على وجود حماية للتخفيف من حدة المنافسة الأجنبية. [3]

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص142 .

[2] عطاء الله بن طيرش، **مرجع سابق**، ص9 .

[3] عطاء الله بين طيرش، **مرجع سابق**، ص 9.

فإذا كانت المرونة كبيرة يخفض من سعره، وهذا بالتالي يمكنه من تحقيق أقصى قدر من الأرباح المتاحة في السوق المحلي والخارجي، وقد يجد المحتكر نفسه مضطرا لدخول أسواق أجنبية بالبيع بأسعار أقل، وذلك حتى يصل إنتاجه إلى الحجم الذي يوفر في الإنتاج والذي ميزة الإنتاج الكبير.

3. أثر سياسة الإغراق.

لسياسات الإغراق آثار على كل من الدولة المصدرة والمستوردة على حد سواء[1].

أ. الأثر على الدولة المصدرة: يرفع الإغراق بالنسبة إلى الدولة المصدرة من حجم الصادرات ويعمل على زيادة الدخل القومي وبالتالي الدخول الموزعة وخاصة إذا أتبع سياسة الإغراق الدائمة، أما من حيث الأسعار، فإن هذا يتحدد تبعا للنفقات الحدية للسلعة، فإذا كانت النفقات ثابتة، فإن زيادة الإنتاج يترتب عليها إرتفاع الأسعار، أما إذا كانت متناقصة فقد يؤدي الإغراق إلى توسيع الإنتاج، وبالتالي خفض تكلفة السلعة.

ب.الأثر على الدول المستوردة: الإغراق مشكلة تضع أنصار مذهب حرية التجارة في حرج، فمبدأ حرية التجارة يعتبر الإغراق سياسة عدوانية يجب مقاومتها، وخاصة أنهم يدافعون عن حرية التبادلات التجارية، لكن في الواقع نجد أنصار إتجاه حرية التجارة يمارسون مختلف أنواع الإغراق.

إذا كان الإغراق دائما فلا ضرر منه، إذ تحصل الدولة على منتجات بأسعار منخفضة تعود بالفائدة على المستهلك المحلي، كذلك قد تفيد المنتجين المحليين الوطنيين، وذلك بحصولهم على هذه الواردات اللازمة لقيام صناعات معينة، خصوصا إذا كانت مواد أولية أو مستلزمات إنتاج.

4. نتائج سياسة الإغراق على المستهلكين.

يمكن وصف نتائج الإغراق على الشكل التالي:

أ. نتائج الإغراق على المستهلكين بدول المنتج: لا يحدث للمستهلكين في دول المنتج أي ضرر نظرا لأن السلعة لم يرتفع ثمنها، إلا أنهم لم يستفيدوا من التوسع في إنتاج السلعة وإنخفاض تكلفة إنتاجها، ولكن يجب النظر إلى طبيعة السلعة المصدرة على إختلاف أنواعها، سواءا كانت سلعة نهائية أم أولية تدخل في صناعات أخرى، فإذا كانت السلعة نهائية فإن المستهلك المحلي لا تحدث له أية اضرار. أما إذا كانت السلعة عبارة عن مواد أولية تدخل في صناعة واحدة أو عدة صناعات، فإن المستهلك يلحقه الضرر، وذلك لأن تكلفة إنتاج السلعة التي ستصنع من هذه المادة الأولية المغرقة، سوف تكون أرخص وأقل من تكلفة الإنتاج لنفس السلعة في الدول المصدرة، وبالتالي يمكن أن تنافسها بعد التصنيع النهائي.

ب. نتائج الإغراق بالنسبة للمستهلكين بدولة المستورد: يترتب على ذلك حصول المستهلكين على السلعة بأسعار منخفضة، ولكن هناك آثار سلبية على الصناعات المحلية، إذ لا تستطيع المنافسة مع السلعة المستوردة، وخاصة إذا كانت المنافسة سعرية في وجه السلع المستوردة.

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص143 .

المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بالتجارية الخارجية

يشكل سعر الصرف التنافسي أمرا ضروريا وحيويا لتشجيع الصادرات وزيادة حجمها وقيمتها، وكذا التحكم في الواردات والحد منها، خاصة في مجال السلع الكمالية، كما يساهم في الحد من تدهور ميزان المدفوعات للدولة، فانخفاض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وخاصة العملات الأساسية كاليور والدولار، يجعل السلع المحلية مقومة بالعملات الخارجية، رخيصة في الأسواق الأجنبية، مما يشجع على التصدير، كما يجعل أسعار السلع الأجنبية مرتفعة مقومة بالعملة الوطنية، مما يحد من الواردات، وبالتالي يشجع على استهلاك المنتجات المحلية، وهو ما يدعم الانتاج والاستثمار الوطني.

الفرع الأول: أهداف الرقابة على الصرف في مجال التجارة الخارجية

ويسعى نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- حماية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات: ويتحقق هذا عندما تمنح الدول المستوردة قدرا معينا من النقد الأجنبي لإستيراد سلعة معينة، أو قد لاتسمح له بذلك، وقد تمنح النقد الأجنبي المطلوب ولكن بسعر أعلى من العملة الوطنية فيرتفع عن سعره الإعتيادي مما يترتب عليه إرتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية الأمر الذي يضعف من منافسته لسلع منتجة محليا.
- تحديد أولويات الإستيراد من السلع المختلفة بحسب رؤيتها لحاجة السوق المحلية، فتقوم بتحديد قائمة السلع الكمالية أو السلع الغير ضرورية فيصرح بإستيرادها ويخصص لها بالنقد اللازم وقد يباع لها بسعر منخفض بالعملة المحلية منسوبا لسعر الواقعي لها.
- توجيه المعاملات التجارية نحو بلد أو عدة بلدان دون أخرى بهدف تشجيع الإستيراد أو التصدير منها وإليها، وهو ما يسمح بنخفيض تكاليف النقل والاستفادة من معاملات خاصة في مجال الرسوم الجمركية وغير الجمركية.
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، بما يكفل للدولة تنفيذ سياستها الاقتصادية المختلفة، كالتأهيل التدريجي والمخطط لمؤسساتها لدخول الأسواق الخارجية أو مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية.
- المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية، بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية لعدة أسباب، منها الرغبة في عدم إجراء تخفيضات على قيمة عملتها في أسواق النقد الأجنبي، وما يتعرض له نتيجة ذلك من تدهور في سعر التبادل وإرتفاع عبء الدين الخارجي التي يكون على البلد دفعها وفوائدها بالعملات الأجنبية.
- عقد إتفاقيات لتسوية المدفوعات بين البلاد المطبقة لنظام الرقابة على النقد، لتحديد الطريقة التي يتم بها تسوية المدفوعات بين بلدين، وعادة تكون مقترنة بإتفاقات تجارية بينهما لتنشيط التبادل التجاري.

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص 136 .

وتعتبر سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية بشكل خاص، أداة لتشجيع التصدير وكبح الواردات، وهو أفضل من بعض أدوات السياسة التجارة الخارجية الأخرى، وبشكل خاص سياسة إعانات التصدير، وهذا لسببين هما[1]:

- يتطلب دعم الصادرات موارد تمويلية كبيرة، مما يشكل عبءا على موازنة الدولة، كما أنه يميز بين السلع، وغالبا لا تستطيع الدولة دعم تصدير كل السلع، لأن ذلك مرهق ماليا.
- استخدام إعانات التصدير، قد يدفع الدول الأخرى إلى اتخاذ إجراءات حمائية، من جانب الدول الأخرى المستوردة لتلك السلع، مما يتسبب في اخفاق سياسة التصدير المبنية على الإعانات.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة سعر الصرف في ترقية التجارة الخارجية

إن إحدى الوسائل القوية التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، هي الرقابة على الصرف لتنظيم مدفوعاتها، التي تنشأ عن علاقتها مع الدول الأخرى، وهنا قد يكون الهدف من ذلك، تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، أو فرض رقابة أكثر شمولا للحد من الإنفاق على الخدمات الأجنبية، وتصدير رؤوس الأموال، معنى ذلك أن الدولة تضع قيودا على التعامل في الصرف الأجنبي، وتحتكر بيع وشراء العملات الأجنبية.

وقد طبق نظام الرقابة على الصرف خلال الحرب العالمية الثانية، نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الدول آن ذاك، وما نشأ عن هذه الصعوبات من تطورات في سبيل تنظيم العلاقات التجارية الدولية في الآونة التالية للحرب العالمية الثانية، أما منذ السبعينات فقد غيرت عدة دول أنظمة الصرف التي تتبعها، وذلك بربط سعر عملتها بسلة من العملات الأجنبية، أو استخدام نظام سعر صرف مرن بسبب قرار الولايات المتحدة تعويم دولار بعد انهيار نظام بروتن وودز عام 1973، وهو ما جعل الدول تنقسم في اختيار نظام سعر الصرف (ثابت، مرتبط، مرن)، كما تنقسم في درجة الرقابة على سعر الصرف وفقا لظروف كل دولة، وفي مجال التجارة الخارجية نجد الدول تستند في اختيار نظام سعر الصرف إلى عدة عوامل منها[2]:

1. أهمية قطاع التجارة الخارجية في الناتج الوطني:

كلما إرتفعت نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الوطني، دل ذلك على إنفتاح الإقتصاد وإعتماده على العالم الخارجي، وفي هذه الحالة يكون أي تغير ولو طفيف في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ذو تأثير كبير في حجم الصادرات والواردات، وبالتالي في النتائج الوطني وميزان المدفوعات.

في الإقتصاديات التي تحتل التجارة الخارجية مكانة محورية، يفضل سياسة التثبيت أو الربط لسعر الصرف، أو السماح له بهامش حرية محدود له، لما له من أثر كبير على حصيلة الصادرات والواردات في

[1] عطاء الله بين طيرش، **مرجع سابق**، ص 42.
[2] عطاء الله بين طيرش، مرجع سابق 72-73.

حالة القلبات الشديدة لسعر العملة، أما في الدول الأقل إنفتاحا فمن الأفضل إستخدام سعر صرف مرن بدرجة أكبر.

2. درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات:

كلما زادت درجة تنوع الإنتاج الوطني من السلع الموجهة للتصدير، أو الموجهة للإستهلاك المحلي، كلما قلت الحاجة لتعديل سعر الصرف، أما في حالة إرتفاع درجة تركيز هيكل الإنتاج الوطني في عدد قليل من السلع والخدمات، فإن ذلك يعرض الإقتصاد، كما هو الحال في أكثر الدول النامية، إلى تقلبات مستمرة في الصادرات، وخاصة عند إنخفاض هاته السلع القليلة التي تصدرها، كما هو شأن الدول البترولية أحادية السلع التصديرية، وتعتبر الجزائر من أهم هاته الدول من خلال الإعتماد الكلي على تصدير المحروقات.

إن عدم تنوع هيكل الإنتاج وبالتالي الصادرات، يجعل حصيلة الصادرات في تقلب مستمر تبعا للأسعار العالمية لهاته السلع، لذا يكون في هذه الحال يكون من الأنسب إستخدام سياسة سعر صرف مرنة، وذلك من خلال التعويم الجزئي ليتسهيل تصحيح الإختلالات التي قد تنتج عن التراجع المفاجئ في حصيلة الصادرات.

3. درجة مرونة التجارة الخارجية للدولة:

إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية، ومرونة الطلب الداخلي على الواردات الأجنبية منخفضتان، تصبح سياسة تغيير سعر الصرف بدون جدوى، لأنه لا ينتج عنها أي إرتفاع للصادرات أو تقليص في الواردات، وهو ما يجعل تغيير سعر الصرف غير مؤثر في توازن ميزان المدفوعات، والتي تعتبر الصادرات والواردات إحدى مكوناته الأساسية، لذا يفضل في هذه الحال الإعتماد على أدوات السياسة التجارية الأخرى في التحكم وإدارة المبادلات التجارية الخارجية.

إذن يعتبر الحفاظ على سعر صرف حقيقي، من خلال التوازن بين الطلب والعرض من العملات الأجنبية، شرط أساسي وضروري لتدعيم الصادرات وضبط الواردات، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تحرير سعر الصرف جزئيا، بإعتباره أداة مكملة لأدوات تحرير وتطوير التجارة الخارجية

4. مصادر الإختلال في ميزان المندفوعات:

كلما كانت أسباب عدم التوازن في ميزان المدفوعات تعود بشكل رئيسي لعوامل خارجية، كإنخفاض الطلب على السلع المحلية في الأسواق الأجنبية، مما يؤدي إلى إنخفاض حصيلة الصادرات، فيفضل في هذه الحالة إتباع سياسة صرف مرنة من خلال ترك هامش حرية واسع لتتغير سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية،أما إذا كانت عوامل إختلال ميزان المدفوعات ترجع بالدرجة الأولى لمصادر داخلية، فمن الأفضل في هذه الحالة تثبيت سعر الصرف، أو ربطه ببعض العملات الأخرى.

خلاصة الفصل الثاني.

يعتبر الحفظ على سعر صرف حقيقي شرط أساسي وضروري لتشجيع الصادرات وضبط الواردات، واحلال السلع والخدمات المحلية مقابل اللجوء إلى الإستيراد، وهو ما جعل الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر، تلجأ إلى محاولة تطوير التجارة الخارجية من خلال سياسة مرنة لسعر الصرف، وهذا بدل التحرير الكامل لسعر الصرف وتركه لعوامل سوق الصرف الأجنبي، لما يمثله ذلك من مخاطر، وخاصة تراجع إحتياطي العملات الصعبة، وإستخدامها في مجالات غير ضرورية، مثل السلع الإستهلاكية الكمالية، إضافة إلى هروب رؤس الأموال إلى الخارج، وسيطرة سوق الصرف الموازي.

رغم أن البعض يعتقد أن تحرير سعر الصرف، يؤدي بالضرورة إلى تحرير التجارة الخارجية، إلا أن هذه الأخيرة قد تتم بعدة أدوات أخرى مثل القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية، إعانات التصدير، سياسات الإغراق، نظام الحصص، تراخيص الإستيراد، وغيرها من الأدوات، إلا أن سياسة سعر الصرف تبقى من أهم هذه الأدوات، إذ تؤثر على التجارة الخارجية، فخفض سعر العملة يسمح بخفض أسعار السلع التصديرية في الأسواق الدولية، مما يشكل ميزة تنافسية، كما يسمح تخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية برفع أسعار السلع والخدمات المستوردة في الأسواق المحلية، وهذا كله يبين دور الرقابة على سعر الصرف في تطوير وضبط التجارة الخارجية.

وبما أن التجارة الخارجية مجال ذو بعدين، فالبلد يصدر ويستورد ونتيجة لذلك تظهر تيارات من التدفقات، أحدهما سلعي والآخر خدمي ويعتبر المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية، وهنا تظهر أهمية سياسة تحديد سعر الصرف التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية لإقتصاد بلد ما، ولحماية الإقتصاد المحلي من تقلبات أسعار الصرف والمحافظة على إستقراره، وإيجاد نظام تحديد سعر الصرف لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان السائرة في النمو.

وتعد سياسة تخفيض قيمة العملة لدى الدول النامية، خيارًا صعبًا وذلك لما يرافقها من آثار جانبية كعدم إستجابة كل من الإنتاج والإنفاق المحلي، والطلب على الصادرات في الأسواق الخارجية، والطلب على الواردات في السوق المحلي، للتخفيضات المتتالية في سعر صرف العملة المحلية، والسبب في كل هذا هو إعتماد صادرات الجزائر هذه الدول على الصناعات الإستخراجية، ذات الأسعار المحددة عالميًا، وإفتقارها للقاعدة الصناعية والزراعية التصديرية، التي تمكنها من التوسع في الصادرات، وقد لجأ العديد منها إلى تبني أنظمة أسعار صرف أجنبي مختلفة، وإستخدامها كأداة لمواجهة هذه الإختلالات التجارية.

الفصل الثالث:

تغيرات سعر صرف الدينار وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر

مقدمة الفصل:

يعتبر الإقتصاد الجزائري نموذجا، لإقتصاد في طور التحول من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق، بعد المشاكل التي صادفته جراء إنهيار أسعار النفط في السوق العالمي، بداية من منتصف الثمانينات، وهذا مادفع لطلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية والدولية النقدية، وتطبيق ما يعرف ببرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، للخروج من النفق المظلم للإقتصاد الوطني.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، سعت الدولة لتحرير التجارة الخارجية وخاصة بعد توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والمفاوضات التي مازالت مستمرة للانظمام لمنظمة التجارة العالمية، وقامت عل أساس ذلك بعدة إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية، وخوصصة المؤسسات العمومية، كما تم تدعيم هذه الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين، قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات وتدعيم الصادرات.

ويعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي اعتمدت عليها الجزائر في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد الأسعار المحلية للسلع والخدمات، التي تقوم بالجزائر باستيرادها، كما يؤثر بشكل حاسم على قيمة السلع التصديرية، رغم قلتها في الأسواق الخارجية.

وقد لعبت سياسة تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية وإعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لإسترجاع التوازن الخارجي، وتحرير التجارة الخارجية من كافة القيود والرسوم الجمركية، في ظل إقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.

إلا أن تقلبات سعر الصرف الشديدة تؤدي إلى مضاعفة المخاطر التي تواجه المستوردين والمصدرين الجزائريين، مما يزيد من مخاطر التمويل في التجارة الخارجية، لأن تذبذب سعر الصرف يوحي بأن هناك بيئة اقتصادية غير مواتية للاستثمار والتجارة، وإن كان الإنخفاض في سعر الدينار يشكل ميزة للمصدرين وعائقا للمستوردين، وهذا ما تهدف له السياسات النقدية المنتهجة من قبل الجزائر في ترقية الصادرات وكبح جماح الواردات، التي تؤدي إلى نزيف حاد في الاحتياطي من النقد الأجنبي.

بغرض تحليل السياسة المنتهجة من الجزائر في مجال سعر الصرف في الفترة (2000-2014)، وتقييم أثرها على الصادرات والواردات، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية.**

المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر

تم إعداد سياسة سعر صرف الدينار الجزائري لمدة طويلة، كعنصر يستفيد من الإستقرار في إطار المنظومة الإقتصادية الجزائرية، وقد كان هذا الإستقرار ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي عرفها الإقتصاد الجزائري، والتي تميزت أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا، وبتنمية كثيفة تتطلب إستثمارات معتبرة ثم إنجازها بوتيرة سريعة.

وبما أن النظام النقدي الدولي تعرض مع مرور الزمن إلى عدة تغيرات، جعلت الدول تضع خطط و تتخذ قررات اقتصادية للحفاظ على توازناتها النقدية والمالية، والجزائر كغيرها من الدول عملت منذ الاستقلال على استقرار عملتها، لكن الظروف والتحديات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، تركت آثارها على أنظمة سعر الصرف المنتهجة آليات الرقابة المستخدمة للحفاظ على توازن سعر صرف الدينار، واستخدامه كأداة نقدية تخدة الساسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر.

تعرف أنظمة سعر الصرف بمجموع القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف أي سلوك سعر الصرف[1]، وقد عرف نظام الصرف في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال، ومن خلال عرض مختلف أنماط الصرف المتبعة، نجد أنها عرفت ثلاث أشكال رئيسة: سعر صرف ثابت بالنسبة لعملة واحدة(الفرنك الفرنسي)، سعر صرف ثابت بالنسبة لسلة من العملات، وأخير سعر الصرف العائم المسير، والذي تم بشكل متدرج، وهو المعمول به حالي، وعليه يمكن عرض تطور نظام صرف الدينار وفق المراحل التالية[2]:

الفرع الأول: المرحلة الأولى(1964-1973): ثبات سعر صرف الدينار الجزائري

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة إلى غاية 1973، مسيرا بإتفاقية بريتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي، ملزم بتكافؤ العملة الوطنية، بالنسبة لوزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي.[3]

إن الاقتصاد الجزائري وجد نفسه ضعيفًا بعد خروج الاستعمار الفرنسي، هذا ما أجبر الأطراف الفاعلة بذل الجهود قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962 ، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع دولة الاحتلال سابقا، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية في أكتوبر 1963 ، بسبب السلبيات التي ولدها هذا الانفتاح المالي والتجاري[4].

---

[1] سمير شرقرق، **تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل التطورات العالمية**، مجلة دراسات وبحوث في العلوم الانسانية، العدد 05جامعة 20 أوت 55، أسكيكدة، ماي 2010، ص 241.

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص 154.

[3] سليمان شيباني، **سعر الصرف و محدداته في الجزائر1963-2003**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008-2009، ص ص 76-77.

[4] بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف السداسي الثاني، 2009، ص 35.

وقد حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.80 غراما من الذهب، أي نفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، وبعد أن تعرض بنك فرنسا قد لهجمات مضاربية حادة، عقب أحداث 1968، إضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا بعد إستعماله لإحتياطاته من النقد الأجنبي لمدة طويلة، قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية مقابل الدولار، وهكذا إنتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي، إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

وقد شرعت الجزائر خلال هذه الفترة، التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التنموي الثلاثين والذي يتطلب إستقرار سعر الصرف، ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي، كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري، لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من إستمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

- دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا أو فرنك فرنسي يساوي 0.888 دينار جزائرين بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة، إلى الإنخفاض المستمر للدينار الجزائري، مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الإستثمار، التي إنطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

1. المرحلة الثانية (1974-1986): ربط الدينار بسلة من العملات

بعد إنهيار نظام بروتن وودز، وإقرار مبدأ تعويم سعر صرف الدولار وعدم ربطه بالذهب، إتخذت الجزائر قرارا يقضي باستعمال نظام صرف يربط الدينار بسلة من العملات*، وذلك قصد الحفاظ على إستقراره، وكذلك إستقلاليته عن أي عملة من العملات القوية، أو منطقة من المناطق النقدية، كما تم منح الدولار الأمريكي وزن كبير نسبيا في هذه السلة، والذي يرجع إلى أهميته في حصيلة الصادرات، ومدفوعات خدمة الدين، وأمام هذه الوضعية التي إقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتعميم أسعار الصرف المعومة، اتخذت الجزائر قرارا بتغبير نظام تسعير الدينار الجزائري، عشية إنطلاق المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، وقد كان ذلك النظام الجديد يسعى إلى تحقيق هدف مزدوج[1]:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية، بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وذلك بغرض تخفيض عبء التجهيزات والمواد الاولية.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بالتنبؤات على المدى الطويل، دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف، وذلك عن طريق إستقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري،

*الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السوسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانيماركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، القلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي.

[1] بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2013، ص: 352.

الفرع الثاني: المرحلة الثالثة (سبتمبر1986-مارس1987) : تعديل الدينار الجزائري

أدخل في هذه الفترة تعديل على حساب معدل سعر صر الدينار الجزائري، مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس تساوي معدل الصرف السائد في السنة الأساس، والتي كانت آنذاك سنة 1974، والتي شرع العمل بها ابتدءا من مارس 1987، وهي السنة التي تلت حدوث تدهور أسعار البترول، وخاصة وأنه يعتبر المورد الأول والرئيسي للجزائر من مداخليها من العملة الصعبة، وهو ما جعل العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات يظهر جليا، حيث تزامن هذا العجز التدهور الشديد في النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد.

الفرع الثالث: المرحلة الرابعة (مارس1987- منتصف 1992):

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، وهو المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة، إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز في ميزانية الدولة، وخاصة في ميزان المدفوعات، وقد نتج عن هذا العجز، تباطؤ خطير في النشاط الإقتصادي، أثر على تدني الواردات لمختلف المدخلات التي تحتاج إليها الجهاز الإنتاجي، الذي ظل تابع في هذا المجال للسوق العالمية.

ويتمثل الهدف الأساسي للأصلاح النقدي والمالي، في إعادة الإعتبار لوظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال لن يكون ذلك ممكنا، إلا بإستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه إمتصاص إختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين، وعلى هذا الأساس، كان لابد أن تتبع الجزائر الإجراءات الضرورية لتحقيق الإستقرار النقدي في الداخل والخارج، والتي منها[1]:

- تسديد الخزينة لألتزاماتها اتجاه البنك المركزي، ومنح هذا الأخير الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، وعدم استخدام الاصدار النقدي أو الاحتياطي للبنك المركزي كوسيلة لتحمل عجز الموازنة العامة للدولة.
- إيقاف تنفيذ عجز الميزانية، حيث يتوجب على الخزينة العمومية أن تبحث عن تنويع مصادر إيراداته لتغطية النفقات، كما يجب الحد من النفقات تبعا للمداخيل والإيردات العامة.
- تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة، بحيث تكون لها دوافعها القوية والمبررة، وأن تكون تكون الخزينة العمومية قادرة على الوفاء بها في آجالها.
- التطهير المالي للمؤسساتبما يسمح لها من تحريك عجلة الانتاج والاستثمار، والتطهير المالي للبنوك، وهو ما يسمح لها من القيام بدورها في تمويل الاستثمار العمومي والخاص، وتمويل التجارة الخارجية.
- تحقيق الإستقرار على المستوى الخارجي لسعر صرف الدينار الجزائري، مع بقاء الهدف النهائي، هو قابلية الدينار الجزائري للتحويل.

[1] محمود حميدات، **مرجع سابق**، ص 159.

الفرع الرابع: المرحلة الخامسة(1994 إلى 2007): التعويم المدار للدينار الجزائري [1]

لقد تبنت السلطة النقدية في الجزائر، خطوات تدريجية للوصول بالدينار الجزائري إلى اتخاذه شكل من أشكال التعويم، من أبر والخطوات الآليات المستخدمة في تحقيق هذه الهدف:

أ. إنشاء مجالس العملة:

وفي أواخر سبتمبر 1994، تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت، وتضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية، تحت إشراف بنك الجزائر، والتي كانت تنظم أسبوعيًا، لكن سرعان ما أصبحت يوميا، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة، معبرًا عنها بدلالة الدولار الأمريكي، على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيًا، من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة، وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وإذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف مابين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

ب. إنشاء سوق بين البنوك للصرف الأجنبي:

إيمانًا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك 1996، والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي انطلق نشاطه رسميًا في96/01/02، والذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يوميًا جميع البنوك التجارية، بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته.

ج. قابلية تحويل الدينار الجزائري:

مع بداية تحرير التجارة الخارجية التي انطلقت في بداية 1990، تم تعزيز قابلية الدينار للتحويل في عمليات التجارة الخارجية، وقد استمرت هذه المرحلة حتى سنة1991، وفي ظل تبني نظام الصرف المرن في غضون سنة 1994، تم تحرير المدفوعات على جميع عمليات الاستيراد، وفي جوان 1995 تم السماح للمقيمين بتحويل الدينار إلى عملات أجنبية، إذا تعلق الأمر بالعلاج أو الدراسة في الخارج، بشرط أن يكون الملف مرفق ببيانات تثبت الوجهة والغرض، مع وضع سقوف للتحويل لا يمكن للمستفيد أن يتجاوزها، وكذلك في 28 أوت 1997، رخص البنك المركزي للمسافرين إلى الخارج القيام بعملية التحويل في حدود مبلغ سنوي معين، والذي تم تنفيذه في 15 سبتمبر 1997، على مستوى كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية، كما رخص البنك المركزي لطالبي العملات الأجنبية، التحويل من أجل الدفع فيما يخص المعاملات الجارية، ما عدا تحويلات رؤوس الأموال.

[1] عبد الجليل هجيرة ، **أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري**، مذكرة ماجستر في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2011-2012 ص 74.

يلعب بنك الجزائر في هذا النظام دورا منظما، كما يهدف إلى مراعاة الأهداف المسطرة، تماشيا مع السياسات النقدية والمالية، الأمر الذي يجعل التغير الجذري في سياسة الصرف، يهدف إلى التخلي عن الصرف الثابت والتحديد الإداري لسعر الدينار، لصالح نمط ذي مرونة كبيرة، وإلى تحسين أداء الإنتاج خارج المحروقات وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني للتصدير وإحلال الواردات، ومنه الوصول إلى سعر صرف حقيقي متوازن[1].

وهكذا أصبح الدينار الجزائري بفضل المراحل التمهيدية التي كانت قبل جلسات التثبيت، التي ساهمت في رسم الخطط العريضة التي يود الدينار الوصول إليها، إلى غاية الوصول به الآن إلى التعويم المدار وتمكينه من أن يخدم كل السياسات الاقتصادية لجزائر، ومنها السياسة التجارية، وخاصة في مجال ترقية الصادرات والتحكم في الواردات

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.

تعرف الرقابة على الصرف على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات الإدارية و التنظيمية التي تهدف إلى مراقبة دخول و خروج الأصول المالية بالعملة الصعبة من خلال إخضاع المعاملات مع الخارج إلى خطة إدارية مسبقة[2].

وتهدف الرقابة على الصرف في مفهومها الواسع، إلى تأمين إستخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية وذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين في الخارج[3].

كما تعمل إجراءات الرقابة على الصرف، على تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل بين الحاجة على الإسترداد، والموارد التي تسمح بالدفع، وتخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم.[4]

وتسعى الرقابة على الصرف إلى تحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية، وإجتناب تدهور العملة الوطنية، لأنه تمارس عادة هذه الرقابة على الصرف، عندما يكون البلد يعاني من مشاكل إقتصادية عويصة، وبالتالي مداخيله من العملة الصعبة لاتغطي إحتياجاته.

نستنتج أنه يقصد بالرقابة على الصرف، وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه، تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشتد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة، إذ تشّرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة

[1] سليمان شيباني، **سعر الصرف و محدداته في الجزائر(1963-2003)**، مذكرة ماجستير في الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2009، ص92.

[2] سليمان شيباني، **مرجع سابق**، ص 97.

[3] محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص: 344.

[4] عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 76.

الأجنبية في داخل البلاد، إلاّ لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي، ويتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى، إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة، ممثلة في البنك المركزي.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة، وهذه من أجل الحد من نزيف العملة الصعبة، حتى تفرض قيود على التحويلات على الخارج، وعلى شركات الصرافة الخاصة.
- ينجر عن هذا النظام، وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف، منها السعر الرسمي الذي يتعامل به البنك المركزي والبنوك التجارية، والسعر الموازي التي يتعامل به تجار العملة في السوق السوداء أو الموازية، و بالتالي توجد أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

ومن بين أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي ما يلي:[1]

- القيام بالسياسات الاقتصادية النقدية، بدون الأخذ في الإعتبار الدفاع عن إستقرار العملة الوطنية في السوق الدولية.
- تنسيق سياسة النمو الاقتصادي في إطار إداري في يد السلطات.[2]
- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، حيث يتم تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب والقدر المتاح منه، و يعني هذا وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي، دون إشباع، وتلجأ السلطة النقدية الى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة عملتها.
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف، حيث يراد استخدامه في تمويل الواردات من المنتجات، التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية، التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- الحد من استيراد السلع غير الضرورية أو غير الأساسية، وتوجيه الأرصدة من العملة الصعبة، إلى استيراد المواد الأساسية وسلع التجهيز الصناعي، التي تخدم مخططات التنمية.
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الاقتصادية، والسيطرة على تسرب رؤوس الأموال تجاه الخارج.
- الرغبة في تنمية الإحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب وعملات قابلة للتحويل، وبالتالي استخدام سعر الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

[1] محمد راتول، **مرجع سابق**، ص: 345.

[2] الزهرة بن بريكة، **دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف، دراسة حالة الجزائر(1963-2006)**، مذكرة ماجستر في الاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007، ص: 125.

المطلب الثالث: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

عرف نظام الرقابة على الصرف توجها نحو الإنفتاح إنطلاقا من إصدار قانون النقد والقرض في سنة 1990، ولكن أهم خطوات تحرير تحرير نظام الصرف والمدفوعت الخارجية، جاءت بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وعليه عرف هذا النظام تغيرات عميقة وتحولات جذرية، إنطلاقا من الرقابة على الصرف، إلى نمط تحديد سعر صرف الدينار.

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990.

1. مرحلة (1962-1970): حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات، لتخليص البلاد من الوصاية المفروضة عليها من طرف الاحتلال الفرنسي السابق، وهذا بإقامة علاقات إقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية، حيث تمثلت الأدوات الرئيسية التي تم الإعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف في تلك المرحلة، في الحرية من جهة وعلى نظام الحصص والإحتكار والإتفاقيات الثنائية من جهة أخرى.

ويخص نظام الصرف كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل الصادرات والواردات، تخضع لسلسلة من الإجراءات الرقابية، والمتمثلة خاصة في الحصول على الترخيص المسبق، وإحترام الحصص المقررة، وبدافع الرغبة في تحقيق المزيد من الإستقلالية، قامت الجزائر بتوسيع مجال مبادلاتها، منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية، وإبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان[1].

2. مرحلة (1971-1977): الإحتكار المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة

تميزت هذه المرحلة بعدة خطط تنموية وإنجازات معتبرة في المجال الصناعي، حيث أدى المخطط التنموي الرباعي الأول بالسلطات العمومية، إلى إتخاذ عدة إجراءات تنموية جديدة، تتماشى والاهداف المسطرة، كما تميزت هذه الفترة بإنشاء مكثف للإحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية، لحساب الدولة بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الإقتصادي.

فنجد من بين القيود الأساسية التي ميزت هذه المرحلة، إشعارات الصرف التي تحكم علاقة المؤسسات والإدارات العمومية، بالمؤسسات الأجنبية، والدعائم المالية لقانون الإستثمار، وطبيعة كل من التمويل الخارجي والإستدانة الخارجية[2].

بعدما تمت المصادقة على ميثاق الجزائر 1976، تكرس تحكم الدولة في كل الشؤون الإقتصادية، بما فيها النظام النقدي من خلال المنهج الإشتراكي، وأهم ما ميز هذه الفترة:[3]

[1] عبد الجليل هجيرة، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] محمود حميدات، **مرجع سابق**، ص 175.

[3] عبد الرزاق بن الزاوي، **مرجع سابق**، ص 29.

- التسعير الإداري للدينار، وهذا ما أدى إلى خسارته لمهمته التقليدية، كمنظم لعملية تحويل وتبادل العملات الأجنبية.
- أسعار الصرف المستقرة، وكان الدينار غير قابل للتحويل كلية، ومقيم بأكثر من قيمته الحقيقية وليس له علاقة بالهيكل الإقتصادي ولا بالتطور الحاصل في الإقتصاد العالمي.
- إحتكار الدولة للتجارة من خلال دواوينها الوطنية، وذلك بإقرار التراخيص الإجمالية للواردات (A.G.I)، ليصبح الإحتكار كلية على النشاط التجارين عندما تعدى للصادرات وإقصاء الوسطاء الخواص من التجارة الخارجية بالقانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978، حيث خص الهيئة العمومية وحدهان بمباشرة العلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي دول العالم، وقد مكن هذا القانون مصالح الجمارك من التدخل للسهر على عدم دخول وخروج السلع الممنوعة.
- عدم قبول إستثمارات أجنبية، إلا بمشاركة مع المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، على أساس نسبة 51/49%.

3. مرحلة(1978-1987):

وبعد قانون 02/78 جاء قانون 12/86 الصادربتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بتنظيم البنوك الخارجية والبنك المركزي الذي حدد إطار المنظومة البنكية، ومكن البنوك من إسترجاع صلاحيتها في مجال الصرف، إذ خول للبنك المركزي صلاحية التشريع، والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلا أنهذا النظام أظهر حدوده في خضم أزمة الديون الخارجية لسنة 1986، أين دخل الإقتصاد الوطني في دوامة حقيقية، نتيجة لإنخفاض الحاد للأسعار البترول، وتدهور قيمة الدولار بنسبة 40% في الأسواق الصرف العالمية، مما ألحق بمنظمة الOPEC، خسارة قدرت بحوالي 60 مليار دولار، وأخير صدر قانون 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، والمتضمن إستقلالية المؤسسات الإقتصادية، أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى مهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي، المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجيةن وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للإستيراد وتعوضه، بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك تعمل بالتعاون مع لجنة الإقتراض الخارجي، بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين البنوك .[1]

[1] بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012-2013، ص 132.

4. سياسة الرقابة على الصرف بعد سنة 1990.

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي، لكن في الجزائر لم تحول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة[1]، ومع حلول سنة 1990 التي تعد نقطة تحول في مسار السياسة النقدية، وذلك من خلال قانون 90-10، الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الذي أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف، وما أعقبه من نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 92-04 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 المتعلق بمراقبة الصرف[2] ومن بين ما نص عليه هذا القانون مايلي:

أ. تسيير الموارد من العملات الصعبة.

لقد سمح هذا النظام المقيمين في الجزائر من الإستفادة من العملة الصعبة، مقابل الدينار في إطار الإلتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، الموارد المنجمية، القروض الخارجية، والقروض الموجهة للتمويل ميزان المدفوعات، من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير، ويستفيد المصدرون من حصة مداخيل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة بإختلاف نشاط التصدير، وفق النسب التالية[3]:

- 50% في مجال الصيد البحري، ومحاصيل الزراعية.
- 20% في مجال السياحة.
- 10% في مجال النقل، البنوك والتأمين.

ويمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصته من الإيرادات، إذا إنصبت صادراته على نشاطات أخرى كالصناعة

ب. تدخل الوسطاء المعتمدين.

يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تم إعتمادها كوسيط مالي، وحددت مهامها وإلتزاماتها، فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة[4].

ج. حسابات العملة الصعبة.

سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، أشخاص طبيعية ومعنوية، فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الاشخاص المعنوية من مكافئة إبتداءا من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى إبتداءا من الشهر السادس.[5]

---

[1] عبد الجليل هجيرة، **مرجع سابق**،ص 77.

[2] بن الزاوي عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 172.

[3] بن قدور علي، **مرجع سابق**، ص ص: 133.

[4] بن زاوي عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 173.

[5] أمين صيد، **مرجع سابق**، ص 280.

د. القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات.

تخضع جميع عقود تصدير وإستيراد السلع، إلى ضرورة التوظيف المصرفي، لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة، التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، ويعتبرها هذا التوطين أدوات الصرف في يد الجهاز المصرفي وكذا الجمارك الوطنية[1]

3. المرحلة الراهنة(1996-2006).

من أجل التكفل بكل الأحكام القانونية، قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر بوضع جهاز تنظيمي متكامل في مجال الرقابة المصرفية حسب القانون، إذ تعتبر اللجنة المصرفية السلطة المخولة بالإشراف المصرفي، الذي يتم على أساس المستندات وكذلك بعين المكان حيث يقوم بنك الجزائر بالقيام ولمصالح اللجنة المصرفية، بتنفيذ عمليات الرقابة على أساس المستندات، وممارسة الرقابة بعين المكان من طرف أعوانه، وترتكز إجراءات الراقابة وفق النظام التنظيم المعمول به، على تصريحات المصارف والمؤسسات المالية، بالنسبة للرقابة بعين المكان، إلى غاية بداية 1999، حيث أصبح نشاط الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات أكثر فعالية، كما أن هناك خمس وظائف رئيسية للإشراف والرقابة المصرفية هي[2]:

أ. الرقابة الإحترازية الجزئية (الوحدوية) على أساس المستندات: تتميز الرقابة المستندية بالدوام والاستمرار، كما تكون رقابة شاملة، فهي تخص كل المؤسسات الخاضعة للمراقبة، وهذا ما يسمح باستعمال مقارنات عبر الزمن ولمجموعة متجانسة، وتغطي الرقابة المستندية مجموع الأنظمة والقوانين البنكية، ويكون لها دور الإنذار (دور وقائي)، كما تحصل على معلوماتها من مصادر متعددة، نذكر من بينها: مؤسسات القرض، تقارير التحقيقات الميدانية، محافظي الحسابات، قواعد البيانات الداخلية....الخ.

ب. الرقابة العامة على النظام المصرفي: إن الهدف الأساسي الذي تسعى رقابة البنوك إلى تحقيقه، هو تقدير متانة وصحة الوضعية المالية لمؤسسة القرض بغرض ضمان حمايتها، حيث تمثل الرقابة المصرفية إحدى أهم ركائزالهندسة الجديدة للنظام المالي الدولي السليم والشفاف.

ت. تفتيش الهيئات المصرفية في عين المكان: تقوم المصالح المختصة لبنك الجزائر (المديرية العامة للمفتشية العامة)، بانتظام وعلى أساس برنامج المراقبة الكاملة للبنوك والمؤسسات المالية المعمول به ابتداء من سنة2001 ، بعمليات المراقبة الميدانية الكاملة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى ضمان التسيير الجيد والاحترام الدقيق لقواعد المهنة، كما تسمح بضمان انتظام العمليات المصرفية المنجزة ومطابقة البيانات المصرح بها لبنك الجزائر مع البيانات الرقمية المحصل عليها، والتي تمت مراجعتها في عين المكان.

ث. الرقابة على عمليات التجارة الخارجية: بما أن البنوك هي المؤسسات الوحيدة المخولة بتحويلات العملة من وإلى الجزائر، لذا تعتبر ممر ضروري لعبور مختلف الأموال التي لها علاقة بنشاط التصدير والاستيراد،

[1] بن زاوي عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 173.
[2] سليمان شيباني، **مرجع سابق**، ص101.

وذلك من خلال دراسة طلبات التحويل وتنفيذها، إلا أنها تبقى تحت رقابة البك المركزي، حيث لا يمكن تصور تجارة خارجية بدونه.

ج. **مراقبة طبيعة التحويلات المالية:** من خلال جهاز مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب: والتدابير الموضوعة في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، تم تأسيس جهاز الرقابة الداخلية في سنة 2002، بواسطة نظام أصدره مجلس النقد والقرض، حيث بعد ذلك أصبح لزاما على المصارف والمؤسسات المالية، أن تقوم بتحضير دفاتر الإجراءات المتعلقة بمختلف أنشطتها، وخلال السنوات الخمس الأخيرة (2002-2006)، خضعت كل الهيئات المصرفية للرقابة بعين المكان.

وبالإرتباط مع تطبيق الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، تدعم الإطار القانوني والتنظيمي للإشراف، بإصدار القانون المتعلق بمكافحة تبييض الأموال، حيث كلفت بالإشراف المصرفي المفتشية العامة لبنك الجزائر واللجنة المصرفية.

المطلب الرابع: تقييم سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وآثارها.

إن إعتماد الدينار الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، بنسبة تقدر بحوالي98%، في كل مراحل تطور الإقتصاد الجزائري، والذي أدى إلى حدوث أزمة حقيقية في 1986، نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات، وإنخفاض سعر صرف الدولار في آن واحد، أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات، من 12.7 مليار دولار عام 1985 إلى 7.9 مليار دولار في 1986، وبلغت نسبة الإنخفاض 38% خلال سنة واحدة، وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة، وأجبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة إصلاحيات إقتصادية، ومن بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من 1987[1].

الفرع الأول: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالات في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، ومن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار نذكر[2]:

أ. **تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية.**

نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، ما ينتج عن ذلك المضاربة، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة.

ومن بين أبرز المشكلات الناجمة عن المغالات في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعا بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.

[1] دوحة سلمى، **مرجع سابق**، ص182.

[2] دوحة سلمى، **مرجع سابق**، ص: 182.

ب. عجز ميزان المدفوعات.

من بين أسباب التخفيض أيضا عجز في ميزان المدفوعات، الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات، خاصة بعد أزمة البترول 1986، وأيضا الحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية.

ت. ارتفاع قيمة الديون الجزائرية.

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها، إلى إستئنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كإحتياط لتدعيم الدينار الجزائري، ولذلك يتطلب النهوض بالإقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج والإستثمار خارج قطاع المحروقات، تخفيض سعر الدينار الجزائري، وإتباع خطة مدروسة، وفرض قيود أكبر على الميزانية من أجل دعم نمو الإدخار الجزائري، وتوجيهه لخدمة الإستثمار خارج قطاع المحروقات[1].

الفرع الثاني: آثار تخفيض الدينار على الاقتصاد الجزائري.

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986، تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الإقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري، قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الميزان التجاري للدولة، ولقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات، هو القضاء على هذا العجز، عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات، والإقلال من الواردات، عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار، يتناسب والأهداف المسطرة من قبل الدولة، فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها آثار على كل من الواردات والصادرات[2].

أ. أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات.

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة، والأثر المباشر يكون على السلع الإستهلاكية والوسيطة، كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبته تعديلات في الأجور، ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور، فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية ،وإلغاء القيود على الأسعار، زاد المتوسط السنوي للتضخم[3].

ب. أثر تخفيض الدينار على الصادرات.[4]

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا، يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية، وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها، مقابل إنخفاض الواردات من السلع، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، ولكن واقعيا بالنسبة للإقتصاد الجزائري، نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري، يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات، وإرتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقا لمنظمة الأوبيك.

ومن بين الأثار السلبية أيضا لسياسة التخفيض على الإقتصاد الوطني مايلي:

---

[1] مبارك بوعشة، **السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص: 83.

[2] دوحة سلمى، **مرجع سابق**، ص: 185.

[3] مبارك بوعشة، **مرجع سابق ص**: 85.

[4] مبارك بوعشة، **مرجع سابق**، ص: 86.

- إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة، يدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار.
- التخفيض التدريجي للدينار، لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له، إذ أنه لا يمكن معرفة متى وفي أي مستوى سيتوقف التخفيض.
- كما ينتج عن التخفيضات المتتالية للدينار إستفحال ظاهرة التضخم.

وبالتالي فسياسة التخفيض التدريجي للدينار، لم تكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الإقتصاد الوطني، خاصة فيما بخص الصادرات، كون الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

عرفت الجزائر عقب إستقلالها نظاما إقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية، ولكون هذا القطاع يمثل العامل الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الداخل إعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البترول والغاز)، وحماية الصناعات الناشئة المحلية، رأت الدولة أن تسير هذا القطاع بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فقد عمدت الجزائر خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى، ثم إحتكارها في مرحلة ثانية، وأخيرا وبعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي وتبني المنهج الليبرالي تم تحرير التجارة الخارجية، ولذلك سنحاول في هذا المبحث إظهار مراحل تطور التجارة الخارجية ، والمطلب الثاني تحرير التجارة الخارجية. أما المطلب الثالث فهو جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية .

المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1969).

إن الوضعية المتدهورة والمشاكل المتفاقمة التي عاشتها الجزائر عقب الإستقلال أدى بمتخذي القرار في السلطة الجزائرية إلى إعتماد جملة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، وذلك إستنادا إلى المواثيق التشريعية الأولى غداة الإستقلال كبرنامج طرابلس سنة 1962، وميثاق الجزائر سنة 1964، حيث إتضح من خلالها أن الجزائر قد إعتمدت على تنظيم ومراقبة تجارتها الخارجية ومن أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:

أ. التعريفة الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا أو خروجا، أي واردات أو صادرات، وفي الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويطلق على مجموع النصوص المتضمنة لكافة الرسوم السائدة في الدولة في وقت معين إسم التعريفة الجمركية.[1]

وفي الجزائر تأسست أول تعريفة جمركية بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28، والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، حيث يميز أولا بين سلع التجهيز، ويمنح لها الأفضلية وسلع الإستهلاك و يفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة كما يميز ثانيا بين السلع من حيث المنشأ بحيث يوفر معاملة تفضيلية لسلع بعض البلدان.

وفيما يخص التصنيف حسب المصدر الجغرافي، أو حسب المنشأ فتضمنت التعريفة الجمركية لسنة 1963 تحت الأمر 414/63 أربعة مناطق جغرافية مختلفة، بحسب إمتيازاتها التنازلية لفرض الضرائب الجمركية، وهي: [2]

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص316.

[2] آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2011/2010، ص128.

- تعريفة جمركية خاصة بفرنسا، وهي تعريفة تفضيلية منخفضة إلى الحد الأدنى، وتطبق على السلع التي يكون مصدرها من فرنسا.
- تعريفة تفضيلية أعلى من الأولى، وتطبق على الواردات القادمة من دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية باستثناء فرنسا، ويزيد معدل هذه الضريبة عن الأولى بالثلث.
- تعريفة الحق العام، وتطبق على الدول التي تقدم إمتيازات تعريفية للجزائر في نطاق الدولة الأكثر رعاية.
- تعريفة عامة على باقي البلدان، وتقدر حقوقها بحوالي ثلاث أضعاف ضريبة الحق العام.

ونلاحظ من خلال ما سبق أن فرض الرسوم الجمركية حسب المنشأ، يعطي إمتياز للشركاء التقليديين في مجال التبادل التجاري (الإتحاد الأوروبي بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة).

ب. نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض القيود على الإستيراد، ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، حيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح بإستيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص كمية أو قيمية ولكل منها مزاياه وعيوبه.[1]

ولقد أستعمل نظام الحصص بموجب المرسوم رقم 188/63، المؤرخ في 16 ماي 1963، حيث نص في مادته الأولى على أن: إستيراد السلع مهما كان منشأها ومصدرها، والمبنية في القائمة المرفقة بهذا المرسوم التي تشكل تنظيما خاصا بإسم التجارة الخارجية، ويترجم هذا القانون حسب الحالات، إلا الإستيراد أو تثبيت قيود كمية، أو بواسطة تطبيق شروط خاصة، حسب الحالات التي ستوضح لاحقا للمستوردين، عن طريق قرارات أو إعلانات.[2]

وعليه فإن نظام الحصص، كان في عمومه موجها للقطاع الخاص في هذه المرحلة، بالنظر إلى هيمنة القطاع العام على التجارة الخارجية، وهذا بغرض التحكم في التوازنات الخارجية للدولة، وهكذا فإن الهدف من هذه الإجراءات المنصوص عليها في مجال نظام الحصص هو[3]:

- الحد من الواردات الكمالية والإقتصاد في إستخدام العملة الصعبة.
- إعادة توجيه الواردات حسب إمكانيات التصدير للمنطقة.
- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على الإحتياطي الصرف الأجنبي.

ومن خلال ما سبق من أهداف ، يتضح أن الدولة تعمل على تخطيط الواردات، وذلك من خلال وضع حصص للإستيراد، بهدف تحقيق سياسة إقتصادية شاملة.

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص306.

[2] بورويس عبد العالي، **دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص105.

[3] آيات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص ص: 130-131.

ج. نظام الرقابة على الصرف:

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر بعد الإستقلال كانت منتمية إلى منطقة الفرنك، كما أن بنود إتفاقية إيفيان حافظت على نفس الوضع تقريبا، غير أن تناقض هذا الوضع، مع مبدأ السيادة، دفع بالسلطة إلى إنشاء بنك مركزي بمقتضي القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13، والذي يعتبر حسب قانونه الأساسي هيئة إصدار، وله أيضا صلاحية الرقابة على الصرف، بحيث يتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وتكفل له هذه المهمة فرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي، ذو صلة بالسياسة النقدية والمالية، إلا أن إفتقاد هذه الرقابة إلى سلطة إتخاذ القرار والإستقلالية، جعلها مجرد إجراء شكلي ليس لها أي تأثير على قرارات الإستيراد، كما أن علاقة البنك المركزي مع التجمعات المهنية للمشتريات لم تكن واضحة نظرا لغياب نص قانوني ينظم حركة رؤوس الأموال.[1]

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)

لقد قامت الجزائر في هذه المرحلة باحتكار التجارة الخارجية من أجل تحقيق رقابة صارمة عليها، وخاصة على الواردات، وذلك بهدف التحكم في التدفقات التجارية، وجعلها تتساير مع سياسة التنمية الاقتصادية المنتهجة، وحتى يتم تنظيم التجارة الخارجية، استخدمت الدولة عناصر أساسية لإجراء هذا الاحتكار، والمتمثلة في:

1. الشكل التنظيمي للإحتكار.

إكتفت السلطات العمومية غداة الإعلان عن الإحتكار في سنة 1971، بإصدار أوامر تتضمن إنشاء مؤسسات عمومية، مزودة بصلاحية إحتكار المبادلات التجارية الخارجية، كل وحدة حسب المنتج المتخصص فيه، وكان الهدف من هذا الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية، وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي والإجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة.[2]

يعاب على هذه الطريقة، أنها لم تفصل بين وظائف المؤسسة، المتمثلة في الإنتاج والتوزيع والوظيفة الجديدة المتمثلة في الإستيراد، إلى جانب ذلك غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة لإستيراد، وهو ما خلق وضعية لم تسمح للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة، ولا العلاقة المراد الحفاظ عليها بين وظيفة الإستيراد، والوظائف الأخرى التي تقوم بها، وهذا ما إنعكس سلبا على الإقتصاد الوطني عامة، والمؤسسات المحتكرة خاصة ويظهر ذلك في:[3]

- غياب الجودة في بعض السلع الصناعية المستوردة.
- غياب التنسيق، وكذا عدم وجود برنامج موحد بين المؤسسات، أنجر عنه التعامل الفردي لكل مؤسسة مع التعامل الأجنبي، وهو ما أدى إلى إختلاف الأسعار في السوق المحلية.

---

[1] عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص28.

[2] صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص32.

[3] آيات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص132.

• لجوء المؤسسات الوطنية للقيام بوظيفة الإحتكار، وتركها لوظيفتها الأساسية، المتمثلة في الإنتاج والتوزيع جراء المردودية الكبيرة من ذلك.

2. التراخيص الإجمالية للإستيراد.

التراخيص الإجمالية للإستيراد هي سند إستيراد سنوي، يغطي كافة واردات المؤسسة خلال مدة معينة، وفي نفس الوقت، يحدد الغلاف المالي الأقصى لها، المخصص لتسديد المبادلات مع الخارج، وقد جاء الأمر رقم 12/74، المؤرخ في 30 جانفي 1974، الذي بموجبه إنشاء التراخيص الإجمالية للإستيراد، حيث نص في مادته السادسة على مجموعة من الإلتزامات، التي يجب على الهيئات والمؤسسات المعنية بالإحتكار، أن تلتزم بها، ويمكن أن نوجزها فيما يلي: [1]

- إشباع إحتياجات المستهلك الجزائري في إطار سياسة توزيع عادلة.
- سد إحتياجات الإقتصاد الوطني.
- تطبيق أسعار البيع المحددة من طرف الحكومة (أسعار السلع والخدمات).

3. تأميم التجارة الخارجية.

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مراحل الإحتكار الأولى، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المسطرة، مما جعلها تفكر في تأميم التجارة الخارجية ،وتأكيد إحتكارها لها، وقد جاء تأميم التجارة الخارجية من خلال القانون رقم 02/78، المتضمن تأميم التجارة الخارجية، وقد جرى العمل بهذا القانون إلى غاية 1988، ويمكن حصر الأهداف التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:[2]

- حماية الإقتصاد الوطني.
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
- تنويع العلاقات مع الخارج.
- الضمان الحقيقي لنقل التكنولوجيا.
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال.

وكما أشار القانون السابق إلى عدة نقاط نلخصها فيما يلي:

- إلغاء الوساطة في التجارة الخارجية، حيث فرض على المؤسسات العمومية في البداية، التعامل فقط مع المؤسسات الإنتاجية الأجنبية .

- منع الرعايا الجزائريين خارج المحامين، المستشارين والمهندسين، التحضير لمفاوضات أو تنفيذ عقود التجارة الخارجية.

وقد نص القانون 02/78، في مادته الأولى على: "تصدير السلع و الخدمات بكل أشكالها يرجع للدولة لا غير"، أي أن كل أشكال الصفقات التجارية مع العالم الخارجيمن مهام الدولة، وبذلك تمنع كل المؤسسات

[1] ايات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص133.

[2] ايات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص133.

الخاصة من إبرام أي اتفاق أو عقد تجاري مع الخارج دون مراقبة، فعملية التصدير تخضع لتراخيص التصدير، حيث كلف وزارة التجارة بوضع برنامج عام للتصدير يتم تسييره عن طريق:

- رخص إجمالية سنوية للتصدير والتي تخص المؤسسات العمومية.
- شهادة للتصدير والتي تخص المؤسسات الخاصة.

ولكن ومع الأزمة البترولية لسنة 1986، أدى هذا الوضع إلى دفع السلطات الجزائرية، للبحث عن وسائل وقنوات تسمح لها بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وكان أول تشجيع ضريبي سنة 1986، والذي نص على إعفائين هما:

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير.
- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي.

كما عملت السلطات على تخفيض قيمة الدينار، حيث يسمح هذا التخفيض للمنتجات الجزائرية، بمنافسة المنتجات الأجنبية، ولقد جاء قانون 29/88، الذي ينص على أن ممارسة إحتكار التجارة الخارجية، يكون عن طريق الوكالات، التي تمنحها الدولة للأعوان والهيئات العمومية، والمجموعات ذات المصالح المشتركة، وتعطى هذه الوكالات على أساس دفتر للشروط، الذي يحدد فيه واجبات وحقوق الوكيل.[1]

المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية.

في فترة الستينات والسبعينات، كان تحرير التجارة يعني التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف، ويمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية بأنها جملة من الإجراءات والتدابير، الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي إتجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقت طويل.[2]

الفرع الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية.

نوجز فيه مجمل الإجراءات المتخذة في مرحلة التحرير المقيد والجزئي للتجارة الخارجية، والتحرير التام لها كما يلي:

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية.

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة، بأن منحت الحكومة حقوقا للإسترداد إحتكارية إلى مؤسسات عمومية معينة، وتخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي، لدفع قيمة السلع المستوردة، كذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات، إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات، كما تم إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية، وتوسع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)، مما إستدعى إصدار القانون رقم 29/88، لسنة 1988، وبالرغم من تكريسه لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا

[1] جاري فاتح، **الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية الجزائرية (1989-2000)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص165.

[2] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 250.

أنه لا يختلف في جوهره عن النظام القديم، وقد أتبع هذا القانون بالمرسوم رقم 201/88 المؤرخ في أكتوبر 1988، الذي أدخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر[1].

وبصفة عامة يمكن القول أن الإجراءات التي إتخذتها الجزائر خلال سنة 1988 لا تعد إحتكارا للتجارة الخارجية بالمعنى الكامل، كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير التجارة الخارجية، أما الإجراءات التي إتخذتها الجزائربعد سنة 1989 الذي دخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر من أبرز معالم التخلي عن النظام السابق، والذي أقر إلغاء إحتكار الدولة على التجارة الخارجية ما عدى الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الإستراد والتصدير لكل المتعاملين الإقتصادين المقيمين والغير مقيمين.[2]

2. مرحلة التحرير الجزئي (1990-1993):

إتسمت بصدور قانون 10/90، المتعلق بالنقد والقرض، وتم إدخال نظام شركات الإمتياز وشركات البيع بالجملة، وذلك لتفكيك الإحتكار، وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا، أن يمارس التجارة الخارجية، إبتداءا من أفريل 1991، وبالتالي صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي، وتم إلغاء تراخيص الإستيراد، وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، لتمويل النشاطات الاقتصادية غير تلك المحضورة بنص قانون، وقد اتخذت إجراءات لتحرير التجارة بصفة جزئية، في قانون المالية التكميلي لسنة1990، الذي أعاد الإعتبار لتجار الجملة، بالسماح لهم بإستراد البضائع وإصدار عدة أنظمة، منها تنظيم 02/90، المتعلق بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة، وتنظيم 03/90، المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وتنظيم 04/90، المتعلق بإعتماد الوكلاء وتجار الجملة[3].

وإستمرت مراحل عملية التحرير، إذ ظهر نظام تجاري جديد، أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990، وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم، والمتمثل في البرنامج الشامل للإستيراد PGI، وميزانية العملة الصعبة، وتعويضه بمخطط تمويل خارجي، تحت إشراف البنوك مباشرة، وبعد صدور مرسوم 37/91، ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية، حيث قام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية، من خلال دعوة كافة المتعاملين الإقتصاديين والشركاء على حد سواء، إلى تشجيع التصدير، وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة.

[1] شهرة زاد زغيب، ليلى عيساوي، **آفاق إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة بسكرة، 2003، ص ص: 83-85

[2] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993، ص: 171 .

[3] نوري منير، لجلط براهيم، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية، للمؤسسات خارج قطاع المحروقات، 2010، جامعة الشلف، ص: 05.

3. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1994- اليوم):

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية، بوضع برنامج للإصلاح الإقتصادي، وإتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، للإنفتاح على العالم الخارجي، لدخول السلع والخدمات الأجنبية، وكذلك دخول رؤوس الأموال وبالتالي أصدرت الحكومة التعليمة رقم 94/13، بتاريخ 12 أفريل 1994، والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر، ومنذ ذلك التاريخ، تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي، مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 37/91، يمكنه ممارسة الإستيراد، وبحلول سنة 1995، تقرر إلغاء القيود على المدفوعات على مراحل، بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات[1].

وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة التحرير التام من القيود، حيث تميزت هذه المرحلة بتطبيق الجزائر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وهذا بعد إتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، حيث تم التوقيع على إتفاق **ستاند باي** مع صندوق النقد الدولي، وفيه تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون الخارجية، والهدف من هذا هو تنمية القدرات الوطنية وخلق الثروة، ويعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات التي مسها هذا البرنامج، بحيث كانت تتمحور سياسة التجارة الخارجية حول محورين أساسيين: [2]

- تحرير التجارة الخارجية وإجراءات تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- الإسراع في إجراءات الإندماج في الإقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: دوافع تحرير التجارة الخارجية.

إن قيام الجزائر بإصلاحات في تجارتها الخارجية من خلال تحريرها لم تكن أمر إختياريا بمحض إرادتها، بل فرضتها عليها تطورات الدولية الحاصلة من جهة، وتطورات داخلية من جهة أخرى، ومنه يمكن إجمال أسبات تحرير التجارة الخارجية في مايلي:

1. **الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر:** من بين الأسباب الخارجية التي أثرت على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية مايلي:

أ. التحولات الإقتصادية العالمية:

إن النمو الهائل للإقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية، كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء والإمكانيات الهامة لتطوير الإستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات طابع إستعماري بشكليه القديم والجديد، وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية، وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث، عن طريق الشركات متعددة الجنسيات[3].

[1] محمد راتول، **تحولات الإقتصاد الجزائري**، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية، العدد23، 2001، ص: 49.

[2] آيات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص143

[3] بن طيرش عطاء الله، **مرجع سابق**، ص 85.

ب. إنهيار الإتحاد السوفياتي:

وذلك سنة 1989، وبعد توحيد الألمانيتين سنة 1990، فقد أحدث ذلك صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الإقتصادية، بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الإقتصادية على العالم بأسره[1].

ج.الأزمة البترولية لسنة 1986:

إن إعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات، و60% من إيرادات الميزانية، أحدث أزمة حقيقية عندما إنخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، إضافة إلى إنخفاض سعر صرف الدولار، عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصل هذا الإنخفاض إلى 5 دولارات سنة 1986. بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985، فوقع الإقتصاد الجزائري في أزمة.

د. المتطلبات الدولية الجديدة:

بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للإقتصاد الدولي، هي في طريق التشكل في إطار النظام الإقتصادي الدولي الجديد وظهور المنظمة العالمية للتجارة، التي تشجع تحرير التجارة الخارجية، وتفضل إقتصاد السوق، لهذا الغرض ليس من المنطقي غض النظر عن هذه التغيرات والتطورات على المستوى الدولي، التي أصبحت حقيقة لامفر منها، لأنها أصبحت مقيدة بإلتزامات إتجاه الهيئات الدولية المالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، لهذا السبب أصبح من الضروري الخضوع لشروط هذه المؤسسات، التي تفرض تنفيذ إصلاحات عميقة، وتحرير تام للتجارة للخارجية.

2. الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية

إن التغير على مستوى الأوضاع العالمية، لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية، وهذا ناتج عن عدم وجود ميكانيزمات للتكيف مع المحيط الدولي، الأمر الذي أثر سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل وهي:

أ. تفاقم أزمة المديونية:

إن المخططات التنموية التي إتبعتها الجزائر، والقائمة على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهضة، لتجسيدها وبالتالي قامت الدولة بإستثمارات مالية، تطلبت لتمويلها قروض معتبرة، مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلا أن سوء إستعمال هذه القروض في معظم الحالات، أدى إلى فقدان التوازن في الإستثمارات، وتطور الديون ومعدل خدمتها، إستنزفت الجزء الأكبر من إحتياطي الذهب والعملات الأجنبية من جهة، والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير من جهة ثانية، كل هذه العوامل أدت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى إنخفاض معدلات النمو، وعجز الجزائر عن الإستيراد، وتدهور مستويات الإنتاج والإستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تختنق من الديون بالعملة الصعبة، التي غالبا ما أبرمتها باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية.

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 138.

ب. ارتفاع معدل التضخم:

شكل التضخم بإعتباره إنعكاسا طبيعيا الإختلالات الحاصلة في القوى الإقتصادية المتوازية، أحد أهم المظاهر الإقتصادية التي إتسمت بها معظم الإقتصاديات العالمية سواءا المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير، فتعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في إقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها، خاصة أنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم في هذه الفترة، حيث تعدى 12.3% سنة 1986[1].

د. الوضع الإقتصادي المتردي:

لقد أدى إنخفاض سعر البترول، إلى تراجع قيمة الدولار، وتقلص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط، إلى نقص الإحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية، ضف إلى ذلك التسيير الإداري البيروقراطي، الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة، وإنسداد كبير على مستوى كل القطاعات، فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للإقتصاد الوطني وللتجارة الخارجية أمر لا مفر منه[2].

الفرع الثالث: ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

كان لعملية تحرير التجارة الخارجية أسس وركائز، لا تكون ولا تتم إلا بها، وتتمثل في:

1. الخوصصة:

لقد شرعت الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني، وإرساء علاقات تعاونية دولية، وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الإندماج الإقتصادي العالمي[3].

2. إبرام اتفاقيات الشراكة:

لقد شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة بإستكمال الإجراءات الخاصة بإنضمام الجزائر إلى الشراكة الأورومتوسطية، شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10%، وإتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة، بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية، بمزيد من تحرير العوائق التجارية، لتسهيل عملية الإندماج الدولي[4].

3. تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل خلق مناخ إستثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت قوانين عديدة من شأنها ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر، تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنها ألغت المميزات التي كانت

---

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص: 244.

[2] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص: 163.

[3] فريد لرقط ونوغي،**الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية**، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004، ص1.

[4] زيرمي نعيمة، **مرجع سابق**، ص: 141.

بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الإمتيازات الضريبية الجمركية والمالية، من أجل جذب الإستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: جوانب الإصلاح في التجارة الخارجية

لقد شرعت الجزائر في إصلاح هيكلي شامل، من أجل علاج جذور الأزمة، والتي تمثلت في جملة من آليات التحول الفعلي لتحرير التجارة الخارجية، والتعديل الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية، حيث قامت الجزائر بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نتيجة للأوضاع التي كانت تزيد تأزما، وفي 22 ماي 1996 وافق الصندوق على إعادة التعاقد مع الجزائر، وجاء الإتفاق بعد أشواط قطعتها الجزائر في مجال الإصلاح الاقتصادي[1]، حيث عملت على إتخاذ العديد من الإصلاحات في المجال الصناعي والمالي والجبائي والجمركي أهمها:

1. **تطوير القطاع الصناعي:**

لقد بدأ الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل للنموذج التنموي السابق من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى التوجه الجديد للدولة بتدعيم القطاع الخاص وكذلك كون م ص و م هي أكثر المشاريع إستيعاب لليد العاملة وأيسرها لنقل التكنولوجيا وأكثر قدرة على المنافسة من قبل القطاع الخاص[2].

2. **تحرير الأسعار والأسواق:**

يرى البنك أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأبعاد النسبية ويكبح من الحواجز لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصص الأمثل للموارد، وهو ضد الحد الأدنى للأجور وضد الدعم السلعي و بالتالي ضرورة تخفيف العبء المالي على كامل الحكومات ، تم تحرير الأسواق من خلال تحرير أسعار السلع، الخدمات، والأجور من القيود الإدارية، بحيث يتم تحديدها بناء على قوى العرض والطلب من جهة، وتحرير الإستثمارمن جهة أخرى، بحيث ترتفع القيود المفروضة على الراغبين في الإستثمار إلى تعزيز ديناميكية السوق بحيث يتم توجيه الموارد إلى أماكن استعمالها بكفاءة[3].

3. **تحرير أسعار الصرف:**

إن المنطق النظري وراء سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية، هو تحقيق قدر أكبر من الإنتاج، مع إمكانية زيادة الصادرات وجذب المستثمرين الأجانب.

---

[1] بن طيب زهية، **مرجع سابق** ، ص76.

[2] حشمة عبد الحميد، **دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013، ص: 96.

[3] رمزي زكي، **التضخم الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1986 ، ص 170.

4. إصلاح القطاع البنكي:

تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي، وتعزيزه بصلاحيات واسعة، وجاء الأمر 2003/13، المؤرخ في 26 أوت 2003، ليؤكد أكثر على القواعد الإحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها، حينما تم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك.

كما شرع البنك الجزائري في عصرنة أنظمة الدفع وطرح منتجات جديدة، وكذلك قيامه بتمحيص آليات المراقبة واليقظة والإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله، حيث أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك[1].

5. إصلاح قطاع التأمين:

يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم 95/07، المتعلق بالتأمينات، حيث فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة، محلية كانت أم أجنبية بإنشاء شركات التأمين ، ثم جاء جاء القانون المعدل والمتمم 2006/04، ليضيف موجة ثانية من الاصلاحات، التي تهدف الى تحرير قطاع التأمين، وتوفير ظروف ملائمة لتطوير التحكم في نشاطه، كما جاء المرسوم التشريعي رقم 10/93، المتعلق بالأسواق المالية، ليؤسس بورصة الجزائر، وعلى هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة 1996 .

6. إصلاح النظام الجبائي:

لقد شهد النظام الجبائي بداية من سنة 1992، سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي عميق، وعلى هذا الأساس، فقد تم إدخال تعديلات عديدة، ساعدت إلى حد بعيد في تبسيط وتطوير النظام الجبائي، من خلال[2]:

- تبسيط الضريبة على الدخل الإجمالي، وإدراج الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 25%.12.5%.
- تبسيط الضريبة على الإنفاق، من خلال الرسم على القيمة المضافة التي انتقلت إلى 7% أو17% .
- إلغاء العديد من التصريحات واستبدالها بوثيقة واحدة.
- منح مزايا عديدة لدعم الإستثمار عن طريقCNAC, ANSEJ, ANDI .
- التخفيض المعتبر للضريبة في حدود(25%-50%) لفائدة PME.
- التخفيضات المحسوسة في معدلات الحقوق والرسوم، وخاصة منها الواقعة أساسا على عائق المؤسسات.
- الإعتماد أكثر على الضرائب المباشرة، من خلال تشجيع الإستثمار، وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية، وبالتالي تحسين المنتج الضريبي، ضف إلى ذلك يجب تحسين التحصيل الضريبي، ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

[1]- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، الواقع والأفاق 2000-2009، دراسات إقتصادية العدد12 ، 2009 ، مركز البصيرة ، ص68.

[2]- عبد الرحمن تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص71 .

7. إصلاح النظام الجمركي:

لقد مس النظام الجمركي عدة إصلاحات خاصة منذ 2001، حيث يعتمد على القيمة التعاقدية الحقيقية للمبادلات عن القيمة الإدارية، وتنحصر في أربع معدلات: معدل الإعفاء التام 0%، المعدل المنخفض5%، المعدل الوسيط15% ، والمعدل المرتفع30%.

كما صار النظام الجمركي الجزائري، يعتمد على مجموعة من الأنظمة الجمركية الإقتصادية مثل: نظام العبور، نظام المستودع، نظام القبول المؤقت، نظام إعادة التموين بالإعفاء، نظام المصنع الخاص للمراقبة الجمركية، ونظام التصدير المؤقت [1].

كما استجاب النظام الجمركي الجزائري، إلى كل القواعد التي نصت عليها إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حيث ألغت3/1 من التعريفة الجمركية موضوع تفكيك تعريفي شامل، إبتداءا من 2005، كمرحلة أولى وفي سبتمبر 2007 كمرحلة ثانية ، والجدول التالي يوضح وتيرة التفكيك الجمركي:

جدول رقم(2): يبين وتيرة التفكيك الجمركي

قائمة	نوع المنتجات	معدل التعريفة الجمركية	وتيرة تنفيذ التفكيك
1	مواد أولية	من 5% إلى15%	إلغاء فوري للتعريفة بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ
2	منتجات نصف مصنعة تجهيزات صناعية	نسبة تفكيك 20% على مدى5 سنوات	يبدأ التفكيك لسنتين بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ
3	منتجات تامة الصنع	نسبة تفكيك 10% على مدى 10 سنوات	يبدأ التفكيك بعد سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ

المصدر: حشمة عبد الحميد، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

كما إنضمت الجزائر إلى عدة إتفاقيات جمركية، مثل: الإتفاقية المتضمنة إنشاء مجلس التعاون الجمركي الموقعة ببروكسل سنة 1950، والإتفاقية الدولية لتبسيط الأنظمة الجمركية الموقعة بطوكيو في سنة 1973، ،والإتفاقية الدولية المتعلقة بالقبول المؤقت لعام1990 بإسطنبول، والإتفاقية المتعلقة بسلامة الحاويات لعام 1972 بجنيف.

[1]- حمشة عبد الحميد، مرجع سابق،ص: 95.

المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية، بالإرتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوربية على وجه التحديد، سواءا تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وكذلك تتصف بعدم مرونة جهازها الإنتاجي، وإعتمادها على سلعة واحدة وهي البترول، وبناءا على هذه المعطيات، فكيف يمكن أن يؤثر تخفيض سعر الصرف على التجارة الخارجية، أي على الصادرات والواردات في الجزائر.

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالصادرات.

تعتبر صادرات المحروقات مصدر الجزائر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي، فالمصادر الأخرى كالسلع الأخرى والخدمات مساهمتها هامشية، وحتى نستخلص أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الصادرات حسب المبالغ والقطاعات ومناطق التصدير، نتناول ذلك من خلال جداول عدة احصائية

الفرع الأول: تطور الصادرات وسعر الصرف (2000-2014)

من خلال الجدول التالي سنبين تطور كل من الصادرات الاجمالية الجزائرية وتطور أسعار صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد .

جدول رقم(3):علاقة الصادرات الجزائرية وسعرالصرف لدينارالجزائري(2000-2014). **وحدة الصادرات:** مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29
إجمالي الصادرات	220.31	191.32	188.25	246.12	320.83	450.36	546.13	601.63
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	78.15	98.20	/
إجمالي الصادرات	792.98	451.94	570.53	734.89	718.66	649.17	628.86	/

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على احصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS).

الشكل رقم (4): تطور حجم الصادرات وسعر الصرف للفترة 2000-2014.

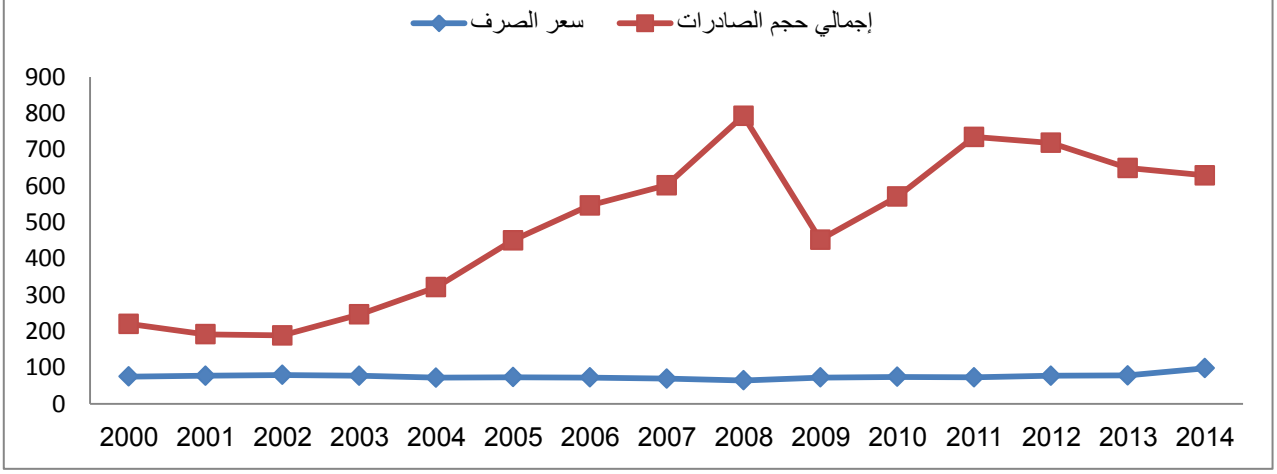

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الصادرات في سنة 2000 وصل إلى حوالي 220.31 مليون دولار، حيث كان سعر الصرف مساوي إلى 75.26 دينار جزائري لكل دولار أمريكي واحد، ويرجع حجم الصادرات إلى إرتفاع أسعار البترول في هذه السنة، إلا أن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا، فقد إنخفض خلال السنتين التاليتين، ليصل إلى191.32 مليون دولار عام 2001 وإلى 188.25 مليون دولار عام 2002، وذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط، أما سعر الصرف فقد عرف إرتفاع في نفس السنتين أي 2001 و2002 حيث سجل على التوالي 77.22 و79.68، وذلك راجع إلى التذبذبات في أسعار النفط، وكذلك إنخفاض حجم صادرات المحروقات، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية[1] ، بإعتبارها من زبائن الجزائر في صادراتها.

وعرفت سنة 2003، إرتفاع في قيمة الصادرات، وصل إلى 246.12 مليون دولار، حيث كان سعر الدولار الواحد مساوي إلى 77.39 دج، وإستمر هذا الإرتفاع في الصادرات إلى غاية 2006، حيث سجلت الصادرات 546.13 مليون دولار، أما سعر الصرف فقد تناقص تدريجيا من سنة 2003، حيث وصل في سنة 2006 إلى 72.65 دج للدولار الواحد، حيث تميزت هذه المرحلة بتحقيق الجزائر لأكبر فائض تجاري، وصل حوالي 33157 مليون دولار، نتيجة للظروف الإقتصادية الجيدة للإقتصاد الجزائري، وفي سنة 2007، وصل حجم الصادرات الجزائرية إلى 601.63 مليون دولار، جيث تميزت بإرتفاع طفيف مقارنة بسنة 2006، أما سعر الصرف هو أيضا عرف إنخفاض وصل إلى 69.29 مقارنة بسنة 2006، في السنوات: 2008-2010، تابعت الصادرات الجزائرية إرتفاعها بقيم 792.98 مليون دولار و451.94 مليون دولار،570.53 مليون دولار عل التوالي، دائما نتيجة إرتفاع أسعار المحورقات التي تعتمد عليها الجزائر في المقام الأول من صادراتها،

وعرفت الصادرات الجزائرية في سنة 2011، إرتفاع كبير يقدر بـ734.89 مليون دولار، مقارنة بسنة 2010، ليقدر سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار الواحد إنخفاض حيث قدر ب72.94 دج للدولار الواحد، مقارنة بسنة 2010، حيث كان يساوي 74.39 دج للدولار الواحد، أما السنوات الثلاث الأخيرة، بدءا من 2012، فقد عرفت إنخفاضا في قيمة الصادرات بفعل إنخفاض أسعار النفط الذي تعتمد عليه الجزائر في المقام الأول.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإرتفاع المحقق في الصادرات الجزائرية ، مرتبطا أساسا بإيرادات قطاع المحروقات فأي تغير في أسعار النفط في الأسواق الدولية له تأثير مباشر على الميزان التجاري وبالتالي على الاقتصاد الوطني، ولهذا يجب على الجزائر إعادة النظر في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

[1] آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2011/2010، ص148.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2000-2014)

جدول رقم (4): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2000-2014

السنة	سلع غذائية	الطاقة والتشحيم	المواد الخام	نصف المواد	سلع المعدات الفلاحية	سلع المعدات الصناعية	سلع الاستهلاك الغير غذائية	مجموع الصادرات
2000	32	21419	44	465	11	47	13	**22031**
2001	28	18484	37	504	22	45	12	**19132**
2002	35	18091	51	551	20	50	27	**18825**
2003	48	23939	50	509	1	30	35	**24612**
2004	59	31302	90	571	-	47	14	**32083**
2005	67	45094	134	651	-	36	19	**46001**
2006	73	53429	195	828	1	44	43	**54613**
2007	88	58831	169	993	1	46	35	**60163**
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	**79298**
2009	113	44128	170	692	-	42	49	**45194**
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	**57053**
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	**73489**
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	**71866**
2013	402	62960	109	1458	-	28	17	**64974**
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	**62886**

الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك (CNIS).

الشكل رقم (5) التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2014-2000

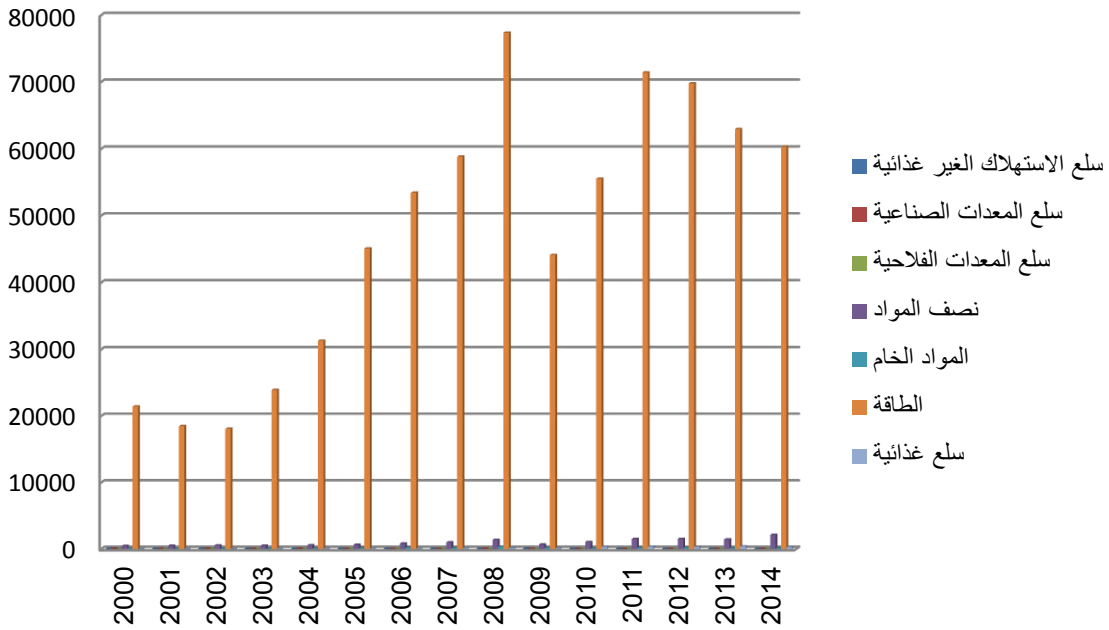

المصدر :من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

يلاحظ من الجدول أعلاه المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات، والتي أخذت الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية، ففي سنة 2000 عرفت صادرات المحروقات قيمة 21419 مليون دولار، ولكن خلال سنة 2001 و2002 عرفت انخفاضا لحجمها، وذلك نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001، وما وقع للولايات المتحدة الأمريكية وتراجع الطلب على النفط في العالم.

وابتداءً من سنة 2003 سجلت صادرات المحروقات ارتفاعا متزايدا، وذلك كنتيجة لارتفاع أسعار النفط، والتزامن مع حرب العراق، وخاصة سنتي 2004 و2005، إذ بلغ سعر البرميل الواحد حوالي 60 دولار في جوان 2005.[1]

أما خلال سنوات 2006-2008، فشهدت الصادرات الجزائرية ارتفاعا مستمروبنسب متزايدة، وتبقى المحروقات تسيطر على الصادرات الجزائرية، التي تمثل أساسا مبيعات الجزائر نحو الخارج، مقدرة بنسبة 97.8 % من القيمة الإجمالية للصادرات، خلال سنة 2008 وبزيادة قدرها 44.85 % خلال نفس الفترة من سنة 2007.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات، فتبقى هامشية بنسبة 2.2 % فقط من إجمالي مبلغ الصادرات إذ تقدر بـ 890 مليون دولار، محققة نمو نسبته 45 % مقارنة بسنة 2007.

أما في سنة 2009 فقد بلغت الصادرات 45194 مليون دولار وسجلت بذلك انخفاضا قدر بـ 34103 مليون دولار مقارنة بنسبة 2008.

[1] حبرة لبنى، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال (2000، 2010)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011 ، ص111.

وبلغت الصادرات 41.418 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2010 مقابل 30.702 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009 أي ارتفاعا بنسبة 34.9 %، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة الصادرات الخاصة بالمحروقات بـ 33.87 %، وذلك بفضل ارتفاع سعر الخام، وانخفاض الواردات المتمثلة في المواد غير الغذائية بـ 9.74 %، والمواد الغذائية بـ 4.21%.

ومثلت المحروقات 96.88 % من إجمالي الصادرات، حيث بلغت 40.12 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2010، مقابل 29.97 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2009، أي بزيادة تقدر بـ 33.87 %، أما الصادرات خارج المحروقات، فتبقى ضعيفة بقيمة 1.29 مليار دولار فقط، أي 3.12 % من الصادرات الإجمالية، على الرغم من الزيادة الهامة بـ 7.55 % مقارنة مع نفس الفترة للسنة الماضية 2009. ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة الصادرات الخاصة بالمحروقات ، وذلك بفضل ارتفاع سعر الخام، وانخفاض الواردات المتمثلة في المواد غير الغذائية، والمواد الغذائية وإنخفاض سعر الصرف الذي قدر ب74.39 دينار جزائري للدولار الواحد.

وفي سنة 2011 إرتفعت قيمة الصادرا ت للمحروقات بقيمة 71427 مليون دولار مقارنة بسنة 2010 حيث كانت تقدر ب55527 مليون دولار وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة وإرتفاع السلع الغذائية هي الأخرة حيث قدرت ب 355 مليون دولار وإنخفاض سعر الصرف في نفس السنة قدر ب 72.94 دينار جزائري مقارنة بسنة 2010 نتيجة الوضع الإقتصادي الجيد والخروج من الأزمة المالية تدريجيا.

وعاودت أسعار المحروقات الإنخفاض في سنة 2012 وبقيت في تناقص لتبلغ قيمتها سنة 2014 مايقارب 60146 مليون دولار وإرتفاع أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار مقدرا ب 98.20 دينار جزائري للدولار الواحد في سنة 2014 بسبب أسعار البترول التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة.

وفي الأخير يمكن إستنتاج تحسن الصادرات الجزائرية يرتبط بدرجة كبيرة مع تزايد صادرات المحروقات، والمرتبطة هي بدورها بأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ أن الاقتصاد الجزائري مبني على أسعار النفط، وهذا ما بينه الجدول السابق.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات خلال 2000-2014 .

إن احتلال الاتحاد الأوربي المرتبة الأولى في مجال الواردات الجزائرية، يدل على العلاقة الوطيدة التي تربط الجزائر بدول الإتحاد، حيث تؤكد أن الإتحاد الأوربي، يبقى كمورد وزبون في نفس الوقت للجزائر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(5): التوزيع الجغرافي للصادرات خلال 2000-2014. (الوحدة: مليون دولار).

السنوات	بلدان إفريقيا	المغرب العربي	البلدان العربية	دول المحيط	آسيا	أمريكا اللاتينية	باقي أوروبا	منطقة التعاون والتنمية	الاتحاد الأوروبي	المجموع
2000	42	254	55	0	210	1672	181	5825	79213	**22 031**
2001	26	275	315	23	476	1037	87	4549	34412	**19 132**
2002	50	250	248	38	456	951	130	4602	10012	**18 825**
2003	13	260	355	0	507	1220	123	7631	14503	**24 612**
2004	26	407	521	-	686	1902	91	11054	17396	**32 083**
2005	49	418	621	-	2181	3124	15	96314	59325	**46 001**
2006	14	515	591	-	7921	2398	7	54620	28750	**54 613**
2007	42	760	479	55	0044	2596	7	38725	26833	**60 163**
2008	365	1626	797	-	7653	2875	10	61428	41286	**79 298**
2009	93	857	564	-	3203	1841	7	32615	23186	**45 194**
2010	79	1281	694	-	4082	2620	10	20270	28009	**57 053**
2011	146	1586	810	41	5168	4270	102	24059	37307	**73489**
2012	62	2073	958	_	4683	4228	36	20029	39797	**71866**
2013	67	2749	869	_	4241	2965	51	12202	42773	**65917**
2014	80	3248	721	_	4851	3005	49	10482	40520	**62956**

المصدر: ترجمة الطالب، اعتمادا على منشورات مديرية الجمارك الجزائرية، نقلا عن الموقع: www.douane.gov.dz

الشكل رقم (6) التوزيع الجغرافي لصادرات خلال الفترة 2000-2014

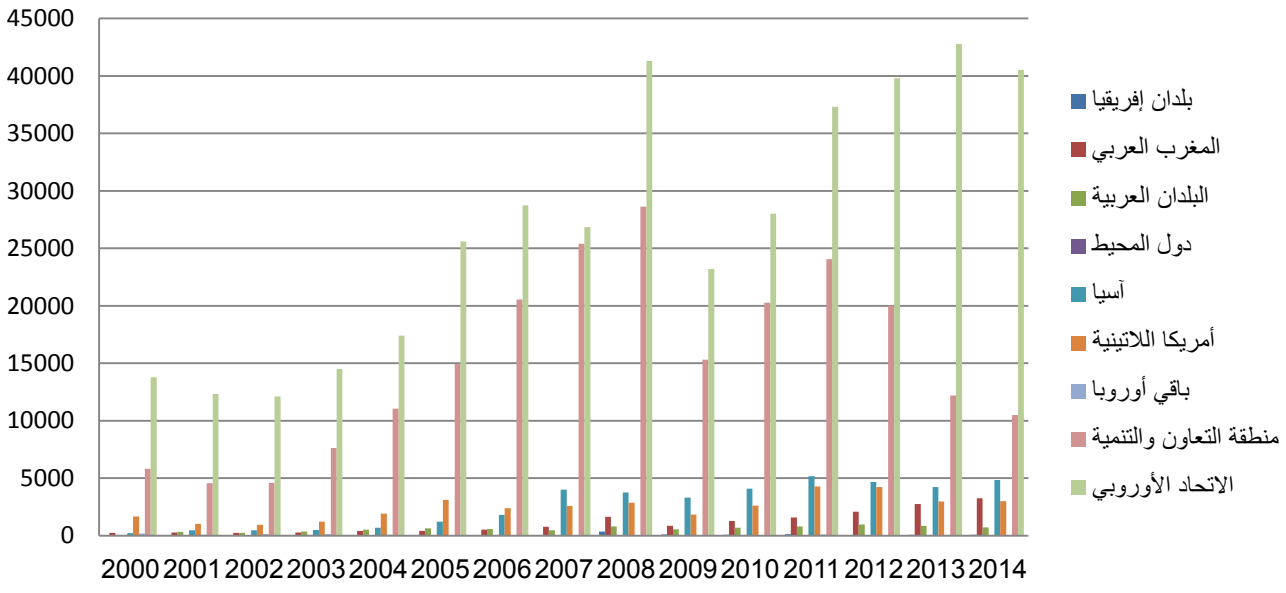

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

ما يمكن ملاحظته من الجدول والشكل أعلاه، هو احتلال الإتحاد الأوروبي للمرتبة الأولى في استقبال الصادرات الجزائرية، ثم تليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وذلك خلال جميع فترات الدراسة، ويعود ذلك إلى أن أغلب الدول الصناعية تقع في أوروبا وبالإضافة إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والتي تمتاز بتطورها صناعيا، حيث أن طابعها الصناعي يلزم عليها توفير المواد الأولية، وباعتبار الجزائر من أهم الدول المصدرة للنفط واعتماد صادراتها على الطابع الأحادي والمتمثل في المحروقات جعل أغلب صادرات الجزائر موجهة إلى هاتين المنطقتين، وهذا ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى في استقبال الصادرات الجزائرية، وذلك للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر القريب جدا من القارة الأوروبية، مما يجعل البلدين يستفيدان من انخفاض تكاليف النقل وبالتالي أسعار السلع المصدرة[1].

ويظهر التقسيم حسب المناطق الاقتصادية، بأن بلدان الإتحاد الأوروبي تبقى أبرز شركاء الجزائر، وذلك خلال طيلة فترة الدراسة حيث استحوذت على الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، وعرفت الصادرات الجزائرية اتجاه الإتحاد الأوروبي ارتفاعا مستمرا، باستثناء الانخفاض الذي عرفته سنة 2001، والذي تزامن مع أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث سجلت انخفاضا قدره 1448 مليون دولار مقارنة بسنة 2000، ثم إستمرت الصادرات في الارتفاع إلى غاية 2007، أين سجلت انخفاضا يقدر بـ 1917 مليون دولار، مقارنة بسنة 2006، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول، ومع السداسي الأول لسنة 2008، سجلت الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي، زيادة بلغت 7.31 مليار دولار، أي بنسبة 58.15 %، مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2007، وتجدر الإشارة إلى أن إيطاليا تعد أهم زبون داخل هذه المنظمة الاقتصادية، بحيث تستوعب ما يفوق 13 % من مبيعات الجزائر نحو الخارج، متبوعة بإسبانيا بـ 9.47 %، و فرنسا بـ 9.42 %،وخلال التسعة أشهر من سنة 2010، قدرت نسبة صادرات الجزائر لبلدان الإتحاد الأوروبي بـ 48.79 % من إجمالي الصادرات، وسجلت بذلك ارتفاعا بـ 3.42 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 20.55 % وخلال هذه الفترة، كان أهم زبائن الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية بـ 10.27 ملايين دولار، متبوعة بإيطاليا بـ 5.13 مليون دولار وإسبانيا 4.11 مليون دولار، وفرنسا بـ 3.44 ملايين دولار وهولندا بـ 2.80 مليون دولار[2].

وتأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا في المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي، حيث عرفت زيادة مستمرة في استقبال صادرات الجزائر طيلة فترة الدراسة وفي سنة 2008 وصلت صادرات الجزائر نحو هذه المنطقة دروتها بقيمة قدرها 28614 مليون دولار، وبزيادة تقدر بـ 3287 مليون دولار، وسجلت الإحصائيات خلال السداسي الأول من سنة 2008، المرتبة الثانية لهذه المنطقة بنسبة 40.16 % من الصادرات الإجمالية ، في حين سجلت الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول، زيادة قدرها 34.2 % أي ما يعادل 4.15 مليار دولار مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2007، ويذكر أن أهم

[1] ايات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص158.

[2] مأخوذ من موقع: www.mincommerce.gov.dz ، بتاريخ 2016/05/12، على الساعة 04:48

المبادلات التجارية (الصادرات) للجزائر مع هذه المنطقة تمت مع الولايات المتحدة الأمريكية متبوعة بتركيا بنسب بلغت على التوالي 24.66 % و 5.04 %.

وخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2010، جاءت بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بـ 36.67 % من صادرات الجزائر، ومقارنة بنفس الفترة من سنة 2009، فقد شهدت الصادرات الجزائرية ارتفاع كبير نحو المنطقة، وبنسبة 53.4 % أي ما يعادل 5.29 مليار دولار[1].

وتأتي باقي المناطق الأخرى التي بقيت المبادلات التجارية (الصادرات) بينها وبين الجزائر دائما تتميز بحصص ضعيفة، حيث أن صادرات الجزائر عرفت ارتفاعا طفيفا اتجاه المغرب العربي، وذلك بتسجيلها أعلى قيمة سنة 2008، بمقدار 1626 مليون دولار، وبارتفاع يقدر بـ 866 مليون دولار، مقارنة بسنة 2007، إلا أنها عرفت انخفاضا في سنة 2009، حيث قدرت بـ 769 مليون دولار، مقارنة بسنة 2008، لتعاود الارتفاع سنة 2010، بمقدار 424 مليون دولار، وهذا ما ميز التبادل التجاري بين الجزائر ودول المغرب العربي، وذلك راجع إلى التقارب في مستوى التقدم، وتشابه التركيبة السلعية للصادرات.

أما بالنسبة للبلدان العربية ومنطقة آسيا فقد عرفت ارتفاعا، وخاصة بالنسبة لدول آسيا، فقد سجلت أكبر ارتفاع لها طيلة فترة الدراسة سنة 2007 وبمقدار 4004 مليون دولار، أما الدول العربية فتميز توجه الصادرات إليها بارتفاع طفيف، وذلك لتشابه التركيبة السلعية للصادرات، وسجلت أكبر ارتفاع لها خلال سنة 2008، والذي قدرت فيه الصادرات بـ 797 مليون دولار، وبارتفاع قدر بـ 318 مليون دولار، مقارنة بسنة 2007.

وتبقى الدول الأخرى (بلدان أفريقيا، دول المحيط، أمريكا اللاتينية، دول باقي أوروبا)، والتي تميز التبادل معها من ناحية الصادرات ضعيف جدا.

ويمكن إرجاع سبب انخفاض الصادرات الجزائرية اتجاه البلدان النامية عموما والأسواق العربية خصوصا إلى جملة من الأسباب التي يمكن ذكرها فيما يلي[2]:

- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية عموما، والعربية خصوصا وسيطرة طابع الإنتاج الأولي عليها.
- إتباع غالبية البلدان العربية سياسة الانفتاح خلق الأوضاع المهيمنة لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العربية وإغراقها.
- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية.

ومن خلال هذه الدراسة للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، يتبين لنا أن أكبر زبائن الجزائر يقعون في كل من أوروبا وأمريكا وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] مأخوذ من الموقع: www.mincommerce.gov.dz، بتاريخ 2016/05/12، على الساعة 04:50

[2] ايات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص159.

الجدول رقم (6): البلدان العشرة الأوائل لصادرات الجزائر خلال الفترة 2004-2009 (الوحدة: مليون دولار)

البلد	و م أ	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	هولندا	كندا	البرازيل	تركيا	بلجيكا	البرتغال
2004	7342	5296	3615	3569	2361	1804	17800	1064	848	569
البلد	و م أ	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	هولندا	البرازيل	كندا	تركيا	البرتغال	بلجيكا
2005	10598	7532	5046	4595	3023	2922	2263	1725	1670	1561
البلد	و م أ	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	كندا	هولندا	بلجيكا	البرازيل	تركيا	بريطانيا
2006	14857	9314	5983	4571	3579	2845	1998	1892	1864	1624
البلد	و م أ	ايطاليا	اسبانيا	كندا	هولندا	فرنسا	تركيا	البرازيل	بريطانيا	الهند
2007	18091	8600	5338	4666	4528	4100	2043	1824	1577	1550
البلد	و م أ	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	هولندا	كندا	تركيا	البرازيل	بريطانيا	البرتغال
2008	19000	12482	9144	6394	6183	5402	2960	2604	2216	2059
البلد	و م أ	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	هولندا	تركيا	كندا	البرازيل	كوريا	بريطانيا
2009	10365	5702	5402	4424	3265	2002	2439	1466	1460	1142

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على منشورات مديرية الجمارك الجزائرية، نقلا عن الموقع: www.douane.gov.dz

جدول يوضح البلدان العشر الأوائل لصادرات الجزائر خلال الفترة 2004-2009 ويتضح من خلاله أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشريك الأول بقيمة 7342 مليون دولار وذلك لأن أغلب الصادرات الجزائرية تسوى بالدولار الأمريكي لوجود علاقة تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر لتصدير المحروقات لها في أغلب فترات الدراسة من 2004-2009 وهي في إرتفاع مستمر لقيمتها وتأتي في المرتبة الثانية الإتحاد الأوربي وذلك راجع لعدة أسباب بين الطرفين (الجزائر والإتحاد الأوروبي) منها أسباب إقتصادية في إطار إتفاقيات مبرمة بين الطرفين وشراكات بينهم وأسباب تاريخية متمثلة في الإستعمار القديم للبلاد وماتبقى من شركات داخلها أما البلدان الأخرى تأتي في المراتب الأخيرة وذلك لإحتكار الشركات متعددة الجنسيات والدول العظمي ودول الإتحاد للصادرات الجزائرية.

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالواردات.

من خلال الجدول التالي سنبين تطور كل من الصادرات الاجمالية الجزائرية وتطور أسعار صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد .

الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية وسعر الصرف (2000- 2014)

من خلال الجدول التالي سنبين تطور كل من الواردات الإجمالية الجزائرية، وتطور أسعار صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد .

جدول رقم (7): تطور الواردات الجزائرية وسعر الصرف لدينار الجزائري(200-2014).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29
إجمالي الواردات	91.73	99.40	120.09	135.34	183.08	200.48	214.56	276.31
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	78.15	98.20	/
إجمالي الواردات	394.79	392.94	404.73	472.47	503.76	548.52	585.80	/

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS).

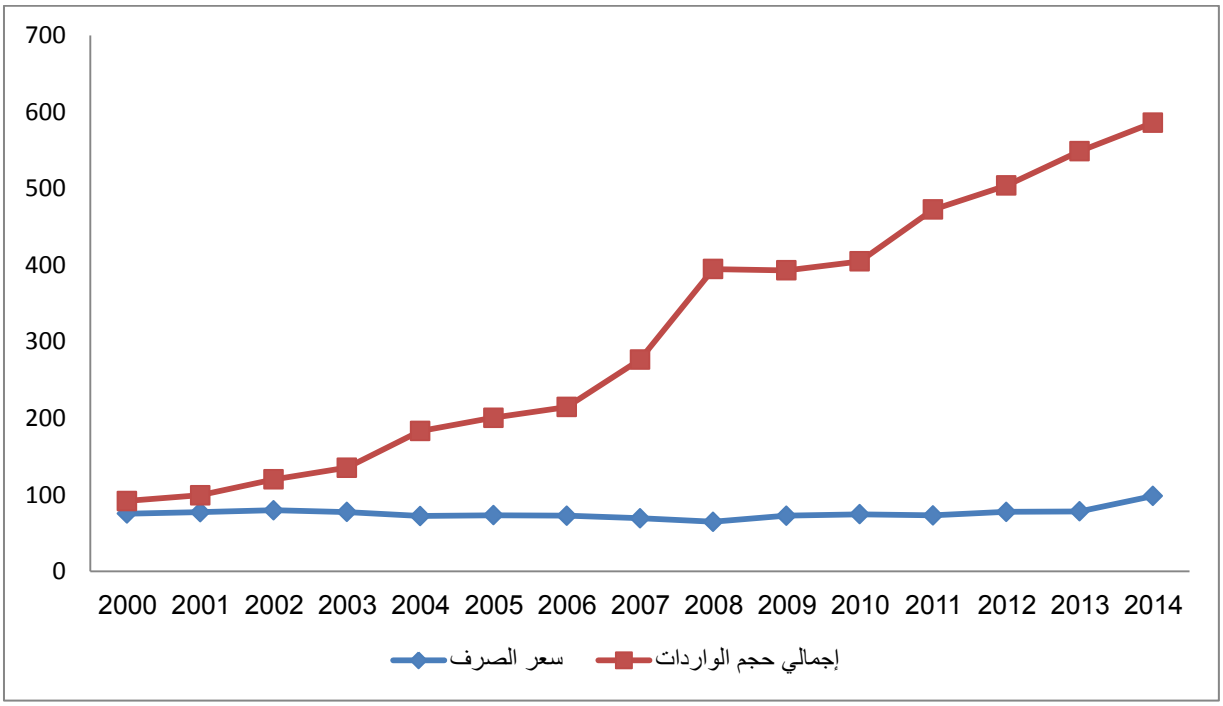

المصدر :من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال النظرة العامة لمعطيات هذا الجدول، نلاحظ حجم الواردات قدر بـ 9173 مليون دولار، وسعر الصرف كان 75.26 دج لدولار أمريكي، وفي سنة 2001 عرفت الواردات الجزائرية زيادة، حيث قدرت ب9940 مليون دولار وسعر الصرف هو الأخر عرف زيادة قدر ب77.22 أماسنة 2002 قدرت الواردات

الجزائرية بقيمة 12009 مليون دولار، لتواصل الإرتفاع لغاية سنة 2014، حيث وصل إلى أعلى قيمة له، قدرت بـ 58580 مليون دولار، هذا الإرتفاع المستمر لها نتيجة للظروف الإقتصادية، التي تمر بها البلاد، وسعر الصرف عرف تذبذبا في قيمته من سنة إلى أخرى.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من سنة 2000 إلى سنة 2014.

تعتبر الظروف السياسية والاقتصادية، ومختلف التغيرات العالمية، من أهم محددات حركة الصادرات والواردات الجزائرية، اتجاه مختلف الدول والأقاليم والتكتلات الدولية، ولذلك نحاول معرفة أهم المتعاملين مع الجزائر، من خلال عمليات التصدير والاستيراد، ومعرفة وزن كل متعامل بالنسبة للجزائر، وفيما يلي نتناول التوزيع الجغرافي للصادرات، والواردات الجزائرية.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعتبر الدول الصناعية هي المورد الأساسي للدول النامية ومنها الجزائر، حيث سيطرت مجموعة قليلة من الدول على واردات الجزائر، خلال الفترة محل الدراسة، ويترأسها الاتحاد الأوروبي والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (8): التوزيع الجغرافي للواردات خلال (2000-2014) الوحدة:مليون دولار

سنوات	بلدان إفريقيا	المغرب العربي	البلدان العربية	دول المحيط	آسيا	أمريكا اللاتينية	باقي أوروبا	منطقة التعاون والتنمية	إتحاد أوروبي	مجموع
2000	119	52	144	64	599	142	603	2 194	5 256	**9 173**
2001	85	72	179	92	579	269	636	2 125	5 903	**9 940**
2002	87	127	366	127	943	385	757	2 485	6 732	**12 009**
2003	125	120	418	47	1 206	567	855	2 242	7 954	**13 534**
2004	175	169	525	56	1 952	1 166	1 097	3 071	10 097	**18 308**
2005	148	217	387	31	2 506	1 249	1 058	3 506	11 255	**20 357**
2006	148	235	493	_	3 055	1 281	777	3 738	11 729	**21 456**
2007	231	284	621	_	4 318	1 672	715	5 363	14 427	**27 631**
2008	395	395	705	_	6 916	2 179	659	7 245	20 985	**39 479**
2009	350	478	1 089	2	7 574	1 866	728	6 435	20 772	**39 294**
2010	396	544	1 262	_	8 280	2 380	388	6 519	20 704	**40 473**
2011	578	691	1760	_	8873	3931	579	6219	24616	**47247**
2012	741	807	1555	_	9538	3590	1652	6160	26333	**50376**
2013	596	1023	2416	_	10596	3468	1213	6958	28582	**54852**
2014	440	711	1958	26	12576	3796	886	8443	29494	**58330**

المصدر: ترجمة الطالب، اعتمادا على منشورات مديرية الجمارك الجزائرية، نقلا عن الموقع: www.douane.gov.dz

الشكل رقم (8) التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2000-2014

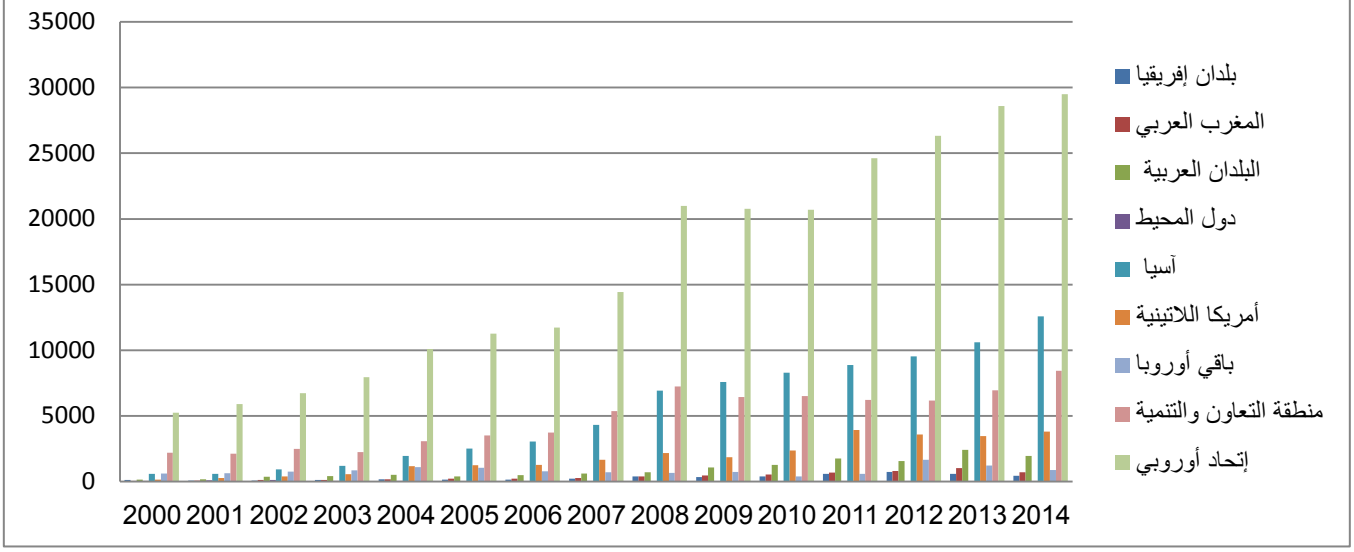

المصدر :من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه، سيطرت ثلاث قارات على واردات الجزائر، والمتمثلة في قارة أوروبا، قارة أمريكا الشمالية، وأخيرا قارة آسيا، وذلك راجع إلى أن معظم الدول الصناعية متمركزة بها، حيث نجد أن القارة الأوروبية، تسيطر على صدارة موردين الجزائر، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة أسباب، والمتمثلة في أنها تضم أهم الدول الصناعية الكبرى، والموقع الجغرافي القريب، وأخيرا ارتباط الجزائر تاريخيا بالقارة الأوروبية، وخاصة فرنسا التي كانت مستعمرة للجزائر، لهذه الأسباب نجد أن دول الإتحاد الأوروبي، تترأس أهم الموردين للجزائر، وذلك خلال الفترة المدروسة بالكامل. [1]

ونلاحظ من الجدول أن الاتحاد الأوروبي، يبقى الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، بنسبة 53.17 % من الواردات، خلال السداسي الأول من سنة 2008، كما سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا بنسبة 39.77%، بانتقالها من 6.8 مليار دولار، خلال السداسي الأول من 2007، إلى 9.52 مليار دولار، بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2008، حيث تعود المكانة الأولى لفرنسا، فيما يخص الممونين بأكثر من 16.51%، متبوعة بإيطاليا وإسبانيا على التوالي بـ 10.6 % و6.74 % من واردات الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2008.[2]

وخلال سنة 2010، يلاحظ أن بلدان الإتحاد الأوروبي، تبقى أبرز شركاء الجزائر 51.17% من الواردات، ومقارنة بالتسعة أشهر من سنة 2009، فقد سجلت الواردات من الاتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة 6.54 %، حيث انتقلت من 16.081 مليون دولار إلى 15.03 مليون دولار، وبخصوص الممونين الرئيسيين، تحتل فرنسا

[1] ايات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص163.

[2] مأخوذ من موقع: www.mincommerce.gov.dz ، بتاريخ 2016/05/13، على الساعة 10:20.

المرتبة الأولى دائما بـ 4.65 مليون دولار، متبوعة بالصين بـ 3.48 مليون دولار، وايطاليا بـ 2.70 مليون دولار وإسبانيا وألمانيا بـ 1.90 و1.76 مليون دولار على التوالي.

بينما تأتي المرتبة الثانية، حسب المناطق إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(دول خارج الاتحاد الأوروبي)، في جميع السنوات محل الدراسة، باستثناء 2009 و2010، فخلال السداسي الأول من سنة 2008، احتلت المرتبة الثانية بنسبة 19.49 % من الواردات الجزائرية، لدى هذه المنطقة، وشهدت هذه الفترة زيادة معتبرة في الواردات المسجلة، مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2007، منتقلة من 2.30 مليار دولار إلى 3.49 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 52 % ويذكر أن أهم المبادلات التجارية للجزائر مع المنطقة، تمت مع الولايات المتحدة الأمريكية متبوعة بتركيا، بنسب بلغت على التوالي 7.34 % و 2.8 %، بالنسبة للواردات القادمة من هذه الدول.

وخلال سنة 2010، انتقلت هذه المنطقة إلى المرتبة الثالثة، وبنسبة 16.41% من الواردات، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2009، وتجدر الإشارة إلى تسجيل انخفاض في الواردات، التي انتقلت من 5 ملايير دولار إلى 4.82 مليار دولار، أي بانخفاض يقدر بـ 4%.[1]

وتأتي دول آسيا دون الدول العربية واليابان في المرتبة الثالث، وذلك خلال جميع السنوات محل الدراسة، باستثناء 2009 و2010، أين انتقلت إلى المرتبة الثانية، حيث سجلت خلال سنة 2009 و2010، واردات قدرت بـ 7574 و8280 مليون دولار على التوالي، ونجد من أهم المتعاملين مع الجزائر في الواردات، هي الصين بالدرجة الأولى، حيث احتلت المرتبة الثالثة من سنة 2006 حتى سنة 2008،وذلك راجع إلى التطور الذي عرفته في السنوات الماضية.

وكما بقيت المبادلات التجارية، بين الجزائر وباقي المناطق الأخرى، دائما بحصص ضعيفة، حيث تميزت بـ:[2]

- عرف حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول المغرب العربي (اتحاد المغرب العربي) خلال السداسي الأول من سنة 2008 زيادة مقارنة مع السداسي الأول من سنة 2007 مرورا من 415 مليون دولار إلى 573 مليون دولار.
- سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية (خرج اتحاد المغرب العربي) زيادة مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2007 إذ انتقل الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية من 619 مليون دولار إلى 704 مليون دولار أي بزيادة قدرها 14 %.
- وكما سجل حجم المبادلات مع البلدان العربية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2010، ارتفاعا بـ 11.5 %، حيث انتقلت من 1.34 مليار دولار، مقابل 1.20 مليار دولار، خلال التسعة أشهر من سنة 2009، و سجلت أيضا حجم المبادلات مع بلدان المغرب العربي ارتفاعا بـ 37 %، منتقلا من 839 مليون دولار إلى 1.15 مليار دولار.

[1] مأخوذ من موقع: www.mincommerce.gov.dz ، بتاريخ 2016/05/13، على الساعة 10:35.

[2] مأخوذ من موقع: www.mincommerce.gov.dz بتاريخ 2016/05/13، على الساعة 11:00

الفرع الثالث: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014.

تتشكل الواردات الجزائرية من مختلف السلع ولكن الجزء الأكبر منها يتمثل في المواد الغذائية والسلع المصنعة والتجهيزات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (9): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000-2014). (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	سلع استهلاكية	تجهيز صناعي	تجهيز الفلاحي	منتجات نصف مصنعة	مواد خام	الطاقة والزيوت	المواد الغذائية	المجموع
2000	1 393	3 068	85	1 655	428	129	2 415	9 173
2001	1 466	3 435	155	1 872	478	139	2 395	9 940
2002	1 655	4 423	148	2 336	562	145	2 740	12 009
2003	2 112	4 955	129	2 857	689	114	2 678	13 534
2004	2 797	7 139	173	3 645	784	173	3 597	18 308
2005	3 107	8 452	160	4 088	751	212	3 587	20 357
2006	3 011	8 528	96	4 934	843	244	3 800	21 456
2007	5 243	8 534	146	7 105	1 325	324	4 954	27 631
2008	6 397	13 093	174	10 014	1 394	594	7 813	39 479
2009	6 145	15 139	233	10 165	1 200	549	5 863	39 294
2010	5 836	15 776	341	10 098	1 409	955	6 058	40 473
2011	7328	16050	387	10685	1783	1164	9850	47247
2012	9997	13604	330	10629	1839	4955	9022	50376
2013	11199	16172	506	11223	1832	4340	9580	54852
2014	13221	18906	657	12740	1884	2851	11005	119390

المصدر: ترجمة الطالب، اعتماداعلى منشورات مديرية الجمارك الجزائرية، نقلا عن الموقع: www.douane.gov.dz.

الشكل رقم (9) التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2000-2014

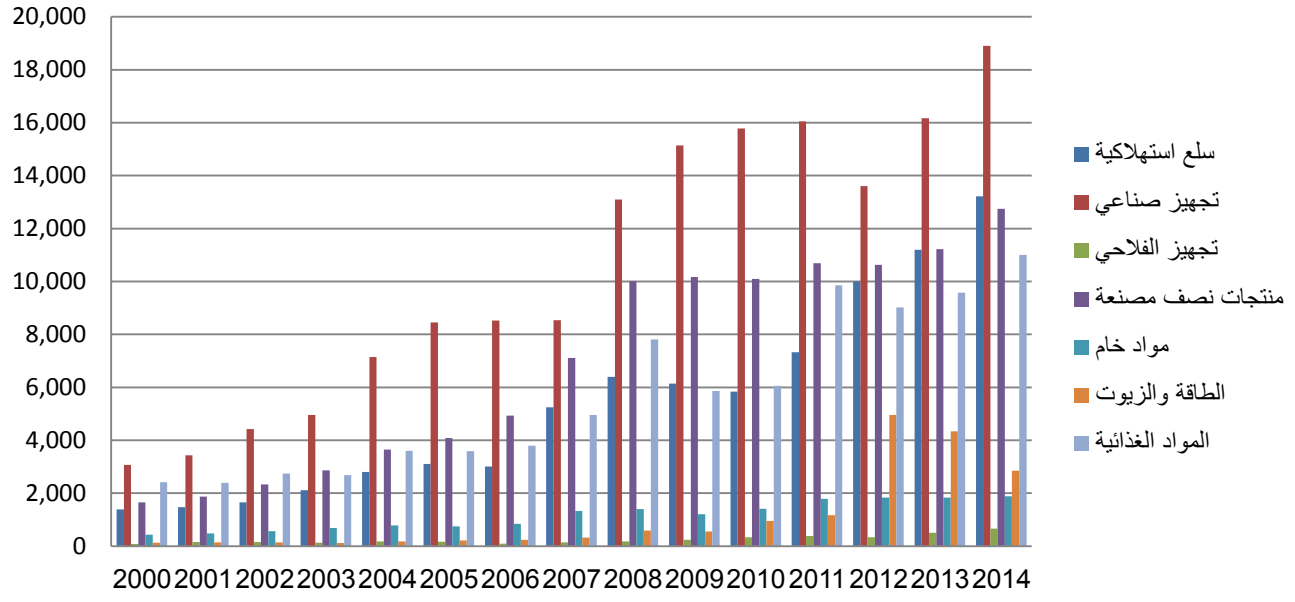

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

- سجلت الواردات كل مجموعات هذا الفرع ارتفاعا، بحيث سجلت مجموعة المنتجات نصف المصنعة، أهم ارتفاع بـ098 10 مليار دولار سنة 2010، بعدما كانت تقدر بـ 655 1 مليار دولار سنة 2000، نفس الشيء بالنسبة للمواد الغذائية، سلع التجهيزات الفلاحية، سلع التجهيزات الصناعية، التي تضاعفت بثلاث وأربعة أضعاف منذ سنة 2000، حتى سنة 2010.
- المنتجات النصف مصنعة فشهدت ارتفاعا مستمرا انطلاقا من 2003، والتي وصلت ذروتها خلال 2009، وقدرت قيمتها ب 10165 مليون دولار، وبارتفاع قدر ب 151مليون دولار، مقارنة بسنة 2008، لتشهد انخفاض في سنة 2010 قدر بـ67 مليون دولار.
- وشهدت السلع الاستهلاكية الأخرى، ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة حيث تضاعفت بحوالي خمس مرات في الفترة 2009/2000، لتشهد انخفاضا بعد ذلك وفي العام 2010 لتصل إلى 5836 مليون دولار بعدما كانت 6145 مليون دولار في السنة السابقة أي 2009.
- المواد الغذائية شهدت ارتفاعا ملحوظا السنوات الأخيرة، فرغم كل ما تبذله الدولة من خطط وإصلاحات لتنمية القطاع الفلاحي إلا أنها لا تزال عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث وفي سنة 2010 وصلت قيمة المواد الغذائية إلى 058 6 مليون دولار.
- أما السنوات الأربع الأخيرة من سنة 2011 إلى سنة 2014 فقد شهدت كل الواردات إرتفاع في قيمتها وذلك راجع لحرية الإستيراد للخواص والإنفتاح الذي شهدته هذه السنوات على الأسواق الخارجية والسماح لهم من قبل الدولة لكبر الطلب على السلع الأجنبية وعدم توفر السلع المحلية.

ما يمكن الإشارة إليه، في الأخير أن الواردات الجزائرية، تتأثر بسعر صرف الدولار الأمريكي، وذلك راجع لأن الجزائر تستورد باليورو، وتصدر بالدولار، فبمجرد انخفاض الدولار، مقارنة باليورو، تضيع الجزائر الفرق الناتج عن هذا الانخفاض.

المطلب الثالث: تقييم سياسة الصرف وآثارها على التجارة الخارجية

إن سياسة تخفيض قيمة الدينار التي لجأت إليها الحزائر بصورة مستمرة، تسببت في عدم اليقين في القيمة المستقبلية للدينار الجزائري، وهو ما أثر على القيمة الفعلية لأي صفقة مستقبلية يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون، مما يزيد من حالة الغموض في العمليات الاقتصادية، سواء كانت استثمارا، استيراد، أوتصديرا، كما أن التخفيض التدريجي والمتكرر للدينار، لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له، إذ أنه لا يمكن معرفة متى وفي أي مستوى سيتوقف التخفيض، وهو ما يتسبب في خسائر معتبرة في الصرف لدى المؤسسات العمومية والخاصة، وهذا في ظل غياب نظام تغطية ضد مخاطر الصرف، ويؤدي تراجع سعر صرف الدينار، إلى إستفحال ظاهرة التضخم، وتوجه الأفراد نحو الاستثمارات غير المنتجة، مثل العقار، الذهب، الصرف الأجنبي، بدل الاستثمار في النشاطات الإنتاجية، التي تسمح بتغطية الاحتياجات الوطنية، وبالتالي تقليص الواردات، وتصدير الفائض في الانتاج.

وبالتالي، فسياسة سعر الصرف التي انتهجتها الجزائر، والمتمثلة في التخفيض التدريجي للدينار الجزائري، لم تكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص الصادرات، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات.

وبما أن الجزائر تستورد معظم احتياجاتها الاستهلاكية والإنتاجية بالأورو، وتعتمد بشكل كلي على تصدير المحروقات المقومة بالدولار، وهو ما جعلها تتحمل نتائج تقلبات سعر صرف هذه العملات، وللحد من هذه الآثار السلبية، توجد مجموعة من الآليات والتدابير التي يمكن أن تقلص من هذه الآثار، ويأتي على رأسها[1]:

- تنويع مناطق الاستيراد، من خلال تحويل جزء من وارداتها من دول الإتحاد الأوروبي إلى دول أخرى أو تقليصها، خاصة وأن أكثر من نصف واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي، والتي تزايدت مع تفعيل اتفاقية الشراكة.
- ترقية الصادارت خارج المحروقات، وهذا من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إعادة إحياء الصناعات المحلية، وهو ما يسمح بزيادة موارد الجزائر من العملات الأجنبية الرئيسية، وتقليص النزيف في احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي، مما يدعم قوة مكانة الدينار ويقلص تدهوره.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب، بما يسمح بجلب العملات الأجنبية، إلا أن هذه العملية تحتاج رقابة صارمة، وإدارة سليمة، حتى لا تقع الجزائر في الأزمات المالية التي ضربت شرق وجنوب شرق آسيا.
- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي، بما يضمن استقرار سعر صرف الدينار، وتوحيد سعر صرف الدينار، فرغم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لإصلاح نظام الصرف، وتخفيض سعر صرف الدينار على عدة مراحل، إلا أن نتائجها ظلت محدودة فعالية، في ظل وجود سوق موازية للصرف.
- تنويع هيكل احتياطي الصرف، من أجل تجنب المخاطر التي تنجم عن تراكم احتياطي صرف بعملة واحدة(الدولار الأمريكي)، باعتبارها ذات تقلبات شديدة في سعر صرفها.

[1] صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، 141.

خلاصة الفصل

فبعد تحليلنا لكل من التركيبة السلعية للصادرات والواردات وجدنا أن واردات الجزائر ترتكز على التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة أما صادراتها فقد أخذت الطاقة والمحروقات حصة الأسد من صادراتها بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، أما التوزيع الجغرافي للصادرات هو احتلال الإتحاد الأوروبي للمرتبة الأولى في استقبال الصادرات الجزائرية، ثم تليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ويعود ذلك إلى أن أغلب الدول الصناعية تقع في أوروبا وبالإضافة إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والتي تمتاز بتطورها صناعيا،

أما التوزيع الجغرافي للواردات سيطرت ثلاث قارات على واردات الجزائر، والمتمثلة في قارة أوروبا، قارة أمريكا الشمالية، وأخيرا قارة آسيا، وذلك راجع إلى أن معظم الدول الصناعية متمركزة بها، حيث نجد أن القارة الأوروبية، تسيطر على صدارة موردين الجزائر، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة أسباب، والمتمثلة في أنها تضم أهم الدول الصناعية الكبرى، والموقع الجغرافي القريب، وأخيرا ارتباط الجزائر تاريخيا بالقارة الأوروبية، وخاصة فرنسا التي كانت مستعمرة للجزائر

وفي الأخير نستنتج إن سياسة سعر الصرف التي انتهجتها الجزائر، والمتمثلة في التخفيض التدريجي للدينار الجزائري، لم تكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص الصادرات، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات.

خاتمة عامـة

خاتمة عامـــــة.

خاضت الجزائر أشواطا كبيرة في سبيل تحرير تجارتها الخارجية من كافة القيود، وذلك بداية من التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من سنة 1990 إلى غاية 1993، ووصولا إلى مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بداية من سنة 1994، لكن هذا التحرير لم يكن أمرا إختياريا بمحض إرادتها، بل فرضته عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة، والتطورات الداخلية من جهة أخرى، حيث اعتمدت الجزائر بشكل شبه كلي على تصدير المحروقات، وبنسبة 98% من إجمالي الصادرات نحو الخارج، وهي الوسيلة التي إعتمدتها الجزائر على جلب العملة الصعبة، إلا أن أسعار النفط وبالتالي حصيلة الصادرات تعتمد على قوى العرض والطلب، والظروف الاقتصادية والجيوسياسية الدولية، وهو ما لا تتحم فيه الجزائر، من أجل التحكم في المبادلات التجارية، وحماية احتياط النقد الأجنبي لجأت الجزائر إلى سياسة سعر صرف مرنة للدينار من خلال تخفيضات متتالية وبشكل تدريجي.

وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الإقتصادية التي تستخدمها الجزائر، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الإقتصاد الوطني، ليس فقط في ضوء ما تمارسه من تأثير على العلاقات الاقتصادية الخارجية، بل وعلى القطاعات الاقتصادية الداخلية أيضا، والتأثير المتبادل بين القطاعية الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى كونها وسيلة هامة في تخصيص الموارد الاقتصادية، وحماية الإقتصاد الوطني، فهي تؤثر في النهاية على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات التصدير.

إختبار الفرضيات

- **اختبار الفرضية الأولى:** ترتبط التجارة الخارجية للجزائر بصادراتها وارداتها بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية أكثر من ارتباطها بسعر صرف الدينار.

من خلال تحليل الصادرات الجزائرية للفترة(2000-2014)، وجدنا أن الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل شبه كامل على تصدير المحروقات، هذه الصادرات بالعملة الصعبة تستخدمها الجزائر في تمويل وارداتها، من دون وجود بديل آخر له ، وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى.**

- **اختبار الفرضية الثانية:** يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بالعديد من المتغيرات الإقتصادية، أهمها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

من خلال تحليل تطور الصادرات والواردات بدلالة سعر الصرف، وجدنا أن إرتفاع قيمة الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إنخفاض سعر الصرف، والإرتفاع في الواردات يصاحبه إرتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري. وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية.**

- **إختبار الفرضية الثالثة:** تساهم سياسة تخفيض الدينار الجزائري ، في انخفاض حصيلة الواردات الجزائرية.

أثبتت تحليل تطور الواردات بدلالة سعر الصرف، أن هناك علاقة طردية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وبين انخفاض حصيلة الواردات، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

- **إختبار الفرضية الرابعة:** تساهم سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري المنتهجة من طرف الجزائر في زيادة حصيلة الصادرات.

من تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات، وجدنا علاقة عكسية بين سعر الصرف وقيمة الصادرات، فعند إنخفاض سعر الصرف، تزيد حصيلة الصادرات خارج المحروقات، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- يمكن القول أن الإرتفاع المحقق في الصادرات الجزائرية، مرتبطا أساسا بإيرادات قطاع المحروقات، فأي تغير في أسعار النفط في الأسواق الدولية، له تأثير مباشر على الميزان التجاري، وبالتالي على الاقتصاد الوطني.
- يمكن إستنتاج تحسن الصادرات الجزائرية يرتبط بدرجة كبيرة مع تزايد صادرات المحروقات، والمرتبطة هي بدورها بأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ أن الاقتصاد الجزائري مبني على أسعار النفط.
- تتميز الصادرات في الجزائر بالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الاوروبي نتيجة التبعية الاقتصادية، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية، جغرافية واقتصادية.
- الواردات الجزائرية تتأثر بسعر صرف الدولار الأمريكي وذلك راجع لان الجزائر تستورد باليورو، وتصدر بالدولار، فبمجرد انخفاض الدولار مقارنة باليورو، تضيع الجزائر الفرق الناتج عن هذا الانخفاض.
- تركيز الجزائر على الصادرات النفطية، يجعلها عرضة لجملة من المخاطر، والتي من بينها مخاطر تقلبات أسعار النفط .

التوصيات

- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من الإعتماد على القطاع النفطي بالدرجة الأولى، ومحاولة كبح الواردات.
- الإستفادة من قطاع المحروقات، والقيام بعملية تكريره بتوفير اليد العاملة الخبيرة والمؤهلة والمعدات المتطورة.
- التصدير للدول العربية وفتح أسواق جديدة معها، وتوسيع السوق الجزائرية للمبادلات من خلال البحث على أسواق جديدة.
- الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به الجزائر، يخلق لها العديد من فرص الاستثمار والتبادلات التجارية.

آفاق البحث:

لمواصلة البحث في هذا الموضوع والتطرق إلى نقاط لم نتمكن الوصول إليها وهي كثيرة نقترح المواضيع التالية:

- تأثير سياسات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات.
- أثر تحرير التجارة الخارجية على سعر صرف الدينار الجزائري.
- أثر تغير سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

❖ المـــــــراجع

☒ الكتب:

1. السيد متولي عبد القادر، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
2. أمين صيد ، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
3. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، طبعة 2009.
4. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 2003.
5. جاسم محمد، **التجارة الدولية** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2013.
6. جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية** ، مركز الكتاب الأكديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
7. جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992.
8. رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الإقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009.
9. رمزي زكي، **التضخم الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، لبنان،1986.
10. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نضرة عامة على بعض القضائية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1999.
11. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
12. طالب عوض، **التجارة الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر الجديدة، 2013.
13. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
14. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
15. منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1998.
16. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008.

17. محمود يونس وأخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

18. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

19. صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

20.

21. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

22. عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.

23. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

24. عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب، **نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية**، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986.

25. عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

26. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي– مدخل حديث**– دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

27. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

28. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، طبعة الأولى 2012.

29. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012 ، عمان، الأردن.

30. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

31. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

☒ الملتقيات:

1. محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

2. نوري منير، لجلط براهيم، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات،** الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية، للمؤسسات خارج قطاع المحروقات، 2010، جامعة الشلف.

3. فريد لرقط وفتيحة ونوغي،**الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية،** ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004.

4. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر،** الواقع والأفاق 2000-2009، دراسات إقتصادية العدد12 ، 2009 ، مركز البصيرة.

☒ **المجلات:**

1. نشأة مجيد حسن الونداوي، **تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002)، باستخدام نموذج التعديل الجزئي،** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82، جامعة بغداد،2010.

2. شرقرق سمير، **تطور أنظمة المصارف في الدول النامية، ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية،** مقالة منشورة في مجلة المؤسسة وقضايا التنمية رقم 05، جامعة سكيكدة، 2005.

3. عبدالرؤوف رهبان، **الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها،** مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العددان الثالث والرابع، 2013،

4. سمير شرقرق، **تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل التطورات العالمية،** مجلة دراسات وبحوث في العلوم الانسانية، العدد 05جامعة 20 أوت 55، أسكيكدة، ماي 2010.

5. بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري،** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف السداسي الثاني، 2009.

6. مبارك بوعشة، **السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية،** مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.

7. صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر،** مجلة الباحث، العدد 04، 2006

8. شهرة زاد زغيب، ليلى عيساوي، **آفاق إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،** مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة بسكرة، 2003

9. محمد راتول، **تحولات الإقتصاد الجزائري،** بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية، العدد23، 2001

☒ المذكرات:

1. الزهرة بن بريكة، **دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف، دراسة حالة الجزائر(1963-2006)**، مذكرة ماجستر في الاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007.
2. بورويس عبد العالي، **دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.
3. جاري فاتح، **الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية الجزائرية (1989-2000)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
4. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
5. حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993.
6. حبرة لبنى، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال (2000، 2010)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.
7. خالدي سلمى، **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 201-2014 .
8. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
9. مولاي بوعلام، **سياسات سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1990-2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجوائر، 2005.
10. صديق وداد، **أثر تغير سعر الصرف على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر (1970-2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015.

11. عبد الجليل هجيرة، **اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري_دراسة حالة الجزائر_** رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشور، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه،التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 – 2012.

12. عطاء الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010–2012.

13. سليمان شيباني، **سعر الصرف و محدداته في الجزائر1963–2003**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008–2009.

14. شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

15. زاهر عبد الحيم خضر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، (2010-1994)**، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

☒ **أطروحات دكتوراه**

1. آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر–بانتة، 2011/2010.

2. بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، –2013 2014.

3. بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970–2010)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012–2013.

4. عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2002–2003.

5. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005–2006.

6. صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

مواقع إلكترونية:

1. http://www.mhabash.com.
2. www.douane.gov.dz.
3. www.mincommerce.gov.dz.